سلامة كيلة

نقد الحزب

المشكلات التنظيمية للحزب الشيوعي



خطوات للنشر والتوزيع

سلامة كيلة

نقد الحزب
المشكلات التنظيمية للحزب الشيوعي

مدخل

يضم هذا الكتاب كتابين صدرا في ثمانينات القرن الماضي، الأول : "نقد الحزب" صدر عام 1983 ثم عام 1987، والثاني : "نقد التجربة التنظيمية الراهنة" صدر عام 1988. وما يجمع بينها، وبالتالي يجعلهما يصدران في كتاب واحد، هو أنهما يناقشان مسألة التنظيم كمسألة "تقنية"، ولكن أيضاً في علاقته بالفكر وبالتجربة

وبالسياسة. ولهذا تناول كتاب "نقد الحزب" أساس تشكيل "التنظيم الستاليني"، وبالتالي تطرق إلى وضع روسيا قبل الاشتراكية، التي شكّلت الأساس لنشوء الاستبداد الستاليني قبل تعميمه عالمياً، وتحوّله إلى صيغة عامة تحكم الأحزاب الشيوعية عموماً.

ليتناول، من ثم هذه الصيغة، وليقدم تصوّرات تهدف إلى تجاوز الاستبداد، وتأسيس صيغة تنطلق من الديمقراطية. ولأن "التنظيم" خاضع للفكر، وهو حسب لوكاش، جسر التوسط بين النظرية والممارسة".

تناول الكتاب الثاني "نقد التجربة التنظيمية الراهنة" صيغة التنظيم الشيوعي العربي. لكن في علاقته بأزمة المنهجية التي تحكم هذه الأحزاب، خطل تصوّرها السياسي. كما أضفت ملحقاً يتناول موضوعات تخصّ قضايا التنظيم، و هو ما شكّل الكتاب الثالث.

ولقد أجريت بعض التعديلات على هذه الكتب معظمها لغوي. كما أضفت مقدمة للكتاب الأول : "نقد الحزب" تأخذ بعين الاعتبار التغير العميق الذي حدث منذ نهاية الثمانينات، وأقصد انهيار النظم الاشتراكية وبالتالي سقوط الصيغة الفكرية. والصيغة التنظيمية التي أشاعتها، لكي أوضح بأن هذا السقوط لا يعني انتفاء الحاجة لنقدها، فلا شك في أن السقوط أوضح خِطل الصيغة، موضحاً بالملموس، لكن تجاوزها لا يتحقّق دون نقدها، و تبيان أساس الخطل منها. إن اليقينية المطلقة التي كانت تحكم الشيوعيين، انقلبت بعد السقوط. إلى "تجاوز"، لكنه غير مبني على النقد، لهذا جاء كصيغة معكوسة : وبالتالي كتجاوز للماركسية. وإذا كان اليقين تصوّراً ماركسياً، فقد

جاء "التجاوز" كتصوّر رأسمالي رث، وهذا يوضّح أن انتقادي للمنهجية التي حكمت هؤلاء كان صحيحاً، فهي ليست منهجية ماركسية على الإطلاق، بل إنها منهجية مثالية (وهي رثة أيضاً) لهذا كان طبيعياً أن يقود انهيار اليقين، إلى تأسيس يقين "بديل" هو معكوس اليقين الأول.

لكن إعادة طباعة الكتاب، بعد هذا التحويل العميق، لا تهدف إلى القول بأن انتقادي كان صحيحاً، فأنا لا أميل إلى التحديد الشخصي للمسائل، بل أن ما دفعني إلى ذلك هو أن الموضوعات التي ناقشها، والتي كان "محرّماً" مناقشتها، لأنها كانت مقرّرة و"مشرّعة"، وتعبِّر عن "الماركسية الشرعية"، "الماركسية الوحيدة". وكان أي انتقاد يوسم بالفوضوية و التروتسكية وربما "الإمبريالية"... إلخ. إن هذه الموضوعات أصبحت بعد سقوط اليقين مجال مناقشة وانتقاد وشك وكذلك رفض. وأكثر من ذلك، اصبح ما كان يوسم بالفوضوية و التروتسكية... إلخ. يوسم بـ "الجمود العقائدي" و الستالينية. والسبب هو أن انقلاب اليقين، كان يعني تجاوز الماركسية بالذات، وانطلاقاً من ذلك تكون أية ماركسية هي جمود عقائدي، وستالينية، هذا الانقلاب ناقشته في مكان آخر، وما يهمني هنا هو مناقشة هذه الموضوعات في إطار الماركسية. أي انطلاقاً من الماركسية، من أجل بلورة تصوّر علمي حولها.

الملاحظة التي يمكن أن أبديها هنا، والتي دفعتني إلى إعادة طباعة هذا الكتاب، هي أن المناقشة التي ابتدأت لم تتجاوز إلى الآن ما طرحته مذ نشرت هذين الكتابين وأقصد هنا بالتحديد، النقاش في الأحزاب الشيوعية، لأن

النقاش خارجها أغنى وأهم. أن بعض ذلك النقاش تناول مسألة الديمقراطية في التنظيم لكن بشكل عام واستناداً إلى نقل لأفكار سابقة مصاغة بشكل غير منسّق، والبعض تناول مسألة المنهجية، لكن دون استيعاب للمنهجية الماركسية ذاتها. وفي الغالب جرى انتقاد "الآخر"، وأقصد "الماركسية السوفييتية"، ولا شك في أن هذا الانتقاد ضروري، لأنها أساس وعي الماركسية العربية، لكن المطلوب هو انتقاد هذه الماركسية كمظهر من أزمة الماركسية العربية. وبالتالي فإن ما هو ضروري هو انتقاد الماركسية العربية ذاتها، وفي مجال التنظيم يبدو هذا الانتقاد "الملموس" هو الضروري، فرغم أن صيغة التنظيم الستاليني هي التي سادت، فإن سيادتها نبعت من كون الفئات التي شكلت الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي. كانت بالأساس لا تعي الديمقراطية، لأن وعيها كان تقليدياً، وكذلك ممارستها، لهذا كانت صيغة التنظيم الستاليني مناسبة لها. وبالتالي فإن الضروري هو البحث في جذور الاستبداد لديها. وبالأساس لماذا فهمت الماركسية بالطريقة التي فهمتها ؟ أي لماذا فهمتها كيقين ؟

إذن أهدف من إعادة طباعة الكتاب، المناقشة حول قضايا التنظيم خصوصاً والماركسية عموماً، في وقت غدت المناقشة ليست ضرورية فقط، فهي ضرورية منذ زمن بعيد، لكن ممكنة أيضاً.

نقد الحزب

النظرية والممارسة في التنظيم

مقدمة الطبعة الثالثة
بعد الانهيار: ماذا يضيف «نقد الحزب»

(1)

كتبت المادة الأساسية لهذا الكتاب عامي (1979-1980). أجريت تعديلات محدّدة عليها حين طبع الطبعة الأولى عام 1983 [نقد الحزب، دار الجليل دمشق 1983]، ثم أضفت إليه فصل كنت نشرته مستقلاً عام 1983. وأجريت بعض التدقيقات حين نشرت الطبعة الثانية سنة 1987 [دار دمشق، دمشق 1987]

وكان الهدف منه مناقشة مسألة الاستبداد في الأحزاب الماركسية على وجه التحديد، والتكوين الذي صيغت فيه والذي جعلها جزءاً من البنى التقليدية الموروثة من التاريخ العربي، تلك البنى القائمة على أساس سيطرة الأب (في العائلة)، وزعيم القبيلة (في القبيلة) مع خضوع مطلق من قبل بقية أفراد الأسرة والقبيلة، إنه خضوع القطيع.

وجاء التركيز على غياب الديمقراطية كوعي وكممارسة وكتكوين، في هذا السياق.

لكن ولأنني كنت أناقش تكوين الأحزاب الماركسية، لم أبحث في الأساس «الوراثي» للاستبداد، لم أبحث في الوعي التقليدي المرسّخ لدى أعضاء هذه الأحزاب، ذاك الوعي القادم من العصور الوسطى، بل ذهبت للبحث في جذور الاستبداد في القشرة التي تغطت بها هذه الأحزاب، وأقصد بالتحديد الماركسية السوفيتية لأنها المنهل الذي تراكبت مفاهيمه على النظري والوعي التقليدي وعلى

الصعيد العملي مع البنية البطريركية ذات الجذور العميقة في مجتمعنا. ولا شك أنني كنت أوضح أيضاً أن تلك الماركسية، والتي عادة ما تعاد إلى ستالين، وتُختزل في الظاهرة الستالينية كانت نتاج وعي تقليدي موروث من القرون الوسطى، وحتى استبدادها كان قادماً من هناك.لهذا لم يكن صعباً لهذه الماركسية أن تتراكب مع وعي تقليدي محلي، لكنها كانت تقدِّم بريقاً ضرورياً لتلك الفئات التي شكّلت الأحزاب الماركسية [دون أن ننسى أنها كانت تقدم أيضاً مفاهيم حديثة، وتصوّرات متقدمةً..]

(2)

وحين نشر لأول مرّة، كانت الماركسية السوفييتية لازالت قوية متماسكة لهذا بدا الانتقاد للتجربة الاشتراكية والستالينية والأحزاب الماركسية، من جملة ما يصنف في باب التشويه القادم من جماعات فوضوية وتروتسكية، أو حتى معادية «للاتحاد السوفيتي». لكن حينما طبع سنة 1987. كانت تحوّلات قد حدثت في الاتحاد السوفيتي، ونقصد البدء في سياسة البيريسترويكا، والانتقاد الذي بدأ يسمع من قبل قادة الاتحاد السوفييتي للتجربة وللستالينية، ولتغييب الديمقراطية. ولهذا صنِّف الكتاب ضمن موجة انتقاد التجربة، والبحث في أخطائها، وخصوصاً في مجال التركيز على غياب الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين حدثت تحوّلات كبيرة، أفضت إلى انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي (وانهيار الاتحاد السوفييتي كذلك) وفي أوربا الشرقية.

لكن ما الذي قدمه الكتاب؟ ماذا كان يطرح بالضبط؟

هذا ما يجب عليّ توضيحه، والكتاب يطبع للمرة الثالثة.

(3)

رغم أن الهدف من الكتاب هو «نقد الحزب»، إلا أنني حاولت تناول ذلك انطلاقاً من البحث في الشروط الاقتصادية الاجتماعية، وشروط التطور التاريخي الذي أنجب الظاهرة الستالينية المعممة في مجال تكوين الأحزاب والسلطة عالمياً. ولهذا فقد كنت أتناول ما أصبح يعرف بأزمة الاشتراكية، أي بالشروط الاقتصادية الاجتماعية التي أنتجت تلك الأزمة.

لقد عنيت أن «الاستبداد الستاليني» ليس منزعاً شخصياً لدى فرد، بل كان نتاجاً لشرط اقتصادي اجتماعي، فرض –ومن أجل تحقيق التقدم- وجود سلطة الاستبداد المستمِدَّة شكلها النظري، وأساليبها العملية من التراث، تراث الإقطاع الشرقي المنغرز في وعي الفئات الريفية عموماً، والتي غدت هي عماد السلطة الاشتراكية. ولقد تحقّق ذلك نتيجة التقاء حركتين أو منزعين، وجهات النظر المختلفة في الحزب السوفيتي حول مخططات تحقيق الاشتراكية، والتي كانت نتاج الظروف الواقعية بالتأكيد. وهنا يمكن القول أن الاختلاف نبع من تمسك قطاعات في الحزب بالحلم الاشتراكي المصاغ نظرياً منذ ماركس، حلم الاشتراكية الإنسانية المتمدنة والديمقراطية، التي تؤسس لما بعد الرأسمالية، ولا شك أن هذه القطاعات كانت منسجمة مع وعيها الماركسي هذا، ومؤسِّسة ممارساتها على ضوئه. وبالتالي بدت غريبة في مجتمع لازال يعيش –في غالبيته- القرون الوسطى، وهي التي انهزمت لهذا السبب بالذات. إنها إذن تعيش خارج الواقع، وتحلم بمجتمع لا تهيئ الشروط الواقعية أية إمكانية لتحقيقه.

ولهذا ورغم أن هذه القطاعات كانت تشكَّل غالبية الحزب، إلا أنها بدت مشلولة وعاجزة عن تقديم حلول صحيحة أو قادرة على توحيد قواها في إطار تصوّر واضح.

وقطاعات أخرى تمسكت بالحاجة الواقعية لتحقيق التقدم والاشتراكية بغض النظر عن الصيغة الضرورية لتحقيق ذلك، وكان تحقيق التقدم يفرضٍ التدخّل القسري للدولة، لأن الحركة العفوية لم تكن لتحققٍ تقدماً، حيث البرجوازية في إطار الشرط الدولي عاجزة عن تحقيق تقدمها، إنها عاجزة، مترددة وجبانة كما وصفها لينين سنة 1905 [«خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية»، دار التقدم –موسكو]. ورأسمالية الدولة -وهي الفكرة التي طرحها لينين سنة 1918- صيغة فارغة دون مسكها بكل ثروة المجتمع. ولهذا رأت هذه القطاعات، وأولها ستالين، أن تحقيق الاشتراكية أمر سهل ويفترض إلغاء الملكية الخاصة، ووضعها تحت تصرف الدولة ومن ثم تخطيط التقدم، أي تحويل التقدم إلى مسألة تقنية وعملية. إذن كانت الدولة الشمولية حاجة موضوعية، من أجل تحقيق الاشتراكية.

هذا المنزع توافق مع التكوين الاجتماعي المسيطر، توافق مع الوعي البطريركي الذي «يسكن» الريف، ويحتل وعي كل فلاّح، والريف في الإمبراطورية الروسية هو المجتمع،أما التطور الصناعي والحداثة، والثقافة فهوامش «جزر» منعزلة تلوّن بعض المدن.

وإذا كانت إدارة الاقتصاد والسياسة في الدولة تفترض تعيين كادرات الحزب المتبقية، فقد أدى تشكيل الجيش وأجهزة المخابرات، إلى التحاق الفئات الفقيرة في الريف

بها. وهي الفئات الفقيرة في الريف، التي لم تكن تملك، أو أنها تمتلك من الأرض ما لا يسدّ رمقها، وهي الفئات التي تسكنها القرون الوسطى، وتترسخ لديها قيم السلطة الأبوية (البطريركية) والوعي التقليدي الموروث، رغم نزوعها إلى المساواة، التي تعني بالنسبة لها الحصول على الملكية «التملك»، كما أنها تقتبس حالة «تمثُّل» مضطهديها (الإقطاع).

من هذه الفئات، ووفق هذا الوعي، واعتماداً على تلك المصلحة تأسست أخطر أجهزة الدولة الجديدة وهي الفئات التي شكلت الأساس الاجتماعي للظاهرة الستالينية.

ومن هذا التكوين المتناقض، المتخلف، لكن الذي يحمل مشروع تقدّم صناعي وثقافي عام (وربما هذا ما زرعته النزعة الحالمة بتحقيق الاشتراكية، في الحزب، والحزب كله قبل استلامه السلطة عموماً، في التجربة الجديدة). من هذا التكوين نشأت أزمة الاشتراكية، التي قادت إلى انهيارها، لأنها أسست لنشوء نظام استبدادي شمولي، تحكمه فئة سعت إلى تحقيق مصالحها، لكن ضمن إطار إلغاء الملكية، حيث عززت من امتيازاتها، وأوقفت التطور عند الحدود التي تعيد إنتاج هذه الامتيازات، بشكل تصاعدي، مما كان يؤسس لبنية فوقية، لا تستطيع البنية التحتية تحملها، بمعنى أنه تأسست فئة غدت عبئاً على المجتمع، فكان لابد من تخطيها.

ولأنني كنت معنياً بالتكوين الاستبدادي للأحزاب الماركسية، فقد اكتفيت، حين البحث في الأساس الاقتصادي الاجتماعي لهذا التكوين، باعتماد فكرة اسحق دويتشر، حول تداخل الثورتين الديمقراطية والاشتراكية،

واعتبار ذلك سبباً في نشوء المشكلات التي عانتها التجربة الاشتراكية، ومنها نشوء البيروقراطية كفئة متحكمة بالاقتصاد والمجتمع.

ورغم عمومية الفكرة، إلا أنها تشير إلى جوهر المشكلة، فالحزب الماركسي المعني بتحقيق الاشتراكية، كان يواجه بمشكلات ما قبل رأسمالية، وسعى لتحقيق التقدم في مجتمع يعيش، في غالبيته، في القرون الوسطى، في الاقتصاد كما في العلاقات الاجتماعية، والوعي والمؤسسات. وكان لينين يعي تلك المشكلة، لهذا حدَّد مهمات الحزب بتحقيق ثورة ديمقراطية الطابع، الثورة التي لم تنجزها البرجوازية،وكانت ـحسب تحليلهـ عاجزة عن تحقيقها، لكن قيادة الحزب للسلطة، في إطار تنافس قطاعات اقتصادية مختلفة، ومنها رأسمالية الدولة المسيطر عليها من قبل الحزب [أي تنافسٍ الملكية الصغيرة، والرأسمالية ورأسمالية الدولة]، لم تحقق التقدم الضروري من أجل إنهاض المجتمع، لهذا كان تحقيق الاشتراكية [إلغاء الملكية الخاصة على وجه التحديد] هو الشرط الضروري لتحقيق التقدم الذي يحضّر لتحقيق الثورة الديمقراطية.

لكن إلغاء الملكية الخاصة، ومركزه الثروة بيد فئات ريفية في الغالب كان يفضي إلى تكوين تمايز «طبقي» من نوع جديد، نابع من ميل هذه الفئات إلى الحصول على الملكية، أو عمل بدائلها، التي تمثلت في سياسة الامتيازات التي بدأت محدَّدة، لكنها كانت تتوسع باستمرار. ولتحقيق ذلك كان الاستبداد ضرورة. ولهذا فبدل أن ينتهي بعد تجاوز مرحلة التطوير القسري، استمر رغم أن التطوير

ذاته، الاقتصادي –الاجتماعي، والثقافي العلمي كان يؤسس الوعي المضاد له، ويوجد الفئات الساعية للتحرر منه. لكن الحفاظ على الامتيازات كان يفترض الاستبداد من أجل أن تعيد البيروقراطية الحاكمة تجديد ذاتها، وبالتالي كانت وهي تسهم في انتشار الوعي الحديث في كل ساحات المجتمع، وتوجد الفئات الساعية للتعبير عن ذاتها، كانت تكرس الوعي البطريركي، وعي القرون الوسطى، في مستوى مؤسسات الدولة، وفي تعاملها مع الشعب.

ومن هذا التراكب بين «الثورتين» بدا الطرح الاشتراكي كغطاء للتمايز «الطبقي«، أو بشكل أدت للامساواة في توزيع الثورة، وللاستبداد، وللتحكم المطلق لتلك الفئة البيروقراطية، صاحبة الامتيازات في المجتمع. مما كان يجعله متصادماً مع مطامح تحقيق الثورة الديمقراطية، في إطارها السياسي (مسألة الحريات، والمسألة القومية) وليقوّي النزوع الرأسمالي لدى فئات الشعب.

فكانت الديمقراطية البرجوازية البديل «المنطقي» للاشتراكية. بينما هي واقعياً البديل لاستبداد القرون الوسطى، للبنية البطريركية الحاكمة. رغم أنها ردة على صعيد الملكية والبنية الاقتصادية الاجتماعية عموماً، تبررها حالة التمايز «الطبقي» القائمة في المجتمع الاشتراكي.

ولأنني كنت أرى كل هذه التناقضات فقد أشرت إلى فكرة، لعل انهيار العديد من النظم الاشتراكية، قد حدَّد معناها بدقة، أو أنه قد أبرزها كرؤية تنبؤية، رغم أنني لم أكن أقصد ذلك على الإطلاق. فقد حاولت انتقاد الرؤية السائدة التي صورت النظم الاشتراكية كجنّة، كفردوس خالٍ

من المشكلات والتناقضات والصراعات، وغير قابل للانتكاس، ورأت أنها تسير في خط تطوري صاعد في خط مستقيم، أنها تسير «قُدماً إلى الأمام«، حيث أكدت أنه يجب علينا أن نرى التجربة الاشتراكية في إطار تناقضاتها الواقعية، لهذا فيمكن لها أن تتراجع، وأن تنتكس، وقد تنهار، ولقد انهار العديد منها.

وربما لم أكن أتوقع ذلك فعلياً، لأن رغبتي كانت في أن تتجاوز الاشتراكية مشكلاتها، وأن تسير إلى الأمام، انطلاقاً من حلها لتناقضاتها الداخلية، لكن المنهجية الماركسية. الجدل المادي، كانت تفرض عليّ تأكيد هذه الصيغة، فالتراكم الكمي الذي يِفضي إلى تغيير نوعي، لا يتحقِّق في الإيجاب فقط، بل يتحقق في السلب أيضاً. لهذا أفضى تراكم المشكلات، إلى الانهيار، وبالتالي -ضمن ذلك- كان الانهيار محتماً. لقد تفاقم التمايز «الطبقي«. وبينما وسعت البيروقراطية من بذخها، من استحواذها على النصيب الأعظم من الثروة، استمرت قطاعات واسعة من الشعب تعيش ذات المستوى، دون أي تقدم لعقود، بينما انحط وضع قطاعات أخرى، وكانت هذه الحالة تفضي إلى التصادم، بين أقلية (السلطة) وأغلبية (الشعب).

ومن جهة أخرى كان الشعور بالغربة عن «صيغة الحكم«، والرفض لها، يتعاظم لدى شعب «دخل الحضارة«، وأصبحت معظم قطاعاته ذات ثقافة مرموقة. لقد تعاظم إذن التناقض بين الديمقراطية والاستبداد، بين الشمولي والفردي، بين نزعة المواطنة، ونزعة الرعايا. بين «الإله الواحد القهار» وبين البشر، البشر الواقعيين.

إن كل ذلك كان سيفضي إلى الانفجار، وبالتالي كان الانهيار محتماً، لذلك كانت كلمة «قد» التي وضعتها في النص لا معنى لها، وربما كان الأمل في تجديد الاشتراكية، هو الذي فرض عليّ تقييد توقع الانهيار.

ولاشك أن التحوّلات التي حدثت يجب أن تجعلنا نهتم في منطق الأشياء، وأن نتجاوز وعينا التقليدي القائم على أساس ثنائية الخير والشر، الصح / الخطأ، الأبيض/ الأسود، ولعل هذا الوعي هو الذي أدى بالذين تعاملوا مع الاشتراكية وكأنها «النقاء المطلق«، و«الجنة«، والتجربة الخالية من الأخطاء والإنحرافات، والسرمدية الباقية إلى الأبد، أدى بهم إلى الانقلاب المريع، بحيث أصبحت تلك التجربة «رجس من عمل الشيطان» [الشيطان لينين]، وأنها كانت خاطئة من الأساس، وأنها قفز من فوق مسار التاريخ...الخ، ومن ثم العودة إلى تقديس نقيضها: الرأسمالية، إن الوعي التقليدي هو الذي يحكم ماركسيينا، لهذا تعاملوا مع التجربة الاشتراكية وكأنها الخير المطلق، واعتبروا كل منتقد، أو مشير إلى الأخطاء أو إلى المخاطر، فوضوياً، إمبرياليا، وتحريفياً، وهاهم ينطلقون من ذات الوعي التقليدي، ليصبحوا مدّاحي الرأسمالية ومقرظي الاشتراكية. لهذا أقول أن هؤلاء ليسوا ماركسيين، ولم يكونوا يوماً كذلك، إنهم قادمون من القرون الوسطى. لم يصل وعيهم، حتى إلى مستوى الوعي البرجوازي الحديث، وبالتالي كانوا أبعد من أن يعوا الماركسية، لهذا حوّلوها إلى شعوذات وطقوس، تُتناقل ككل الشعوذات والطقوس شفاهة. ولا شك أن نقدي للبنى التنظيمية للأحزاب الماركسية، كان بهدف توضيح مدى سيطرة القرون

الوسطى على ممارسات هؤلاء. إنه الاستبداد الشرقي الذي أدانته الماركسية، وهي تسعى لتمثيل كل الفكر الحديث، وخصوصاً فيما يتعلق بالديمقراطية. إنها وريثة كل ما هو ثوري في الفكر الحديث، وإذا كان لينين قد أشار إلى أن مصادرها، هي الاقتصادي السياسي الإنجليزي، والفلسفة الألمانية والاشتراكية الفرنسية، فإن التراث الديمقراطي الأوربي عموماً والفرنسي خصوصاً مصدراً من مصادرها أيضاً.

والآن ماذا يمكن أن أقول، وأنا أقدم للطبعة الثالثة عن آفاق الاشتراكية بعد الانهيار؟

إذا كان التراكم الكمي (في السلب) قد أفضى إلى نفي الاشتراكية، فهذا هو –حسب المنهجية الماركسية- النفي الأول، وبالتالي فما هو قائم الآن ليس الخيار المنتصر، أي النهائي، إنه مرحلة بين مرحلتين، لكن ما هي طبيعة المرحلة القادمة إذن؟

إذا كان نفي النفي يحمل السمات الإيجابية للفرضية (الأطروحة، وهي هنا التجربة الاشتراكية) وللنفي الأول (وهو هنا النظام القائم راهناً)، فإن احتمالان يمكن أن يتحدَّدا: الأول يتمثل في اندماج (أو توحد، أو تلاحم) الديمقراطية التي هي سمة النفي الأول، والصناعة التي هي سمة (أو من سمات، لكنها كانت في جوهر عملية التقدم التي حققتها الاشتراكية) الفرضية لتأسيس نظام برجوازي ديمقراطي في إطار سيطرة الملكية الخاصة. وهو يختلف عما هو قائم راهناً في تشكَّل مؤسسات ديمقراطية مستقرة، وفي تجاوز نمط الرأسمالية التابعة (التجارية، النهّابة، الشرهة...) المسيطرة حالياً.

لكن أساس ضعف هذا الخيار يتمثل في غياب الطبقة البرجوازية، والصناعية تحديداً القادرة على قيادة السلطة، وإنهاض الصناعة، ثم في طبيعة السوق العالمي الذي لا يستوعب قوّة منافسة جديدة، وما من شك أن انتصار هذا الخيار يحتاج إلى السوق، إلى احتكار سوقاً عالمي، لكي يستطيع الاستقرار داخلياً.

وفي هذا المجال لابدّ من أن يتبلور منزعان الأول «عدواني» يتطلع، قبل، أو بالتوافق مع، ترتيب الوضع الاقتصادي الداخلي، إلى التوسّع الخارجي أو التهديد به، من أجل ضمان «مناطق نفوذ» تكوّن السوق الذي يسمح بتحقيق التطوير الداخلي. والثاني: المِيل إلى سيادة شكل من أشكال رأسمالية الدولة، يحقّق ضمان التطوير الصناعي، وفي نفس الوقت يِسمح بنمو هادئ لطبقة برجوازية صناعية، وربما تحقّق هذا الخيار في صيغة «الاشتراكية الديمقراطية» على الطريقة الأوربية، ولا شك أن هذا الخيار يحافظ على مستوى مستقر لمعيشة الشعب لأنه يطرح حلاً لمشكلات البطالة والتعليم والصحة، ولكنه يصطدم بالنظام العالمي الذي لا يسمح باختراق السوق العالمي، من أجل تحقيق التراكم الضروري لتنفيذ كل ذلك، كما يبقى غياب الطبقة البرجوازية مشكلة تعيق التحوّل الرأسمالي.

الخيار الثاني: يتمثل في اندماج (أو توحّد أو تلاحم) الديمقراطية التي هي، كما أشرنا سمة النفي الأول، وإلغاء الملكية الخاصة، وبالتالي نمط المعيشة الذي أوجدته الاشتراكية (العمل، التعليم الصحة، توازن الأجوِر/ السعار...) التي هي أيضاً سمة التجربة الاشتراكية لتتحقق

اشتراكية المثال، وإذا كنت أسميت الاشتراكية في التجربة السابقة بأنها اشتراكية بدائية، (وأقصد بذلك معنيان الأول: أنها تجربة أولية وبالتالي كان لابدّ من وجود عيوب فيها، والثاني: أنها تمارس وفق أساليب بدائية (وأقصد أساليب الاستبداد والتخلف القادم من القرون الوسطى لهذا أسميتها في مكان أخر، إشتراكية الاستبداد الآسيوي) فإن اشتراكية التوقِّع هذه فلا بد من أن تكون اشتراكية ناضجة، إنها تحقق الديمقراطية الحقة، التي هيأت الاشتراكية البدائية أساس وجودها، وجعلتها ضرورة، وهي أيضاً تحقِّق البنية القادرة على التحسين المطرد للشعب على أساس الملكية الاجتماعية، إنها باختصار الأقرب لتحقيق صيغة نفي النفي، خصوصاً أن الرأسمالية لكونها قائمة في المصالح لدى قطاعات فقط، ولكي تصبح طبقة، هي معنية بالنهب، وبالتالي لا تفعل سوى تعميق عدم الاستقرار، مما يجعلها تسعى لفرض الاستبداد (الديكتاتورية)، أكثر من اهتمامها بتحقيق الديمقراطية! إنها وريثة الاستبداد الستاليني بجدارة.

ولابد لنا أن نرى الإضافة التي أدخلت في مسار التطور التاريخي، نتيجة إلغاء الملكية الخاصة، فقد أوجدت «منطقياً» للتطور، فلابدّ من أن يكون إنغرس في وعي الشعب، بعد تجربة النهب الرأسمالي، الذي مورس منذ نهاية الثمانينات.

إننا معنيون بدراسة التجربة بجدية عالية من أجل وعي كل مشكلاتها،وتحديد الصيغة الأكثر مقدرة على تحقيق التطور الاشتراكي، لهذا أقول أن هذه السنوات ليست سنوات ندب وإدانة وندم، بل إنها سنوات دراسة جادة

للاشتراكية. إننا أمام تجربة غنية استمرت ما يقرب ثلاثة أرباع القرن، ولا شك أن دراستها هامة، من أجل بلورة صيغة متماسكة للاشتراكية، وهذه هي مهمة الماركسيين حقاً، الواعين لها، ومعقتنيها اعتماداً على هذا الوعي، والحريصين على دورها الثوري الأول.

تحدثت عن «نزعة برجوازية» وربما أشرت أحياناً إلى «طبقة» (بين مزدوجتين)، في النظام الاشتراكي، وأنا في هذه النقطة لن أوافق الرأي الذي شاع في السبعينات، في أوساط اليسار الحديث ولدى العديد من المثقفين، بتأثير الماوية، والقائل بنشوء طبقة تحكم هذا النظام، هي رأسمالية، رغم ملاحظتي لطابع الفئات الحاكمة، وطريقة تصرفها في الاقتصاد والسياسة.

بالنسبة لي الملكية الخاصة أساسية في التحديد، وهنا أنا أرفض اعتبار «حق التصرف» كافياً لتشكيل طبقة، لأنه من صلاحيات أي جهاز إداري لأية دولة، والفارق في الكم، وانطلاقاً من هذا الحق يمكن اعتبار الفئات الحاكمة في فرنسا طبقة رأسمالية، هي غير الطبقة الرأسمالية المالكة، لأنها تتصرف ليس في موارد الدولة فقط، بل أيضاً في أرباح «القطاع العام» الذي شكل ثقلاً مهماً في الاقتصاد الفرنسي، وهذا خُلْف، لأن رأسمالية النظام الاقتصادي نابعة من تحكم طبقة مالكة في الاقتصاد، رغم أنها «تنازلت» عن بعض قطاعاته لمصلحة الدولة، لكن الدولة المدارة من قبل الطبقة الرأسمالية، وبالتالي فإن تصرف الجهاز الإداري في هذه القطاعات الاقتصادية لم يجعل من كبار موظفيه طبقة، إن الملكية الخاصة مسألة جوهرية لانقسام المجتمع إلى طبقات، ودون ذلك يمكن

نشوء فئات ناهبة، لكن هذه الحالة مؤقتة وتفضي عادة إلى الانقسام إلى طبقات، بشكل طبقة مالكة عبر الدولة، حيث أنها حينما تملك تعيد تشكيل الدولة على هذا الأساس.

هذا هو شكل الانتقال إلى المجتمع الطبقي عبر ما أسمي «النمط الآسيوي«، في الحضارات القديمة، وهو شكل سلطة «حركة التحرر الوطني«. في الحالة الأولى لم تكن الملكية الخاصة قد تكرست، وبالتالي كانت مدخل تكريسها. وفي الحالة الثانية، كانت الملكية الخاصة مقدسة، رغم تحديد الملكية في بعض القطاعات (الزراعة) والتأميم (في الصناعة)، وبالتالي سرعان ما تحوّلت قطاعات من الفئة الحاكمة إلى جزء من طبقة مالكة. أما في الدول الاشتراكية فقد ألغيت الملكية الخاصة، وأصبحت كل القطاعات الاقتصادية (وغير الاقتصادية) «ملكاً للدولة«، تتصرف بها السلطة السياسية عبر الجهاز الإداري. وهنا يصبح النقاش منصباً على طريقة التصرف، لهذا أطلقت على هذا التصرّف بأنه يعبِّر عن «نزعة برجوازية» لأنه كان ينطلق من تحقيق مصلحة هذه الفئات، لكن دون أن يحوّل الرأسمال (الذي هو ملك الدولة) إلى رأسمال خاص، بل تحقّق نزوعها «الرأسمالي» عبر البذخ، والاستئثار، والتبذير وهذه الحالة هي ما أسميته «نزعة» لأنها تلمس ميول هذه الفئات وتلبيها، ولا تتعلق بتحوّلها إلى فئات مالكة. ولقد كانت هذه الحالة ضارة بالاقتصاد لأنها كانت تلقي بالرأسمال المتراكم إلى التهلكة، بإخراجه من «الدورة الاقتصادية«، أي دون إعادة توظيفه في الإنتاج عبر التملك الخاص.

ولقد أبان انهيار هذه النظم ذلك، حيث توضّح مدى الأثر الذي أحدثه «النهب» (إضافة إلى التوظيف في القطاعات العسكرية) في الاقتصاد، في تطور الصناعة والزراعة، وفي «سوء الوضع المعيشي للشعب«، كما توضّح أن هذا «النهب» لم يتحوّل إلى ملكية خاصة، حتى كأموال نقدية مودعة في البنوك الخارجية، لأن انتصار «الرأسمالية» على أنقاض الاشتراكية عانى من مشكلة كبيرة، هي غياب طبقة رأسمالية، أو حتى أفراد لديهم رأسمال نقدي، ولهذا كان الانتصار هو انتصار لنزوع رأسمالي وليس لطبقة رأسمالية، هذا النزوع المنتصر هو الذي فتح المجال للتملك الخاص عبر إقرار ذلك قانونياً، كما فتح المجال لبدء تشكَّل طبقة عبر النهب والسرقة، والمافيات، والسمسرة،وبالتالي فمنذ الانهيار أصبح ممكناً نهب الدولة لمصلحة الملكية الخاصة. وقبل ذلك كان البذخ هو البديل للملكية الخاصة مادامت محظورة. وهنا ألاحظ بأن «النزعة البرجوازية»، لعبت دورها في سعي أصحابها للتحوّل إلى طبقة رأسمالية في اللحظة التي أصبح فيها التملك ممكناً.

وبالتالي فإذا كان نشأ تمايز اجتماعي في النظام الاشتراكي، فلم يكن يعني ذلك نشوء طبقات، لأنه تمايز ناشئ عن الاختلاف في استحواذ الفائض عبر الدولة. لهذا كانت الفئات العليا في السلطة وفي الجهاز الإداري (البيروقراطية) أكثر استحواذاً من الفئات الدنيا، وهذه وتلك أكثر من باقي الشعب، إنه تقسيم تراتبي اجتماعي، نعم لكنه لا يعبِّر عن انقسام طبقي بأي حال من الأحوال،

لهذا انهار حال انهيار النظام، وانتصار «النزعة البرجوازية»، أما بدء نشوء «الطبقة الجديدة»، فقد أبان أن «مصادرها» هي من مختلف «المراتب» السابقة، وليس من الفئة العليا فقط، حيث تحوّل موظفون صغار إلى رأسماليين كبار، مثلما أنحط وضع أقسام واسعة من الفئة العليا.

المسألة الأساسية إذن، هي: هل أن الطبقة تؤسس على أساس الملكية الخاصة، أم على أساس العلاقة بفائض الإنتاج؟ د. سمير أمين يعتبر أن العلاقة بفائض الإنتاج هي محدّد الطبقة، وعليه تتشكَّل الطبقة المسيطرة، إما بتملك وسائل الإنتاج (الملكية الخاصة) أو بالتصرف بفائض الإنتاج عبر الدولة، ومثاله الإمبراطورية العربية الإسلامية، لكن أيضاً الدولة الاشتراكية. لكن هذا الرأي يثير مشكلة في الماركسية حول أهمية نشوء الملكية الخاصة في تطور المجتمعات وكذلك في الانقسام إلى طبقات. كما يثير مشكلة تتعلق بالتطور المجتمعي ذاته، فهل غابت الملكية الخاصة في أيٍّ من المجتمعات (ومنها المجتمع العربي الإسلامي)؟ جوابي على هذه المسألة هو بالنفي. حيث أنني أعتبر بأن التأكيد على غياب الملكية الخاصة هو وهم، اختراع ذهني، لأن التاريخ الواقعي يؤكد وجودها، أكثر من ذلك قداستها. ولا أدري هل انطلق د.سمير أمين من التاريخ لتأكيد مفهومه حول حيازة الفائض، وبالتالي سحبه على الاشتراكية، أو فعل العكس؟ لكن في كلا الحالتين الأساس خاطئ، لأن الانطلاق من حيازة (أو التصرف بـ) الفائض، يتجاهل أساس نشوئه،

ومنتهاه، أي طابع الملكية لوسائل الإنتاج، التي توجد الفائض، ومآل هذا الفائض. فإذا كان في الرأسمالية ينتج عن الملكية الخاصة ويصّب فيها، فإنه في الدولة الاشتراكية ينتج عن ملكية الدولة (الملكية العامة حسب ما أسميت)، ويصب في الاستهلاك عبر البذخ والتبذير، وهذا الشكل لا يؤسس لنشوء طبقة، عكس الشكل الأول. وكما قلت سابقاً فإن حق التصرف (المفضي إلى الاستهلاك) لا يهيئ لنشوء طبقة ولم يهيء لنشوء طبقة.

أعتقد بأن الملكية الخاصة أساس حاسم في انقسام المجتمع إلى طبقات، هذه مسألة أساسية في الماركسية، لأنها أساسية في التاريخ، وأي تحديد لطبقات في غياب الملكية الخاصة تحديد وهمي. وهو في تحليل الدولة الاشتراكية تحديد مبتر، ومتسرّع لأنه يختصر كل تعقيد التكوين بنشوء طبقة مسيطرة، وبالتالي لا يرى أهمية إلغاء الملكية الخاصة، ولا انعكاسها على التكوين الاقتصادي الاجتماعي، ولا يحدَّد أسباب الدور الهائل للدولة، فهو يرجعها لنشوء طبقة، بينما هي أعقد من ذلك.

الطبقة إذن، تقوم على الملكية الخاصة، ومن غير الممكن تشكّل طبقات حيث لا تنشأ الملكية الخاصة. وحين نتحدث عن طبقة حاكمة، فيجب أولاً أن تكون مالكة، وهنا يجب التأكيد على أن الخلط بين الطبقة والجهاز البيروقراطي ضار، لأن هذا الجهاز أداة الطبقة في السلطة، وحين لا يكون هناك طبقة، أو تكون الطبقة ضعيفة، يستقل هذا الجهاز، فيتصرف بالتراكم الرأسمالي، لكنه هو ذاته لا يتحوّل إلى طبقة، بل يمكن أن ينشأ منه فئات تنهب لتحقّق

التراكم الرأسمالي الخاص. حينما تكون الملكية الخاصة مقرّة وسائدة، لكن حينما لا تكون مقرّة فإنه ينتج الاستهلاك فقط. وإلغاء الملكية الخاصة يلغي الطبقات (اقتصادياً) لكنه لا يلغي النزعات والميول الطبقية، التي تبدو على أنها غير مؤسسة اقتصادياً، رغم أنها تطمح إلى ذلك. هذه النزعات هي التي نشأت في الدولة الاشتراكية، وبدت أخيراً وكأنها حلم كل مجتمع.

(5)

الإشارة إلى مشكلات التجربة الاشتراكية كانت تهدف كما أشرت إلى تحديد الأساس الاقتصادي الاجتماعي للاستبداد، لأن هدفي من الكتاب هو «نقد الحزب». وبالتحديد انتقاد الحزب الستاليني الذي نشأت أسسه في الاتحاد السوفييتي مع انتصار ستالين في الحزب السوفيتي. وتعميمه صيغة للتنظيم لها أسسها المحدّدة. وكانت أساس تشكّل الأحزاب الشيوعية العربية، ثم الأحزاب الماركسية العربية عموماً. وتمثلت صعوبة الانتقاد آنذاك، في تماثل هذه الصيغة مع التجربة الاشتراكية، ودفاع الأنظمة الاشتراكية عنها، باعتبارها تأسست كلها على أساسها. هذا أولاً. لكن أيضاً لأن منتقدي الأحزاب الشيوعية الماركسيين، انتقدوا مستوى واحد في المجال السياسي، ويتعلق بمواقف سياسية، دون انتقاد التنظيم (إضافة إلى المنهج، والرؤية...)، وإن حدث ذلك، فإنه انتقاد لممارسات شخصية، وليس لصيغة التنظيم، على العكس من ذلك، كان الحزب الستاليني في أساس

تشكيل الأحزاب الماركسية الأخرى (وأقصد ما أسمي باليسار الجديد).

مما كان يوسم أي انتقاد لصيغة التنظيم هذه بالفوضوية، و «التروتسكية»، رغم ذلك قدّمت انتقاداً لصيغة التنظيم. وأنا أعتبر أن أي انتقاد لصيغة التنظيم يجب أن ينطلق من انتقاد المنهج أولاً، والسياسة ثانياً، ومن ثم التنظيم والممارسة. لأن تقليدية التنظيم نابعة من تقليدية المنهج. وهذا الأساس هو الذي أفضى إلى أن لا يجري الاختلاف حول قضايا التنظيم بين اتجاهات متعارضة في الماركسية العربية، (أو بدت هكذا)، لأنها كانت كلها نصيّة المنهج، أي أنها كانت تتبنى المنهج القديم، ما قبل الرأسمالي، المسمى، منطق القياس. ولم تكن قد اعتنقت المنهج البرجوازي منذ ديكارت إلى هيغل، رغم أنها تعتبر أنها تعتنق الماركسية. والمنهج التقليدي هذا، لابدّ من أن يؤسس لسياسة تقليدية، ولتنظيم تقليدي، وهو المسمى النظام البطريركي (الأبوي)، وهذه هي الصيغة الستالينية في التنظيم، إنها صيغة الأب (وربما الإله، أو نصف الإله) الذي يرعى رعايا، يتدبر أمرهم، ويقرِّر لهم ما يفعلون وكيف يفعلون ما يقرِّر لهم، وكيف يمارسون ما يريد، ويطيعون طاعة عمياء، ويقولون ما يحبّ، ويعتقدون أن كل ما يقوله ويقرِّره، هو عين الصواب، ويقتضي التبجيل والمديح.

مما يحوّل كل الإنكار والتصوّرات عن الديمقراطية المساواة، والانتخاب، وحق إبداء الرأي، إلى كلمات جوفاء، وصيغ شكلية، لتصبح الحداثة، ويكون كل الفكر الحديث غطاء لتقليدية فظة، وفي هذا التكوين تخفي حداثة

الشكل تقليدية عميقة، تطال المنهج والإيديولوجيا والسياسة والتنظيم والممارسة، ولهذا كان سهلاً انتشار «الماركسية» في الوطن العربي، لأنها انتشرت ككلمات، كلمات فقط، ألفاظ خالية من المعاني، وشعارات لا يحكمها منهج، ولا تحكمها إيديولوجيا، وبالتالي أصبح لها معانٍ خاصة، أنتجتها المنهجية التقليدية، جعلتها ليست ذات صلةً بأصلها، لهذا أسمي الماركسية الرائجة في الاتحاد السوفيتي والمعممة عالمياً، الماركسية السوفيتية، وليست ماركسية ماركس أنجلز ولينين، لأنها ذات صلة واهية بهؤلاء، والكلمات الفارغة هي هذه الصلة، أما المنهجية فهي منهجية القرون الوسطى، المسماة الدوغما، أو: الجمود العقائدي، أو التزام النص (السنّة/ الأرثوذكس)، وبالتالي المرتدّة عن الماركسية الأصلية عشرات العقود، المنكفئة حتى عن ديكارت إلى أبي حامد الغزالي. ولم أذكر أبو حامد الغزالي هنا عبثاً، بل ذكرته لأنه بلور منهجية القرون الوسطى، القائمة على نبذ الفلسفة/ التجريد، ورفض العلوم النظرية، والمكرسة التقليد، الطقوس، والنازلة بالعقل إلى ما دون الفهم، إلى النقل، ومعتبرة أن من يتعاطى الفلسفة هم كما الأطباء، وهم قلة، من أجل علاج حالات الشك لدى العامة، من أجل أن تظل قطيعية، تكرر بعض الشعوذات، وتمارس بعض الطقوس، من أجل الآخرة. ولهذا فإن جوهر هذا المنطق يتمثل في تكرار بضع أفكار بسيطة. وفي التنظيم يجب أن يكون هناك خليفة أو إمام، أو مهدي، أو وليّ، يقرِّر مسار القطيع (أي راعي). وهي فكرة وجدت منذ تشكَّل المجتمع الإنساني، وانفصال الإنسان عن الحيوان، ومن ثم تشكَّل المشاعية البدائية،

ولقد انتقلت إلى المجتمع، والنظام السياسي منذ نشوء العصر الزراعي، واستمرت في عصر الإقطاع، وكانت مهمة البرجوازية الصاعدة تدميرها، وتشكيل المجتمع المدني، مجتمع المواطن الحرّ السيّد. لكن «انتصرت» من جديد مع انتصار الاشتراكية لأن الاشتراكية انتصرت في مجتمعات متخلفة (مجتمعات القرون الوسطى)، وتعممت في صيغة نظرية «ماركسية» حينما نظّر ستالين ممارساته القروسطية. لهذا كانت هذه الصيغة الستالينية المعمّمة، خالية من أي تأثير للثورة البرجوازية. بدت وكأنها ارتداد عن تلك الثورة، وعن مفاهيم العدالة والحرية والمساواة والديمقراطية وحق الانتخاب، التي أنجبتها، والتي غدت جزءاً عضوياً في الماركسية الأصلية. إنها بالتالي ارتداد عن الماركسية، وفي نفس الوقت عودة بها إلى القرون الوسطى. فبدل أن تكون مصادرها الاقتصاد السياسي الإنجليزي، والفلسفة الألمانية، والاشتراكية الفرنسية (كما أكد لينين) وعصر التنوير، كان مصدرها هو البنية الذهنية للقرون الوسطى، فتبلورت في صيغتها السوفيتية وكأنها نتاج تلك القرون، بدل أن تكون نتاج الثورة البرجوازية، وهنا كان نفي النفي مقلوباً، أي نفي النفي الذي يعني العودة إلى الوراء.

وفي هذا يكمن الشرخ في التجربة الاشتراكية، الذي أفضى إلى انهيارها، حيث كانت على الصعيد السياسي/الإيديولوجي عودة إلى القرون الوسطى، بينما كانت في المجال الاقتصادي الاجتماعي تقدّماً إلى الأمام، لقد كانت، وفي نفس الوقت، ما قبل وما بعد الثورة الديمقراطية البرجوازية. ولا شك أن الظروف الواقعية

فرضت ذلك، وهذا ما أشرت إليه في الفقرة الثالثة من هذه المقدمة.

التنظيم (الحزب، النظام السياسي) كان عودة إلى الوراء، كان استعادة لتنظيم القرون الوسطى. في الحزب أعيد إنتاج بنية القبيلة، وفي النظام السياسي أعيد إنتاج النظام الإقطاعي الشرقي، الذي يطلق عليه «الاستبداد الشرقي»، وفي كليهما يقوم البناء على رأسه، حيث سلطة القرار ممركزة في فرد هو زعيم القبيلة، أو الخليفة، والذي يستمد فعله من قوّة خارقة، ويحمل نفس صفاتها (المقدرة، الجبروت، الدراية، الفعل، ...)، مما يجعله متفوقاً عن الآخرين الذين يتحوّلون إلى «قطيع» ينفذ ما يؤمر به، هنا تسكن فكرة القطيع الحيواني، فالراعي وحده ذو عقل، ولأن هذا القطيع إنساني، فإن الزعيم يوجد فكرة «العقل المطلق»، الذي يملكه وحده، من أجل أن يبقى القطيع الإنساني قطيعاً. بمعنى أنه إذا كان الفارق بين الحيوان والإنسان في امتلاك الإنسان للعقل، وبالتالي مقدرته، من خلال العمل على تغيير الواقع. يصبح الفارق بين الزعيم والقطيع الإنساني في «نوعية العقل»، فالزعيم وحده من يمتلك العقل المطلق، لهذا يستطيع وحده تقرير مسار القطيع، وتحديد أهدافه، ومهمات كل فرد فيه، ومحاسبة المخالف والمخطئ، دون أن يكون من حق أحد محاسبته أو تخطئته، أو انتقاده، أو مخالفته.

إنه إذن «نصف إله»، أعلى من البشر، ولإرادته الفعل الحاسم. هنا ينتقل التقسيم إنسان/حيوان، إلى إله/إنسان.

وإذا كانت العصور السابقة للرأسمالية، تنتج هذا التقسيم، المحقق واقعياً، في المستوى النظري، ويمارس

في المجتمع وفي النظام السياسي (على مستوى السياسة، الأخلاق، الإيديولوجيا عموماً)، فقد فرض انتصار الثورة الديمقراطية البرجوازية غياب الشفافية في تنظيره وممارسته، وأصبح يغطي (يستّر) بصفائح من المفاهيم الحديثة، على مستوى الأفكار (الحرية، الديمقراطية، المساواة، حق الانتخاب، حرية الآراء، الحوار، سلطة الشعب...) وعلى مستوى المؤسسات (الهيئات المنتخبة).

إنه، إذن، استبداد مقّنع، ولكن قناعه شفاف مما لا يسمح بإخفائه، إن الأفكار والمفاهيم الحديثة المطروحة، لا تعدو إن تكون كلمات تُلاك، إنها كلمات فقط، خالية من أي معنى، ويحكمها المنطق العربي القديم، الذي كان يسمي الشيئ بعكسه، فالأعمى يسمى بصيراً، والمعتوه عاقلاً، و..الخ، ويسمى الاستبداد، بالتالي، ديمقراطية، وديمقراطية شعبية. وحكم الفرد، حكم الشعب، وحكم الزعيم حكم الهيئات، و...الخ.

الحداثة، إذن سطحية إلى أبعد الحدود، والثورة الديمقراطية، سطحية، والاستبداد راسخ الجذور، وإن كان يحتاج إلى غطاء.

ما حاولته وأنا أتناول انتقاد الحزب الستاليني، هو كشف هذا الغطاء، وتحديد جذور الاستبداد. ولقد حاولت القول أن بنية الأحزاب هذه هي بنية القبيلة القديمة، معاد إنتاجها في شكل سياسي حديث، وأنا أركز على كلمة شكل لأنني أقصدها تماماً. لأقول أنه شكل أفرغ من جوهره الحديث، وألبس لجوهر قديم، إنه الحزب/ القبيلة بالتالي.

إن النظام الوراثي في تولي القيادة لم يختفِ تماماً، وفي الصيغ التي اختفى منها توريث الابن، أصبح يورَّث

التابع،فالأمين العام للحزب يولّي آخراً يختاره هو. أما في الصيغ التي أنيط بها لهيئة اختيار الزعيم، ظل هذا الزعيم يمارس نفس ممارسات زعيم القبيلة، ويتم اختيار الهيئات بالانتخاب عادة، لكنه انتخاب لأشخاص معينين مسبقاً، مما يحوّل الممارسة الانتخابية إلى صيغة شكلية. وهكذا فيما يتعلق بتقرير السياسات والبرامج، والمواقف، حيث يبدو التصويت عليها شكلياً تماماً، لأنها مقرة مسبقاً من قبل الزعيم، والمخالف يتحوّل إلى خائن، لأنه لم يلتزم إرادة الزعيم. إن مهمة تقرير السياسات، وتحديد المواقف، وتحديد المهمات، واختيار الهيئات...الخ، من صلاحية الزعيم، أما الآخرون فمنفذين ليس إلا، أدوات يجب أن تكون بلا عقل سوى بما يساعد في تنفيذ المهمات بكفاءة، يحدَّد الزعيم معناها، وفي الغالب يكون الولاء هو أساس التحديد هذا إذن لا يحكم «القطيع» إلا عقل واحد، هو «العقل المطلق»، وإرادة واحدة هي إرادة فرد يرفع ذاته عن الآخرين، يكون فوقهم، وهذا هو الحزب/ القبيلة.

ما حاولته هو انتقاد هذه البنية، لأنها بنية مفوَّتة، وإذا كان عجزها عن تحقيق التقدم يرتبط بثلاث عناصر، هي طبيعة التكوين الطبقي للحزب/ القبيلة، أي طبيعة الفئات الاجتماعية التي شكّلت بنيته، من حيث هي فئات وسطى، إذ كانت تضم خليطاً من الفئات الوسطى الحديثة والتقليدية، فقد كان الطابع التقليدي هو ما يغلب عليها، مما كان يؤدي إلى طرد الفئات الحديثة، أو تكيُّفها مع التكوين التقليدي، أولاً. وطبيعة الإيديولوجيا السائدة فيه، فإذا كانت الماركسية هي الإيديولوجيا الرسمية، المعلنة، فقد انتصرت الماركسية السوفيتية فيه، نتيجة انتصار التقليدية

في الحزب. وهي «ماركسية» محافظة، يحكمها المنطق التقليدي القديم، وسطحية، ثانياً. وطبيعة التصوّر السياسي الذي إنتصر فيه، ويتحدَّد في دعم تقدّم برجوازي. بقيادة برجوازية.ولا شك أن هذا التناقض بين طبيعة الماركسية الثورية، والتصوّر البرجوازي، كان يفرض سيادة الاستبداد في الحزب، المترافق مع انتصار الفئات التقليدية، من أجل أن تظّل الماركسية، ويبقى الحزب الماركسي ذيلاً للبرجوازية. ولقد بحثت في كل هذه القضايا في مواضع أخرى، وبالتالي فأنا لا أود البحث فيها هنا، لأنني أبحث في قضية التنظيم، الحزب/ القبيلة.

إن الهدف من «نقد الحزب» هو تبيان الطابع الشكلي للمفاهيم والكلمات التي تكرّرها الأحزاب الماركسية، فيما يتعلق بالحياة الداخلية، مثل الديمقراطية، أو المركزية الديمقراطية، وحق الانتخاب، والمؤتمرات، والاختلاف والنقد، للقول أن الاستبداد هو الذي يمارس في هذه الأحزاب. لكن أكثر من ذلك، حاولت أن أقدّم أفكار أولية حول الحياة الداخلية للحزب الماركسي، للأمير الحديث، كما أسماه غرامشي، وهي أولية لأنها غير متكاملة، وتبدو مرتبكة أحياناً، وغير ناضجة أيضاً، رغم أنها تؤكد على التكوين الديمقراطي للحزب الماركسي. تؤكد على تجاوز الحزب الستاليني، وعلى تأسيس حزب حديث، ولا شك أنني عمقت بعض الأفكار الواردة هنا في كتب ودراسات أخرى، منها: نقد التجربة التنظيمية الراهنة، منشورات الوعي(2)(المنشور في هذا الكتاب)، والثورة ومشكلات التنظيم، منشورات الوعي(1). لكن، ماذا يمكن لي أن أضيف في هذه المقدمة؟ خصوصاً وأن العديد من النظم

الاشتراكية، الذي أكد سقوط الماركسية السوفيتية، وبالتالي إنهيار الأسس النظرية للتنظيم التي تبلورت مع ستالين، وأصبحت هي «إنجيل» الأحزاب الماركسية. إن هذا الانهيار أعطى مصداقية أعلى لما طرحته في هذا الكتاب، في نفس الوقت جعل الحاجة إلى الحوار حول قضايا الحزب، أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، بل جعلها قضية مطروحة على بساط البحث. لقد غدا واضحاً أن صيغة الحزب الستاليني فاشلة وهي على الصعيد النظري خاطئة، وبالتالي كيف يمكن أن تتبلور صيغة جديدة؟ ما هو طابع الحزب البديل؟

لقد دمَّرت الجماهير في البلدان الاشتراكية اشتراكية الاستبداد، وهي تطمح من أجل انتصار الديمقراطية، كما أبان انهيار النظم التي كانت تحكمها «الأحزاب الشيوعية» كم أنها بعيدة عن الماركسية. بحيث توضِّح أن معظم قادتها دعاة أشداء للرأسمالية، ليتأكد أن هذا التنظيم الاستبدادي لا ينتج سوى ما يناقض الاشتراكية. ولا شك أننا نستطيع الآن مناقشة كل ذلك دون الخشية من اتهامات سخيفة، ولكن، الأهم من ذلك، دون تحديدات مسبقة مدعّمة بشرعية تمتلك إمكانات هائلة، كما تمتلك بريقاً يجعلها موثوقة، وفوق الانتقاد. إننا، إذن، نعيش مرحلة الانتقاد المعمم، لبنية سقطت وفقدت شرعيتها. لهذا كان من الضروري تعميق الانتقاد وهذا ما سوف أقوم به في دراسة أخرى لكن لابدّ من أن أشير إلى أنني حينما انتقدت سابقاً لم أكن أهدف إلى تهديم تلك البنى لمصلحة الرأسمالية، بل كنت أهدف إلى انتصار اشتراكية المثال في البلدان الاشتراكية وإلى تشكّل الحزب الماركسي القادر

على تغيير الواقع العربي، وتحقيق نهضة العرب ووحدتهم.
وأنا، وأنا أكرر الانتقاد الآن، لا أشمت بما حدث، ولم يفرحني أن بعض توقعاتي تحققت، لقد تألمت كثيراً لما حصل، وكنت أتمنى أن يخطئ الواقع توقعاتي. ولذا حينما انتقد الآن أهدف لما كنت أهدف إليه حينما كتبت «نقد الحزب»، مع تعديل بسيط، وهو أنني أسعى لإعادة انتصار الاشتراكية، اشتراكية المثال هذه المرة، كما أنني لا زلت أهدف إلى أن يتشكَّل الحزب الماركسي القادر على تغيير الواقع العربي، وبالتالي، وفي كل الأحوال، أنا انتقد من موقع الماركسية، فأنا مع الماركسية الأصلية ضد الماركسية المشوهة، المخلوطة بالبنية الذهنية للقرون الوسطى، مع ماركسية ماركس، أنجلز ولينين، ضد الماركسية الستالينية، أو الماركسية السوفيتية، وأنا مع ماركسية الجدل المادي، ضد الماركسية «العاميّة»، الماركسية «الجاهلة» المعادية للعقل، للفكر والثقافة عموماً، أي المعادية للماركسية ذاتها.
إنني أحدِّد هنا أنني لست من «الطابور» «الماركسي» الذاهب إلى الرأسمالية، أنني لست من هؤلاء الذين تمسكوا بعنف بماركسية شكلية، وحينما انهارت الاشتراكية هرعوا إلى مدح الرأسمالية والإمبريالية، والتبعية، وغدوا يتَّهمون كل متمسك بالماركسية والاشتراكية، بكل صفاتهم هم بالذات (الجمود، النصية، الستالينية، عدم رؤية الواقع،...). إنني، حينما كنت انتقد الاشتراكية، كنت أهدف إلى تحقيق اشتراكية المثال، أي أنني كنت أهدف السير إلى الأمام، وليس العودة إلى الوراء، وحينما كنت أنتقد الحزب الاستبدادي فمن أجل تأسيس حزب ماركسي ديمقراطي

متسق مع المنهجية الماركسية، ومع الماركسية كأيديولوجيا، ولازلت أسعى من أجل ذلك. إنني إذن لست ممن يهيل التراب من أجل دفن الماركسية والاشتراكية، بل إنني ممن يسعى من أجل أن تنتصر. لأنني لست متطفلاً عليها، كهؤلاء الذين هرعوا من أجل الحصول على الامتياز، والدعم المعنوي لتضخيم حجومهم الصغيرة، وتحقيق مصالحهم الضيّقة التافهة.

(6)

لكن، ماذا يضيف كتاب «نقد الحزب» في مجال الديمقراطية، بعد كل الانتقاد الصادر عن «أصحاب التجربة» وتابعيها، وبعد سقوط التجربة ذاتها، وبالتالي، بعد الجزم بأن مسألة الديمقراطية، جوهرية، وأن غيابها كان من أسباب الفشل والسقوط؟

هنا لابد من أن أشير إلى «الرؤى البديلة» التي كنت قدّمتها منذ بداية الثمانينات، والتي،كما قلت سابقاً، لم تكن ناضجة بما فيه الكفاية. لكنها كانت تعبِّر عن محاولة لتأسيس بنية تنظيمية ديمقراطية. وفي هذا المجال أشير إلى ثلاث محاور، ظهرت بهذا الشكل أو ذاك من الوضوح في الكتاب.

المحور الأول: يتعلق بالتكوين «الفردي» لأعضاء الحزب، ولاشك أن الأعضاء هم أفراد ينتمون لطبقات اجتماعية، وبالتالي فهم يحملون كل تراث مجتمعهم، وإذا كانت المصلحة الطبقية تجعلهم ينتمون لحزب ماركسي، فإن انسجامهم مع الأفكار الجديدة التي تتجاوز تراث المجتمع، تتقدم عليه، وتنفيه، يفترض وعي هذه الأفكار،

وفي نفس الوقت إعادة التكوين «الفردي». بما ينسجم مع تلك الأفكار وهذا يعني تمثّل تلك الأفكار في الممارسة.

الحزب، أصلاً، هو عمل واعٍ، وهذا هو ما يضيفه في الصراع الطبقي، الذي هو صراعٌ عفوي، ينحكم لأسس الوعي الاجتماعي المتوارث، الحزب يضيف الوعي والإدارة والتنظيم لهذا الصراع. ولهذا الغرض «تتَّحد» الماركسية التي هي نظرية فلسفية (منهجية) وإيديولوجيا، والطبقة العاملة (والطبقات الشعبية الأخرى، لكن أولاً بالطبقة العاملة). ولا يتحقَّق هذا الاتحاد إلا بتجاوز الوعي الموروث من جهة، ووعي الماركسية من جهة أخرى ومن ثم تحديد التصوّر الواقعي الذي يجعلها تتَّحد بحركة الطبقة. وبالتالي فالحزب هو صيغة اندماج بين فئات مثقفة (وهي في الغالب محدودة العدد ومن الفئات الوسطى) والفئات الناشطة من الطبقة (ومن الطبقات الشعبية الأخرى- الفلاحون الفقراء تحديداً-).

وبالتالي فحينما نسعى لتأسيس بنية ديمقراطية، من الضروري أن يكون التكوين «الفردي» ديمقراطياً، ومادمنا نعيش في مجتمع لازالت إيديولوجيا القرون الوسطى تسكنه نتيجة عجزة عن التقدم، فإن مسألة الوعي عموماً، والوعي الديمقراطي خصوصاً، تكتسبان أهمية فائقة. إن قصور الواقع يفرض التركيز على (التعويض بـ) الوعي، ومادامت «الوراثة» (من خلال العائلة والمدرسة والمجتمع) لا تسهم في اكتساب الوعي، والوعي الديمقراطي خصوصاً، ولا في إكتساب القيم والأخلاق الحديثة، فإن اكتساب كل ذلك يحتاج إلى فعل إرادي، وهذا ما تعنيه فكرة «الوعي من الخارج» في بعض وجوهها.

وبهذا يتحدَّد دور «المثقفين». هذه هي مهمة المثقف الماركسي الذي يجب عليه أن يثقف ذاته أولاً، أن يعي الماركسية، ومن ثم يكتسب القيم الديمقراطية، لتصبح جزءاً من «ذاته»، من تكوينه، من كينونته.

لقد أشرت في خاتمة الكتاب إلى مسألة الوعي الديمقراطي. واعتبرت أنها «المفصل» في تكوين بنية ديمقراطية، لأنني أعي أن البنية البطريركية تسكن وعي وممارسة كل الطبقات، بما فيها الفئات التي انتظمت في أحزاب حديثة، وخصوصاً في الأحزاب الماركسية. إن تجاوز البنية البطريركية يفترض وعي هذه البنية، (ووعي الماركسية أولاً)، ووعي كل الفكر الحديث، وصياغة نمط جديد للحياة، وللسياسة. ولا شك أن الديمقراطية (التي تبدأ بالشك، لتصل إلى الانتقاد، وتبدأ بحق إبداء الرأي، لتصل إلى وجوب سماع الرأي الآخر، وتبدأ بتجاوز التعصب وإدعاء الحكمة المطلقة، لتصل إلى الإمتناع بنسبية الحقيقة...) في جوهر النمط الجديد هذا، لأنها قيمة أنتجها التطور الحديث، وغدت ملازمة له، وأساس لاستمرارية عملية التطور ذاتها.

فكيف يمكن لفرد تشكَّل في ظل شروط استبدادية (في العائلة والمدرسة والمجتمع والسلطة) محنَّطة في قالب أخلاقي، ومعطاة كصيغة نهائية، أن يعيد صياغة ذاته، في إطار قيم معاكسة؟

هنا تتشكَّل أزمة في الوعي، وأخرى في ما بين الوعي والممارسة، وثالثة في الممارسة ذاتها. ولاشك أن تجاوزها، لا يرتبط سوى بتعميق الوعي، وتقويم الممارسة.

إن إشارتي إلى «الفرد» هنا ليست عبثية، لأنني أقصد أن «النمط الجديد» يفترض تجاوز منطق القطيع، وتبلور السمات الشخصية للفرد، ولأقول أن الحزب السياسي، ليس قطيعاً، إنه مجموع إرادات لأفراد، تقيم فيما بينها علاقات على ضوء مبادئ تحفظ فردية الأفراد، وتوحّد فيما بينهم في نفس الوقت. وهذه هي مبادئ الحزب السياسيٍ، مبادئ الحياة الداخلية، نظامه الداخلي. وبذلك يتحقق الانفصال بين الحزب والقبيلة، لتتبلور أسس الحزب الحديث، «الأمير الحديث» كما أسماه غرامشي. ولاشك أن فرديةٍ الفرد في مجتمع متخلف يكرّس منطق القطيع، لا تتحقق إلا بالوعي، الوعي الحديث عموماً (أي الوعي البرجوازي) والوعي الماركسي خصوصاً، المتضمَّن الوعي الحديث بالضرورة، لهذا قلت سابقاً أن وعي التنوير البرجوازي هو جزء من تكوين الماركسية، في إطار عملية النفي والتأكيد التي قام بها ماركس وأنجلز.

المحور الثاني: يتعلق بالحياة الداخلية للأحزاب الماركسية، بالأسس التي تشكَّلت على أساسها هذه الأحزاب، ولقد ناقشت هذه المسألة مفصلاً في «الثورة ومشكلات التنظيم» [القسم الثالث] بانتقاد «التنظيم الستاليني» أولاً، ومن ثم بتحديد تصوّر لبنية الحزب.

وما يمكن أن أضيفه هنا، بعد التحوّلات العالمية، هو أن مفهوم «المركزية الديمقراطية» الذي مثّل أسس الحياة الداخلية، كان الشعار الذي أسس للاستبداد، لأن كلمة الديمقراطية فيه لم تكن ذات معنى، سوى بالممارسة الشكلية لحق الانتخاب، بينما عنت المركزية سيطرة «الهيئات الأعلى» فالأعلى، والأعلى هو الأمين العام، الذي

كان يحدِّد السياسات والتكتيكات، ويختار الهيئات التي يجري «انتخابها»، ويعاقب المخالف، ويطرد المختلف، وبالتالي إتخذ هذا المفهوم معنى الاستبداد. وفيه يظهر الاتحاد واضحاً بين الشكل الحديث (المركزية الديمقراطية) والجوهر القديم (الاستبداد).

وإذا كان لينين هو الذي انتج هذا المفهوم، فقد عنى به اتحاد إرادات حرّة. في الممارسة من أجل تغيير الواقع. لهذا إشتمل عنده على مبدأ حق إبداء الرأي وحق الاختلاف، ومبدأ تقرير سياسات الحزب من خلال الحوار المكتوب، والعلني، ومن خلال إقرارها في مؤتمرات حقيقية. تشهد صراعات حقيقية، وتسمح بالتكتل، وقد تقود إلى الانقسام، وتأتي نتيجة الانتخاب كتعبير عن هذه الصراعات، وتتشكّل الهيئات على ضوء توازن تلك الكتل.

وحده ستالين الذي أعطى هذا المفهوم معنى الاستبداد، حينما حسم الصراعات في الحزب، ومنع المناقشة لأن الحزب ليس نادياً للمناقشة، وأعدم الأقلية، وأكد مبدأ الخضوع (خضوع الهيئات الدنيا للهيئات العليا، وخضوع الأقلية للأغلبية...)، وحوّل الانتخاب إلى مسألة شكلية.

والآن ينهار هذا المفهوم مع انهيار الستالينية والتجربة التي قامت على أساسها، فهل يمكن لنا أن نعود لاستخدام هذا المفهوم (مفهوم المركزية الديمقراطية)؟ لاشك أن الصيغة اللينينية للمفهوم لا تزال راهنة، وهي، وفق الأسس اللينينية، صحيحة، ومهمة أيضاً، لكن لابد من أن نلاحظ، أولاً أن هذا المفهوم «أُغمس» في صيغة استبدادية، وبالتالي اعتراه التشوية. وكل ذلك يدفع بعض الماركسيين إلى الدعوة للتخلي عنه، وفي ذلك بعض الحق.

ولنلاحظ، ثانياً، أن المفهوم، أي مفهوم، محدّد في الزمان والمكان الذي أنتج فيه، وبالتالي فهو يخضع لتحوّلات الزمان والمكان، لذا يكون من الضروري عادة إعادة إنتاجه على ضوء التجربة الواقعية، ولاشك أن تجربة ثلاث أرباع القرن من الممارسة يجب أن تسمح بتحديد أعمق للمفاهيم، وإعادة إنتاجها لتغتني بثراء تجربة طويلة، ومفهوم المركزية الديمقراطية خاضع لإعادة الإنتاج هذه، وتزيد من أهميتها «عملية التحويل» التي قام بها ستالين.

وأنا هنا لا أشير إلى الكلمات (أي المركزية الديمقراطية) فربما استمر استخدام هذه الكلمات، أو ربما أسقطت، لكن الهام هو المضمون، أي ما هي أسس تشكيل حزب ماركسي ديمقراطي؟ هذه هي المسألة التي شغلتني وأنا أكتب «نقد الحزب»، ولازالت تشغلني وأنا أعيد طباعته، ولقد أشرت إلى مسألة الوعي الديمقراطي، وهي مسألة تتعلق بالبنية العامة للحزب (بالعضوية، بتطوير الوعي، وبتكوين الفرد)، لكني هنا أود التأكيد على جملة حقوق أعتبرها بديهية، وهي حق إبداء الرأي،حق الاختلاف، حق الانتقاد، حق الصراع، وحق إعلان كل ذلك، حق أن يعبِّر العضو عن آرائه بحرية تامة علناً، وان يعلن اختلافه مع سياسات الحزب علناً، وأن ينتقد هذه السياسات، وأعتقد أن ممارسة هذه الحقوق يشكل الأساس لتشكيل ديمقراطي يضمن حق المناقشة والحوار والانتخاب، التي يمكن أن يصاغ «قانونها»، الذي يصبح ذو معنى، لأنه يكون حينها صيغة ناظمة لعلاقات أعضاء متحدين ومختلفين في نفس الوقت، لكنهم يحرصون على الاتحاد، لأنهم يحرصون على تحقيق التقدم.

المحور الثالث: يتعلق بمسألة الاختلاف التي تفرض ضرورة الحوار والنقاش، وتستلزم تشكَّل بنية تستوعب كل ذلك. فهل مسألة الاختلاف هذه زائدة، يميل إليها مثقفون ثرثارون؟، ينزعون إلى تشكيل منتديات للنقاش «العقيم»، ويتلهّون في الثرثرة؟ هذا ما أوحى به ستالين، وما يوحي به المنطق التقليدي، الذي يفترض وجود أفكار واضحة، تحتاج فقط إلى التنفيذ، وبالتالي فهي تحتاج إلى التكرار، دون الحاجة إلى التفكير، لهذا فهي «تنقل» شفاهة لأنها «بسيطة» و«واضحة». أو تصاغ في كتب سطحية، «مبسطة»، لكي تحفظ.

هل الاختلاف بدعة، إذن؟

ما حاولت قوله هو أن الاختلاف والتناقض والتمايز ليست بدعة، أو نتاج نزق أفراد، بل أنها نتاج الواقع، أنها نتاج البنية الاجتماعية المختلفة المتمايزة والمتناقضة فإذا كان الفكر هو انعكاس للواقع (وهذه فكرة ماركسية جوهرية، وهي في أساس الرؤية المادية للماركسية)، فإن اختلاف وتمايز وتناقض الواقع يفرض كل ذلك على صعيد الفكر ولأن أعضاء الحزب (أي حزب) هم من الواقع، هم أعضاء أيضاً في طبقات، فإن «وحدتهم الفولاذية» على صعيد الفكر. (كما يحب ستالين أن يوسم الحزب) ليست ممكنة على الإطلاق، إلا إذا تحوّلوا إلى فئات معزولة عن الواقع، عن تناقضات الواقع، أي إذا تحوّلوا إلى «قطيع». وهذا ما كان يؤسسه منطق «الوحدة الفولاذية». وهي سمة الحزب الستاليني.

وإذا حاولنا أن ندرس أساس الاختلاف والتمايز والتناقض في بنية الحزب، يمكن أن نشير إلى مصدرين:

الأول: الأساس الطبقي، فالحزب الماركسي المعبّر عن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، يضّم في صفوفه أعضاء من الفئات الوسطى، ومن البرجوازية، وإذا كانت القناعة بالماركسية هي أساس هذا الانتماء، فإن تضارباً في مصالح هذه الطبقات يظهر على شكل اختلافات في التوجهات تصل إلى حدّ التناقض. وكانت هذه المسألة في جوهر الانشقاق في الحركة الماركسية، بين اتجاه يسعى لدور ثوري للطبقة العاملة، واتجاه يسعى لإلحاقها بالبرجوازية. والذي تمثل في نهاية القرن التاسع عشر في الصراع حول راهنية أو عدم راهنية الاشتراكية، ومنذ بداية القرن العشرين في الصراع حول دور الحزب الماركسي في الثورة الديمقراطية، وآفاق تطور الأمم المتخلفة.

وهذه ظاهرة ليس من الممكن تجنّب حدوثها، لأن الفئات المثقفة تنحدر من أصول برجوازية، أو من الفئات الوسطى، وهي التي «تدخل الوعي» إلى الطبقة العاملة، وبالتالي فإن دورها حاسم مادام الحزب يعني العمل الواعي، ومادامت الطبقة غير قادرة على تطوير وعيها ذاتياً. ولذلك فإن الميل إلى محاربة وطرد المثقفين، لا يفعل سوى تدمير الحزب، بتحويله إلى قطيع ينحكم لنزعات «البرجوازية الصغيرة«، ويمارس سياسة برجوازية، لكن تحت يافطات «بروليتارية«. لهذا فإن النقاش والحوار والصراع والانتقاد هي كلها السبيل لتحديد الدور الحقيقي للحزب الماركسي.

إن نشوء هذا الاختلاف هو نشوءٌ موضوعي، لكنه اختلاف يفضي إما إلى الانشقاق، وتشكّل حزبين

ماركسيين، «أحدهما انتهازي»، كما كان يقول لينين، وهو الحزب الداعي إلى التعلق في ذيل البرجوازية، وتطويع الطبقة العاملة لمصلحتها. أو سيطرة اتجاه وانتفاء الآخر، وبالتالي تحوّل الحزب إلى حزب ثوري، أو حزب انتهازي (في الوطن العربي شهدنا الحالة الثانية).

لكن المسألة الأهم حين دراسة بنية الحزب ونشوء الاختلاف فيه، هي مسألة نشوء اختلافات لا تصل إلى حد التناقض. ففي الحالة الأولى يقود الانشقاق إلى جعل التناقض خارجياً، أي خارج بنية الحزب، رغم أنه يبقى تناقض داخلي، فيما يتعلق بالماركسية كنظرية، وكذلك فيما يتعلق بالطبقة العاملة، لأن الأطراف المتناقضة تستند في تناقضها إلى الماركسية، تستمد شرعيتها منها، وهي في نفس الوقت، تسعى لتحديد مسار الطبقة العاملة في الاتجاه الذي تراه صحيحاً.

أما في حال نشوء اختلافات وتمايزات لا تصل إلى حدّ التناقض، فإن صراعاً سوف يبقى قائماً في بنية الحزب، بين أعضائه، وهو ناتج عن اختلاف المصالح بين فئات في ذات الطبقة (العمال الصناعيون، أو عمال الخدمات، أو...) أو بين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، أو بينهما وبين فقراء الفئات الوسطى، وهنا يكون اختلاف المصالح، اختلاف «تكتيكي«، وإن بدى في لحظة أنه «حاسم»، وفي الغالب لا يمسّ الرؤية الاستراتيجية، لا يمسّ الهدف، وإن مسّ المواقف.

ولاشك أن اللجوء إلى إلغاء منعكسات هذه الاختلافات في الحزب، يفضي إلى تقليص انتشار الحزب بين الطبقات التي من المفترض أن تكون أساس تكوينه، وانعزاله في

فئة منها، أو استقطابه عناصر منها، ليتحوّل إلى حزب/ قبيلة، إلى قطيع. يجب أن تبقى، إذن «روح» هذه الفئات في الحزب. يجب بالتالي، أن يشتمل تنوعها واختلافها وتمايزها، لكي يعبِّر عنها، يصبح حزبها.

الثاني: الأساس المعرفي، ويتمثل في تفاوت المقدرة على امتلاك المنهجية الماركسية وبالتالي التفاوت في التحليل الدقيق للواقع والوقائع، ولاشك أن للمستوى الثقافي دور مهم في ذلك، لأن الماركسية علم، يحتاج إلى الدراسة الجادة والمثابرة، وهي منهجية تحتاج إلى دراسة صحيحة من أجل امتلاكها. إن المقدرة على تجاوز الوعي التقليدي تسمح بامتلاك صحيح لهذه المنهجية، كما أن التمييز الدقيق بين المنهجي والسياسي، وبالتالي تجاوز «المصلحة المباشرة» لمصلحة الرؤية الشمولية (العامة) تسمح أيضاً بأن تظل المنهجية هي المحدّد للتصوّرات والأفكار، إننا هنا أمام الحاجة إلى «التجرّد عن الذات» لمصلحة العلم، إلى «الحيادية» العلمية، الضرورية لوعي الواقع وعياً مطابقاً. لكن، في الحزب السياسي، تتفاوت المقدرة على كل ذلك، مما يقود إلى وجود أفكار مختلفة، متمايزة، ومتناقضة.

لكن المسألة تتعلق، أيضاً، بالمقدرة على الإلمام بالواقع والوقائع، حيث ينشأ تفاوت في ذلك نتيجة أسباب مختلفة. تقود إلى إنتاج مواقف وتصوّرات مختلفة، متمايزة ومتناقضة.

وإذا كان الأساس الطبقي للاختلاف، التمايز، التناقض ينتج اختلافاً، تمايزاً وتناقضاً على المستوى المعرفي، ويتبلور عادة في طريقة التعامل مع الماركسية (هل هي

فلسفة، أو علم، أو إيديولوجيا؟ وهل هي طريقة وعي، أم وعي منجز؟...)، فإن الأساس المعرفي يفعل فعلاً «مستقلاً«، أي لا يكون بالضرورة انعكاساً لأساس طبقي، وهذا ما نلاحظه، في حالة انسياق قطاعات من الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، وراء أفكار أنتجتها قطاعات من الفئات الوسطى، كتعبير عن مصالحها، رغم أنها مناقضة لمصلحة الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، ولاشك أن «تخلُّف» الوعي وعدم المقدرة على امتلاك المنهجية الماركسية، هو ما يسمح بالدفاع عن تصوّرات تناقض المصلحة الطبقية لهذه القطاعات العمالية والفلاحيّة.

الاختلاف، التمايز التناقض، إذن ظواهر موضوعية، لايمكن تصفيتها، لأنه من غير الممكن التوحيد التام لمصلحة طبقات وفئات، كما أنه من غير الممكن تطوير الوعي، وتطوير المقدرة على الإلمام بالواقع، إلى درجة متساوية لدى فئات تعيش صراعاً واقعياً، وتتأثر بهذا القدر أو ذاك بالوعي السائد، كما أنها تفتقد الوقت الكافي لتطوير وعيها إلى هذا المستوى «المثالي».

لكن في كل الأحوال، فإن ما يحدِّد مسار الحزب، في هذا الوضع، هو وجود الأساس الواقعي الذي يسمح بحوار جاد فيه، يجعل من الممكن لأعضائه تحديد المواقف والتصوّرات التي تجعل منه حزباً حقيقياً. لهذا يسمح للبنية الديمقراطية للحزب، بضم فئات من الشعب، لأنها تستوعب تنوع «المصالح» [حسب ما أشرت إليه سابقاً]. ليكون حزباً قادراً على أن يقود عملية تغيير عميقة،وفق سياسة صحيحة.

(7)

لم أجر أي تغيير جدّي في بنية الكتاب، سوى بعض التصحيحات الطفيفة، لأنني أود تقديمه كما طبع في المرة الثانية، ليعبِّر عما كنت أفكر به في ذلك الوقت. أما تطوير تلك الأفكار أو تقديم أفكار جديدة، فربما تحتاج إلى كتاب آخر. ولعلّي حاولت تقديم بعض التوضيحات والإضافات في هذه المقدمة.

مقدمة

ليست مهمة الصفحات اللاحقة، النقد الشامل لتجربة الأحزاب الشيوعية العالمية في مجال التنظيم، ولا بلورة نظرية تنظيمية جديدة. لأن كل ذلك يحتاج إلى الانتباه إلى أكثر من بديهية، أولها: أن الحوار حول هذه القضايا، هو الذي يؤدي إلى بلورة أفكار محدّدة في الاتجاهين (أي النقد وبلورة نظرية تنظيمية جديدة)، لأن طرح الآراء المختلفة والحوار حولها، هو الذي يهيئ أجواء فكرية تسمح بالوصول إلى استنتاجات واستخلاصات، جديرة أن تشكِّل أساس نقد جدي، وأساس نظرية جديدة. وثاني هذه

البديهيات، أن الأمر يحتاج إلى مجلدات من البحث في الموضوع.

لذلك فإن الهدف مما يأتي، هو فقط (وأشدد على هذه النقط). "رمي حجر في بركة راكدة" من جهة، وطرح أفكار أولية حول "مشكلة الحزب الشيوعي في مجال التنظيم" من جهة أخرى. لذلك لا يجوز أن تحمل هذه الصفحات أكثر مما تحتمل. ولا يجوز أن ينظر إليها على أنها حسمت في قضية إشكالية التنظيم الشيوعي، أو أنها طرحت بديلاً محدّداً له.

إن السبب الذي يفرض النقد، وفي مجال التنظيم تحديداً، هو أن كل الذين اتجهوا إلى نقد الخط الشيوعي التقليدي، انتقدوه في المجال السياسي[1] تحديداً (القضية القومية، قضية فلسطين. الموقف من السلطة...)، ولم يولوا اهتماماً لهذا المجال. والكتاب الوحيد الذي تناول الموضوع هو كتاب الياس مرقص "نظرية الحزب عند لينين"[2]، رغم أنه لم يتطرق إلى نقد جدّي، وهرب من البحث في مجال التنظيم إلى البحث السياسي. وأهمية هذه الملاحظة تكمن في أن الذين نقدوا الخط الشيوعي سياسياً تبنوه تنظيماً، مما أدى إلى إنتاج المشكلة من جديد.

إن عدم نقد "الخط التنظيمي" يوقع في إشكالات عويصة، ليس أقلها اختلال الخط السياسي، وتكريس المنطق القمعي اللاهوتي. لهذا وجدنا "اليسار الجديد" الذي

---

[1] بهذا الخصوص يمكن مراجعة :

آ- ياسين الحافظ "حول بعض قضايا الثورة العربية" دار الطليعة (بيروت) ط1 1965.

ب- الياس مرقص "الماركسية السوفياتية والقضايا العربية" دار الحقيقة (بيروت) ط1 1973.

[2] الياس مرقص "نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن" دار الحقيقة (بيروت).

تأسس على أساس أنه البديل الموضوعي للأحزاب الشيوعية، والذي يتفهم الظروف الموضوعية بشكل "علمي" و"مادي"، وجدناه يعود ليتماثل معها، مما أظهر أن النقد الذي وجهه هذا اليسار كان "كمياً"، ولم يصل مرحلة التغيير النوعي. من هنا نفهم لماذا ركّز على قضايا سياسية محدّدة فقط، ولماذا تجاهل مشكلة التنظيم. لقد كان نقداً سياسياً، ولم يكن نقداً أيديولوجياً بالمعنى الإيجابي للكلمة أي أنه لم يكن نقداً نظرياً.

ونحن هنا نحاول النقد في مجال التنظيم، دون أن نتناسى أن الأهم هو النقد الأيديولوجي. منطلقين من أن النقد في الجوانب المختلفة هو جزء من النقد الشامل، وليس بديلاً عنه، خصوصاً وأن هناك أكثر من مسألة تحتاج إلى توضيح، أهمها أن التصوّر التنظيمي مرتبط بتجربة عملية، وبالتالي فهو نتاج ظرف محدّد وإن كانت التصوّرات العامة تفيد في أن تتجاوز التجارب العملية إطارها "التجريبي"، لهذا يمكن القول أن المفاهيم المتعلقة بالمسألة التنظيمية، التي انتشرت في الوطن العربي، كانت نتاج تجربة محدّدة، ولربما كانت نتاجاً طبيعياً لها، نتيجة الظروف الواقعية التي تكون عادة أقوى من كل التصوّرات، والتي تحسم في النهاية كل التصوّرات لمصلحتها. هذا ما فرض أن ندرس التجارب المختلفة باقتضاب، لتحديد جوهر الإشكالية، التي أدت إلى بلورة الصيغة التنظيمية المنتشرة.

ولكن، ولما كانت التجارب التنظيمية هي نتاج ظروف واقعية محدّدة، فإن "مشكلة النقل" تبدو قاصرة في كل

الأحوال، وهذا يعني أنه رغم أن المبادئ التنظيمية التي سادت في الحركة الثورية، قد تكون نتاج ظروف تجربة محدّدة، فإنها في كل الأحوال غير قادرة على التعبير عن ظروف أخرى، لأن الظروف العيانية المحدّدة، في المكان والزمان المحدّدين، بحاجة إلى تأسيس مجمل المفاهيم المطابقة لها، ومن ضمنها المبادئ التنظيمية، وكما أسلفنا، دون الوقوع في التجريبية. وهنا يبدو النقد مشروعاً غاية المشروعية، لأنه يخص ظاهرة لا تتعلق بالمبادئ التنظيمية فقط بل تتعلق بالمنهجية الأيديولوجية كلها، القائمة على أساس: هل نحلل وندرس وفق رؤية علمية، أو ننقل نتاجات تجارب أخرى ؟ فإذا كانت المبادئ التنظيمية المنتشرة هي نتاج طبيعي لتجربة محدّدة، فليس من الضروري أن تكون تعبيراً عن الظرف الذي نعيشه نحن.

والمسألة المهمة في هذا المجال أنه حتى في الاتحاد السوفييتي، البلد الذي تبلورت فيه هذه المبادئ، أخذ النقد مكانه تجاه هذه المبادئ، وأصبحت مفاهيم عديدة، وفي مجال التنظيم خصوصاً، عُرضة للنقد، والنقد القاسي أيضاً.

ما أقدمه هنا هو دراسة حول مشكلات التنظيم، ضمن عملية التطور الاجتماعي الاقتصادي. وهي لا تعدو أن تكون دراسة أولية، لا تخلو من الوهن، ومن تصوّرات عامة حول إشكالات عاشتها الأحزاب الشيوعية عموماً، من وصل منها إلى سدة الحكم، ومن لم يصل. وهي تطرح قضايا للنقاش بداية هذا ثلاثة أرباع القرن، ومنها الأسس التي طرحها لينين بداية هذا القرن، لأن كل هذا النقاش هو الذي يقود إلى تعميق النظرية، وبلورة الأسس، وحل

إشكالات عانت منها مختلف الأحزاب في السنوات الماضية.

ولقد حاولت هذه الدراسة أن تناقش قضايا أساسية، إرتبطت أشد الارتباط بالعملية الثورية واستمرارية تقدمها.

وأهم هذه القضايا ثلاث هي :

الأولى : علاقة البنية الاقتصادية الاجتماعية بالعملية التنظيمية، وهي تنطلق من أن تخلف البنى هذه ينعكس بشكل واضح على صعيد التنظيم، ويقود إلى انتكاسات تأخذ شكل سيطرة فئة ذات مطامح على الحزب. والوصول إلى هذه الحقيقة يقود إلى الاقتناع بحتمية سير الثورة الاشتراكية في طريق متعرج طويل، لا يخلو من انتكاسات وتراجعات، وانهيارات. وهذه الحقيقة تنفي مزاعم من يعتقدون أن وجود حزب الطبقة العاملة سوف يقود إلى تحقيق الاشتراكية، لأن وجود الحزب يبقي الثورة في مجال الطموح، ولا يحوّلها إلى حقيقة إلا عبر عملية طويلة معقدة من الصراع الطبقي، وانعكاساته الأيديولوجية، لسنين طويلة. إن وجود الحزب مهم، ولكن من الضروري أن يترافق ذلك مع ظروف موضوعية مناسبة، رغم أنه (الحزب) يلعب دور الدافع والمحرك لعملية الصراع الطبقي، وللظروف الموضوعية، وهذا يطرح قضية دور العامل الإرادي، أي الحزب، فإذا كان للعامل الإرادي دور أساسي – كما طرحت النظرية الماركسية – فإن أهميته تكمن في ارتباطه بالظرف الموضوعي، لا بالمركبات الذهنية لأعضاء الحزب.

الثانية : كون النظرية الماركسية لم تكتمل بعد، وهي في مراحل تكوينها الأولى، رغم شموليتها من الزاوية

المنهجية العامة وخصوصاً أنها ترفض التصوّرات المطلقة، فلقد وضع ماركس حجر الزاوية[3]، وحاول المفكرون الشيوعيون بعده الاستمرار في هذا الاتجاه، ولكن تجربة قرن لا تقود إلى (تكامل) النظرية، فالنظرية البرجوازية كانت نتيجة صراع طويل منذ وجد الإنسان، ولذلك لم تكن نظرية عدد من المثقفين فقط، بل ترسّخت أسسها لدى أقسام واسعة في المجتمع، فلقد تبلورت استناداً إلى مجمل التطور الفلسفي الذي تحقق طيلة قرون، وحيث أصبحت المفاهيم المثالية جزءاً مكوناً لوعي البشر. والماركسية بحاجة لتجارب عديدة، سواء في صنع الثورة، أو في تحقيق الاشتراكية، لكي تعطي أبعادها الكاملة أولاً وأساساً، وهذا ما يفرض إلى دراسة التجارب، ومناقشة كل الأسس النظرية.

فإذا كان ماركس وانجلز قد توصّلا إلى استخلاصات نظرية عامة، بعد أن حلّلا مجتمعات مختلفة (وهي أساساً المجتمع الصناعي الرأسمالي المتقدم، الذي حلله ماركس في "رأس المال"، والمجتمع الألماني المجزأ المتخلف الذي حلله ماركس أيضاً في "الأيديولوجيا الألمانية")[4]، فإن ارتباط النظرية بالممارسة، يفرض حكها في الواقع، لتبيان صحتها أو بطلانها، لبلورة استخلاصات نظرية جديدة وفق التطور الاجتماعي في مراحله المختلفة، وفي امتداده العالمي. وهذه العملية بحاجة إلى بحث نظري

---

[3] هذه الفكرة أكدها لينين، في الرد على الذين حاولوا جعل الماركسية شيئاً كاملاً، مطلقاً. انظر لينين "من هم أصدقاء الشعب" (المختارات في 10 مجلدات، م1 ص114).

[4] انظر مناقشته لهذه القضية، عبد الله العروي "العرب والفكر التاريخي" دار الحقيقة (بيروت) وتحديداً مقال (مثقف العالم الثالث إزاء الماركسية).

متواصل، ومنهجية تسمح بالدراسة وإعادة النظر والنقد، لا منهجية جامدة، تحلل وفق "قالب" محدّد. إضافة إلى أن هذه العملية، وهي مرتبطة أشد الارتباط بالنشاط الثوري العالمي، تؤدي إلى إكساب العمال في المجتمعات المتخلفة وعياً جديداً، وهي المهمة الملقاة على عاتق المناضلين الثوريين دائماً.

الثالثة : كون التجارب التنظيمية محدودة، وكون الأسس التي يقوم عليها الحزب لا زالت غير واضحة تماماً، ولا محدّدة، وما طُرح لا يعدو أن يكون آراء ناقشت قضية التنظيم في فترة زمنية محدّدة، وفي ظروف معينة. ولقد حاولت تعميمها، لكنها لا تدعي أنها بلورت تصوّراً شاملاً في قضية التنظيم. ولقد أعنت التجارب الماضية قضية التنظيم، لكنها ظلت دون دراسة أو مناقشة، ولذلك كان من الضروري مناقشتها ودراستها.

وتظل قضية التنظيم قضية أساسية في الثورات عموماً، وفي ثورات البلدان المتخلفة على وجه الخصوص، ولهذا فهي بحاجة إلى أن تولي أهمية أكبر.

فهل يفي ما جاء في هذه الدراسة بالغرض ؟ إنه مجرد رأي، ورأي أولي ليس أكثر، لعل المناقشات تغنيه، وهدفه الأساسي يتمثّل في طرح القضية للنقاش.

ورغم كل ذلك، يبقى القول أنه من غير السهل نقد تجربة الأحزاب الماركسية عموماً. وسبب ذلك أن تحريماً طال نقد كل ما يمتّ إلى الماركسية بصلة، فالجمود العقائدي جعل النقد جريمة، وعملاً مشيناً.

أما التجربة فمهمة، لأنها غنّية على صعيد التنظيم، كما على الصعيد النظري عموماً. وهي بحاجة إلى النقد، النقد

القاسي، لأن التقدم، والاستمرار لا يكونا إلا بالنقد، فالتجربة هي محك النظرية، ومجال غناها، وهي وسيلة كشف الأخطاء، ونقاط الضعف، والهفوات.

ولقد أظهرت التجربة أخطاءاً عديدة، رغم محاولات طمسها وتغليفها بأغلفة أيديولوجية مختلفة.

إن نقد التجربة هو منطلق الاستمرار، ومقدمة بناء حزب جديد، يقوم على غنى التراث الماضي، ويحدَّد الأخطاء ويهدف إلى السير بالثورة قدماً إلى الأمام.

رغم ذلك يبقى النقد صعباً.

الفصل الأول:
النظرية والممارسة
في مجال التنظيم

1- أهمية مناقشة قضية التنظيم

إننا بحاجة، في هذا الوقت من القرن العشرين، إلى دراسة الأسس التي تحكم التنظيم البروليتاري، على ضوء التجربة الطويلة التي عاشتها الأحزاب البروليتارية، بما أفرزته من ظواهر ومشاكل، وما أكّدته من حقائق. لقد مر أكثر من ثلاثة أرباع القرن على المبادئ التي وضعها لينين لكي تحكم الحزب البروليتاري[5]، وهذه العقود السبعة والنصف، لم تكن عادية، فلقد تأسست فيها أحزاب بروليتارية في مختلف أرجاء العالم، وخاضت هذه الأحزاب في المجال النظري صراعات مريرة، ضد التحريفية والإصلاحية والفوضوية، كما اقتحمت معمعان الصراع الطبقي، فانتصر بعضها وفشل الآخر، وما لبثت الأحزاب المنتصرة أن عانت من إشكالات وظواهر لم تعهدها من قبل. لقد وصلت إلى السلطة، ولقد أبرز ذلك مشاكل وظواهر جديدة كل الجدَّة، ليس في مجال التنظيم فحسب، بل وعلى الصعيد النظري. وعلى صعيد المجتمع أيضاً. إن هذه القعود السبعة والنصف كانت المحك الذي جُرّبت فيه مبادئ لينين.

---

[5] وخطوة إلى الأمام خطوتين إلى الوراء، و"ما العمل ؟" و "رسالة إلى رفيق" و"بم نبدأ ؟".

وإذا كانت النتائج أعقد من أن نجيب على نجاح أو فشل التجربة، فإن علينا أن ندرسها بمختلف جوانبها، السلبية والإيجابية، لأننا لسنا هنا في مجال الحكم، بل إننا جزء من التجربة رغم السنين الخمسة والسبعين التي تفصلنا عن لينين. علينا أن نتأكد من صحتها أولاً، ليس لأننا نناصر مبادئ مناقضة لها، بل لأن ذلك سوف يساعدنا على وضعها في إطارها الصحيح ضمن عملية التطور العالمية. ويقودنا إلى تحديد "الهفوات" التي كانت تعاني منها ثانياً. كما أنه علينا على ضوء التجربة الطويلة هذه أن نُغني هذه المبادئ ونطوّرها ثالثاً، فالظواهر والاشكالات السياسية والاجتماعية التي تعانيها الدول الاشتراكية لابد أن يكون لها علاقة بالقوى التنظيمية الحاكمة، كما أنه من المحتم أن يكون لها جذر في البنية الطبقية للمجتمع. ولكن علينا أن نرى تأثير البنية الطبقية على التنظيم، أن نسعى لتحصين التنظيم من عناصرها السلبية، رغم أن هناك تأثيرات أعمق من أن تقاوم.

ثم أن التجربة الماضية، قد أعادت تيارات كان لينين قد حاربها، ولكنها عادت هذه المرة تحت ستار الماركسية. فلقد أصاب العالم موجة من حُمّى "العنف الثوري" القائم على مجموعات منعزلة عن الجماهير تناضل نيابة عنها وباسمها، لتعيد ظاهرة الشعبين في روسيا. كما ظهرت "الشيوعية الأوروبية" التي عمدت إلى إلغاء الشروط اللينينية فيما يتعلق بالتنظيم، معيدة ظاهرة المناشفة. وإذا كانت الفئة الأولى تضع شروطاً لا تسمح إلا لأقلية ضئيلة بالإنتظام، كما أنها لا تعتمد على طبقة محدّدة من الطبقات الاجتماعية في صراعها، فإن الفئة الثانية تبيح لأي كان أن

يصبح عضواً في الحزب وأن يدَّعي ذلك، دون أن يكون من الضروري أن يلعب دوراً فيه (أن ينتظم في إحدى منظمات الحزب)[6]، ظهر ذلك واضحاً في خط الحزب الشيوعي الإسباني على وجه التحديد.

إن محاولة القيام بثورة شاملة يفرض، إذا ما أُريد لها الاستمرار، ولكي تتبلور وتتقدم وتنتصر، أن تتوضَّح كل المسائل المتعلقة بالتنظيم، أي الخط التنظيمي رغم أن المسألة الأيديولوجية، والمسألة السياسية لا تقلان أهمية، بل إن الخط التنظيمي يخضع لهما، فإن الخط التنظيمي ذا أهمية كبيرة لأسباب أهمها :

1- إن مشكلة التنظيم لم تول الأهمية التي تستحقها، خلال السنوات الماضية، فالبحث فيها لم يتجاوز ما قدّمه لينين في هذا المجال، وهو لا شك غني مهم، لكن الأفكار لا تقف عند حد، فهي متطورة دائماً بتطور "البناء التحتي"، أي القاعدة الاقتصادية الاجتماعية. وكل الدراسات التي تناولت الموضوع لم تقدِّم إجابات محدّدة حول مشكلات التنظيم.

2- الانتكاسات والاختلالات التي عانت منها الأحزاب الشيوعية، هذه الانتكاسات وهذه الاختلالات تفرضان علينا أن نبدأ من حيث انتهت هذه الأحزاب لا أن نعيد تجربتها. لذا علينا أن نقف وقفة جادة أمام كل هذه الاختلالات، نقيّمها، وندرس أسبابها، ونحدَّد جذورها، لأن

---

[6] وهذا ما دافع عنه لينين طويلاً، واعتبره شرطاً ضرورياً من شروط العضوية، انظر : لينين "خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء" دار التقدم موسكو (د.ت).

ذلك هو الضمانة الوحيدة لكي لا نكرِّر ما جرَّبته سنين طويلة، مليئة بالصعوبات، والمآسي، والانتكاسات.
3- ضعف التجربة الحزبية – التنظيمية – في الوطن العربي، بالتالي ضعف الخبرات التنظيمية، مما يقود إلى غياب الخبرات الناضجة التي من والواجب أن يعتمد عليها أي عمل ثوري جديد. هذا إضافة إلى نقض التقييم للتجارب السابقة، الذي بدوره يشكل جانباً مهماً في الانطلاق لعمل تنظيمي ثوري جديد.
وإذا كانت أهمية الخط التنظيمي بالنسبة لنا كبيرة، للأسباب الآنفة الذكر، فعلينا أن نسعى لوضع تصوّر واضح فيما يتعلق بالعمل التنظيمي الثوري، في جوانبه المختلفة، مما يفرض السعي لبلورة حياة تنظيمية ثورية، ودراسة الظروف، الطبقية والسياسية العربية، وموقع التنظيم فيها. إن ذلك يتطلب نقاش مسألة الحياة الداخلية، ومبدأها الأساسي المركزية الديمقراطية، وخصوصاً أن كل التجارب الماضية أعطت للمركزية سبق الأولوية ضمن ربطها الميكانيكي بالديمقراطية، وليس ضمن علاقتها الجدلية بها، وهذا ما يدفعنا إلى أن نعيد الاعتبار للديمقراطية، ضمن علاقتها الجدلية بالمركزية أساساً، وليس بمعزل عنها.

2- التجربة الماركسية في مجال التنظيم (ضرورة دراستها)

إن دراسة جدية لواقع الأحزاب الشيوعية اليوم، يمكن أن يساعد على تحديد بعض نقاط الخلل، ويسهم إسهاماً جدياً في إغناء التصوّرات التنظيمية فالتجربة تغني

النظرية، وهي أغنى من كل تصوّراتنا، ولقد تأكدت صحة ذلك في تجارب هذه الأحزاب، حيث أن المسار الذي إتخذه الحزب الشيوعي السوفيتي[7]، والتطورات التي حدثت في الحزب الشيوعي الصيني، وما آلت إليه الأحزاب الشيوعية الأوروبية، لم تكن في تصوّرات أحد (أو جزء كبير من المعنيين على الأقل). وترسُّخ (المنشفية) و (الشعبية) كظاهرتين عالميتين بعد ثلاثة أباع القرن من دحضهما، وبعد ستين عاماً من تأسيس الأممية الثالثة وفق الخط اللينيني، وما عناه ذلك في حينها من دحض وتصفية للجذور البرجوازية الصغيرة في الحركة العمالية العالمية (رغم بقاء آثارها، وبقاياها دون أن يكون لها تأثير كبير على الحركة العمالية العالمية)، ربما فاق التوقع.

هل كان ذلك صدفة ؟... إنه لم يكن كذلك. إن لهذه الظواهر جذوراً في المجتمع أولاً، وأقصد هنا وجود الملكية الخاصة، ونزعة الملكية الخاصة بشكل عام. ظهور الإمبريالية ومقدرة الرأسمالية على خلق أرستقراطية للطبقة العاملة، وتوسُّع هذه الأرستقراطية خلال السنين الماضية، نتيجة مقدرة الإمبريالية على الحفاظ على وجودها، ومقدرتها على تغيير أساليب النهب مع تنامي الحركات الثورية في المستعمرات، واتجاهها للهيمنة الاقتصادية، وإدرارها الأرباح الهائلة من جراء ذلك، إضافة إلى أن معظم هذه الأحزاب، وخصوصاً من إنتصر منها (الاتحاد السوفييتي، الصين، فيتنام، كوريا، كوبا، ..

---

[7] لابد أن نشير هنا إلى ظاهرة النقد التي بدأت في الحزب الشيوعي السوفياتي منذ وفاة بريجنيف، والتي طالبت الجمود والبيروقراطية وغياب الانتقاد (والتي أفضت إلى انهيار الاشتراكية).

إلخ) قد نشأ في مجتمعات معظمها من الفلاحين الساعين، ليس لإلغاء الملكية الخاصة، بل الساعين لتكريسها، نتيجة حرمانهم الطويل منها[8]. وبالتالي فما دام ليس هناك طبقة عاملة، قوية ومنظمة، أي طبقة تشكّل الجزء الأساسي من المجتمع، وتمتلك قدراً من الوعي يؤهلها للعب دور ثوري، فإن البنية الطبقية التي من المفترض أن يعتمد عليها الحزب، سوف تكون، مناقضة لأهدافه في المدى البعيد (تحقيق الاشتراكية) وإن اتفقت في المدى المنظور (الصراع الوطني وتحقيق المهمات الديمقراطية) هذا من جهة، كما أنها سوف تُبرز أفكاراً غريبة عن أفكار الطبقة العاملة كانعكاس لواقعها الطبقي، وهي بكل تأكيد أفكار برجوازية مهما تلونت، واستخدمت الماركسية، وهي من جهة ثالثة سوف تسعى للسيطرة على الحزب وتسييد أفكارها فيه.

إن سرية العمل الثوري تضعف تأثير هذه القضايا، بسبب الانغماس في العمل السري، وبسبب أساليب العمل السرّي ذاتها التي تفرض التشدُّد في العضوية، وفي الممارسة. لكن انتقال الأحزاب إلى العمل العلني، يزيد من تأثيرها، بسبب سهولة تأثر الأحزاب بالبناء الفوقي (وخصوصاً في جانب الأيديولوجيا)، كما بسبب التساهل الذي يُبرزه في العضوية وفي الممارسة، لأن "الكم" يغدو الهدف الأساسي لهذه الأحزاب وليس "الكيف"، لضمان تأييد جماهيري واسع أو لإظهار القوّة. ولما كانت

---

[8] لينين، "خطتا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الدمقراطية"، دار التقدم، موسكو. حيث يول ".. لأن الفلاحين لا يهتمون اليوم بالقضاء المطلق على الملكية الخاصة، بقدر ما يهتمون بانتزاع أراضي الملاكين العقاريين التي هي أحد الأشكال الرئيسية لهذه الملكية" ص81.

الأيديولوجيا السائدة، تُشكِّل منظومة متماسكة تستطيع التأثير في الأحزاب، خصوصاً وأن الملكية الخاصة مهما كانت محدودة، تغذي هذه الأيديولوجيا، حتى بعد سقوط الطبقة الحاكمة، فإنها تغدو ذات تأثير حقيقي في الحزب.

كما أن لهذه الظاهرة جذوراً في الفكر ثانياً من حيث أنه لم يصبح قوّة مادية من خلال استيعاب قطاعات واسعة من الجماهير له، حيث "تصبح النظرية قوّة مادية متى آمنت بها الجماهير"[9]. ولذلك أسبابه، وأهمها حداثة النظرية، حيث أن مائة أو مائتين من السنين، لا تستطيعان ترسيخ تقاليد جديدة ثابتة في المجتمع، وتصبح في عداد العرف، هي لا تستطيع أساساً القضاء على عادات وتقاليد ترسخت خلال آلاف السنين، هي بمثابة العرف لدى الجماهير. وهي عادات وأفكار القوى الحاكمة على مدار آلاف السنين. وهذا يفترض احتدام الصراع داخل البنية الاجتماعية بين التقاليد القديمة والتقاليد الحديثة الأيديولوجيا القديمة والأيديولوجيا الحديثة. ولكن في ظل ميزان قوى يميل لمصلحة التقاليد القديمة، والأيديولوجيا القديمة، رغم سقوط ركائزها الاقتصادية والاجتماعية جزئياً، ورغم سقوط سلطتها السياسية كلياً[10]. إضافة إلى تأثير البنية الطبقية آنفة البحث في استيعاب الجماهير لهذه الأفكار، فإن وجود بنية طبقية فلاحية غالبة (بنية طبقية برجوازية صغيرة عموماً)، لا تؤدي فقط إلى ضعف استيعاب الفكر (النظرية) بل ومقاومته بالتقاليد القديمة لترسُّخها في

---

[9] ماركس : نقد فلسفة القانون عند هيجل – نقلاً عن أصول الفلسفة الماركسية – تأليف بوليتزر، بيس، كافين – ص375.

[10] هذا في المجتمعات التي انتصرت فيها الأحزاب الشيوعية، فكيف في البلدان التي لم تنتصر فيها بعد ؟

صفوف هذه الطبقة. مما يؤدي إلى توليف أيديولوجية جديدة تحمل من سمات المفاهيم الفلاحية الكثير، رغم أنها تبقى في جوهرها، أيديولوجية اشتراكية.

ورغم الإغناء الكبير للنظرية، من قبل ماركس وانجلز، ولينين وماوتسي تونغ.. إلخ، وكذلك الزخم الذي أضافته التجارب الاشتراكية في عديد من البلدان[11]، فإنها لا زالت بحاجة لتجارب كبيرة ومنظرين عديدين، فهي بحاجة للإغناء الدائم، لأن تبلور الأفكار وترسّخها وتحوّل أجزاء منها إلى تقاليد تصبح جزءاً من وعي الجماهير، بحاجة للتجارب الكبيرة، والمنظرين الكبار، وإلى الأحزاب التي تستطيع ترسيخ هذه الأفكار لدى الجماهير لتصبح جزءاً من تفكيرها ومنهجها، وليست غريبة عنها. وفي غياب ذلك سوف تحدث اختلالات في الحزب والمجتمع، لأن ضمانة منع الاختلال هي الوعي الاجتماعي المنسجم مع بنية طبقية متطورة.

ولهذه الظواهر جذورها في مجال التنظيم ثالثاً، حيث لم تكن البنية التنظيمة قادرة على إعطاء الديمقراطية مضمونها الحقيقي داخلياً، ولعل ذلك هو نتاج ظروف النضال الطويلة، التي تستلزم "سلطة اللجنة المركزية" في بعض الأحيان، هذه "السلطة" التي تتعارض مع دور أعضاء الحزب ومساواتهم في الحقوق ضمن الهرمية التنظيمية، الأمر الذي أفرز ظاهرتين مترابطتين :

الأولى : ظهور فئات داخل الحزب وفي مختلف مراتبه، وخصوصاً في المراتب العليا (اللجنة المركزية والمكتب

---

[11] رغم أن هذه التجارب لم تحظ بالتقييم اللائق.

السياسي)، تعمل على تكريس هذه "السلطات" الاستثنائية لأنها ترى أن من مصلحتها ذلك، سواء لأنها ترى أن هذه "السلطات" تعطيها إمتيازات وتحقّق لها مصالح، أو لأنها ترى أن ذلك يقيها من أي تطورات داخلية، أكثر تقدماً نظرياً وسياسياً، وتنظيمياً... خصوصاً مع تقدم الطبقة العاملة وتمرُّسها في النضال، ومع تقدم الوعي عموماً.
الثانية: إن ظروف العمل السري، والسلطات الاستثنائية للمراتب العليا، تخلق ظاهرتين سلبيتين داخل التنظيم، أي على صعيد الكوادر والأعضاء عموماً، وهما قلة حصانة هؤلاء وعدم معرفتهم بمعالجة الظواهر اللاحقة المرتبطة بسلطات المراتب العليا، خصوصاً وأن التثقيف والتعبئة الديمقراطية لا تأخذ حقها، وبالتالي ينقصهم الوعي الديمقراطي والتقاليد الديمقراطية السليمة من جهة، ويعتاد بعضهم على هذه الظروف الاستثنائية لتصبح جزءاً مكوناً من وعيه وتقاليده، فيرى في الظواهر اللاحقة تطوراً طبيعياً غير مخالف للخط التنظيمي والنظرية التنظيمية، وهاتين الظاهرتين تخلقان وضعاً تنظيمياً مهيئاً لتطوّر تسلُّطي، أو كما يسمى بيروقراطي. إن كل ذلك يحوّل البنية التنظيمية إلى بنية ضعيفة غير قادرة على مواجهة الفردية، و"عبادة الشخصية" وظواهر القمع المختلفة، التي تعني تصفية المعارضة.

إن الاختلالات وكل الظواهر التي عانت منها مختلف الأحزاب الشيوعية، كانت نتاج البنية ذاتها، بنية المجتمع والاقتصاد والوعي والتنظيم، وهي ذات جانبين:

الأول: موضوعي، يتعلق بدرجة تطوّر المجتمع، وتقدُّم بنيته الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها الأيديولوجية.

الثاني : ذاتي، ويتعلق بالتنظيم من حيث إمكانيات إمتلاكه قدراً كبيراً من الوعي، وما يتعلق منه "بمعرفة الحياة الاجتماعية ومعرفة قوانين التطوّر الاجتماعي، ومعرفة قوانين نضال الطبقات»[12]، أي "بمعرفة قوانين الحركة، بمعرفة قوانين الثورة»[13] تحديداً، ومن حيث الحياة الداخلية، وما يحكمها من قوانين بشكل عام.

وإذا كان الشق الأول مرتبطاً بقوانين التطور الموضوعية، وإن كان للحزب دور مهم فيها، فإن الشق الثاني مرتبط مباشرة بالقوى الثورية، بالطليعة، أي بالحزب، ولعل دراسة التجارب الثورية خلال السنين الطويلة الماضية، تفيدنا بهذا الجانب بشكل مباشر.

3- جذور الاختلالات[13]

لا شك في أن الاختلالات شملت قوى مختلفة، لهذا كان من الضروري محاولة تحديد الجذر الذي أدى إلى ذلك، الذي جعل تلك النتائج تبدو طبيعية، ونتاج الظرف الموضوعي ذاته. هنا نحن نناقش الوقائع التي ظهرت، ولا ندخل في الاحتمالات الممكنة، أو التي كان من الممكن أن تكون. فقد حدَّد التاريخ نتائج تجارب مختلفة، وإن كان إيضاح الجذر يسهم في توضيح المشكلات التي رافقته والتي جعلت الأمور تسير على ما سارت عليه. وإذا كان

---

[12] تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، وضع هيئة من اللجنة المركزية – ص7.

[13] أسس اللينينية – ستالين – ص134. وأود الإشارة هنا إلى أن الاستشهاد بنصوص هنا في الفقرات اللاحقة لا يعني تبني كل أفكار الذين يتم الاستشهاد بفقرات من كتبهم، بل يعني الاتفاق مع ما ورد في النص المحدد.

[13] لقد أطلقنا على المشكلات التي برزت تعبير الاختلالات، ولم نطلق تعبير الانحراف، لأن الانحراف يعني أن هناك سياسة قويمة، بينما الواقع يفرز اتجاهات مختلفة، مرة صحيحة، أي تخدم أفق التطور، ومرة أخرى تحد من عملية التطور.

الحزب، وحسب الدور الذي يقوم به، هو المعبّر عن الطليعة في المجتمع، وفي الطبقات، وبالتالي فهو يمتلك سمات محدّدة، ويعبِّر عن وعي معيّن، فإن اندماجه بالحركة الجماهيرية، وتحديداً بعد انتصاره، يجعله أقل تأثيراً في هذه الحركة، بل أن تحوّله إلى قوّة حاكمة، وبالتالي إستلامه زمام الدولة (بما تعنيه من أجهزة ومؤسسات)، يزيد من تأثير الأيديولوجيا السائدة التي حاربها لسنوات، في بنيانه الأيديولوجي. وهنا تبرز قضية استلام السلطة وكأنها توليف لأيديولوجيا "جديدة"، أو كما يقول اسحق دوتشر فيما يتعلق بالتجربة الروسية، إن الماركسية "تمتص بعض عناصر التقاليد البيزنطية المتأصلة في روسيا، وبعض عناصر أسلوب الروم الأرثوذوكس"[15]. على أن نضيف إن هذه العناصر هي التي كانت لا زالت متأصلة لدى الفلاحين على وجه الخصوص.

وهنا نحن أما إشكالية من نوع خاص، وهي تحوّل النظرية التي تعبِّر عن القوى المعارضة، والمناضلة من أجل التغيير، إلى أيديولوجيا تعبِّر عن مصالح دولة، أي إلى أيديولوجيا حاكمة – سائدة، ولعل هذا السبب هو الذي جعلها تمتص بعض عناصر الأيديولوجيا السائدة السابقة لها.

لكن ما يهمنا هنا هو محاولة تحديد جذر الاختلالات في عدد من التجارب.

---

[15] اسحق دريتشر "ستالين، سيرة سياسية"، دار الطليعة (بيروت) ط2، 1982 ص283.

التجربة الروسية :

رغم القيمة الكبيرة التي للتجربة الروسية، أو بسبب هذه القيمة الكبيرة، لابد لنا من تحديد الأسباب التي أدت إلى سيادة فئات اجتماعية، تغلّب مصالحها الخاصة على المصلحة العامة للدولة، هذه الفئات التي ازداد دورها حين هيمن ستالين على الحزب[16]، وأحلّ ديكتاتوريته بدلاً من ديكتاتورية الحزب، حيث عمد إلى تصفية المعارضة[17] من الحزب ثم قمعها دموياً وإلى إنهاء الديمقراطية، والتطوير القسري للمجتمع، ثم إلى سياسة التعايش السلمي عالمياً[1].

إن دراسة التحوّل من وجود "التيارات" والمؤتمرات والديمقراطية الذي كان سائداً في الحزب منذ تأسيسه إلى عام 1924، إلى القمع وعبادة الفرد و"توجيهات الحزب"، ثم إلى هيمنة فئة سعت للحصول على الامتيازات الخاصة بها، يقتضي تحديد العوامل الاقتصادية الاجتماعية أولاً، لوضع الأسباب التنظيمية في إطارها الصحيح، لكي تتسنى معالجتها.

---

[16] وهذه هي الظاهرة الستالينية كما أطلق عليها. لكن لابد من الوضيح، ولكي توضع الأمور في سياقها، ما يلي :

1- نحن هنا نركز النقد على الجانب التنظيمي، أي على المبادئ التنظيمية التي أفرزتها هذه الظاهرة، لأنه جرى نقلها دون دراسة التجربة، ودون تحديد الفروق بين الظروف المختلفة والمراحل المختلفة (ظروف روسيا، وظروف الوطن العربي، ومرحلة قيادة جهاز الدولة والسيطرة على السلطة، ومرحلة العمل السري).

2- وكما أشرنا سابقاً أنها كانت نتاجاً طبيعياً لظروف معينة، لظروف اقتصادية اجتماعية معينة، وعلينا أن ننظر إليها من هذه الزاوية، لكي لا نغرق في النقاش النظري الخالص.

3- كما لا يجوز أن ننسى أنها حققت نهضة اقتصادية هائلة.

[17] بهذا الخصوص انظر جان النشتين"تاريخ الظاهرة الستالينية" دار ابن رشد (بيروت) ط1 (دون تاريخ).

[1] رغم أن هذه القضايا أفادت في جوانب، أملتها الظروف الموضوعية من جهة أخرى.

إذن نحن نسعى إلى فهم البنية الاقتصادية الاجتماعية التي أنتجت تلك المبادئ التنظيمية (رغم أنها أنتجت بنية أيديولوجية كاملة أساساً). ولهذا الفهم قيمة عامة، يسهم وعيها في إعادة تحديد دور الأيديولوجيا الثورية من جهة، ودور الحزب من جهة ثانية، في عملية التطوير الثوري في المجتمع، وبهذا يمكننا الاستفادة من التجارب الأخرى، من أجل إعطاء قيمة لدور العامل الإداري (الحزب)، تجعله يتجاوز إشكالات يمكن تجاوزها.

كانت ثورة أكتوبر، تعبِّر في داخلها عن ثورتين، ديمقراطية واشتراكية، وكان لكلا الثورتين أهدافها. ولقد كانت الثورة الديمقراطية في جوهرها، هي ثورة الفلاحين الساعين إلى تصفية طبقة الملاك العقاريين وتوزيع الأرض فيما بينهم، أي أنها كانت ثورة لاكتساب الملكية[19] بينما كانت الثورة الاشتراكية هي ثورة العمال الساعين إلى تحطيم الملكية، وكان وضع الطبقة العاملة سيئاً من حيث عددها، فالإحصائيات تشير إلى أن عدد الأجراء كان 11,2 مليون عام 1913، وعدد العمال الذين يعملون في الصناعة الثقيلة 2,8 مليون[2]. يشير اسحق دويتشر إلى هذا التناقض بوضوح حيث يؤكد: "بيد أن بطرسبورغ وموسكو وقبضة من المراكز الصناعية المبعثرة قد كانت ضيقة جداً من أجل مثل هذا المشروع الواسع جداً (الثورة الاشتراكية). كان الشعب في الريف الروسي الشاسع جائعاً إلى الملكية في حين كان عمال العاصمتين يناضلون من

---

[19] ولقد تحدث لينين عن ذلك صراحة، انظر الهامش رقم (1)ص.

[2] صولومون شفارتز "العمال في التحاد السوفياتي" باريس 1956، وهي نقلاً عن "ماركسية تروتسكي" أوردها أرنست ماندل في الرد على ن. كراسو، ص79.

أجل القضاء على الملكية، لقد كانت الثورة الاشتراكية في تناقض كامن مع الثورة البرجوازية"[20].

وما زاد المشكلة تعقيداً أن الحرب الأهلية (1918 – 1921). قد أنهكت قوى هذه الطبقة وفتَّتتها. حيث لم يعد هناك طبقة عاملة تقريباً، فلقد أفنت الحرب جزءاً كبيراً منها، وادى تدمير المصانع أيام الحرب إلى رحيل قسم كبير منها إلى الريف، وبالتالي لم تعد هناك طبقة عاملة قوية وكبيرة. وفيما بعد، عمل ستالين على تطوير الصناعة والزراعة بشكل سريع، مما فرض "إجبار" الفلاحين على التحوّل إلى طبقة عاملة، ولكنها ظلت تعاني من ارتباطها بالريف لفترات طويلة، وإلى ضعف تماسكها ووعيها.

أدى هذا الوضع إلى ظهور فئة من الحزب ذات مصالح خاصة، أطلق عليها "البيروقراطية". يؤكد دويتشر: "في هذا الوضع (حيث كانت الثورة البرجوازية رغماً عن المحاكم العمومية، تحيا وقد ثبّتت جذورها في الأرياف، لم تكن الثورة الاشتراكية سوى شبح يستند إلى فراغ) يجب أن نبحث عن أصول ما سمي بالانحطاط البيروقراطي الذي أصاب النظام الجديد ففي غياب هذه الطبقة العاملة، كانت (ديكتاتورية البروليتاريا)، و(الديمقراطية بواسطة المجالس السوفييتية) و(رقابة العمال على الصناعة) أقرب إلى الشعارات منها إلى الواقع الحسّي. إن الديمقراطية السوفييتية كما عرفها لينين وتروتسكي وبوخارين تفترض وجود طبقة عاملة ديناميكية ويقظة، لا تعارض النظام القديم فحسب، بل تعارض أيضاً كل بيروقراطية جديدة

---

[20] دويتشر "الثورة التي لم تتم" ترجمة فؤاد أيوب دار دمشق (دمشق) – ص34.

يمكن أن تسيء إستعمال السلطة أو تغتصبها. ولما كانت الطبقة العاملة قد اختفت حكمياً، فقد قرر البلاشفة أن يحلّوا مكانها، أن يكونوا وكلاء لها حتى تستأنف الحياة مجرى أكثر طبيعية وتشكّل طبقة عاملة جديدة وتتطور وفي انتظار ذلك، فقد رأوا من واجبهم أن يمارسوا (ديكتاتورية البروليتاريا) بإسم بروليتاريا لا وجود لها عملياً... وكان من نتيجة ذلك الدكتاتورية البيروقراطية، والسلطة التي لا رقب عليها، والفساد بواسطة السلطة"[22].

ويضيف دويتشر :

"بيد أن ستالين إحتفظ بسلطانه المطلق حتى بعدما تشكّلت الطبقة العاملة من جديد، وراحت تتكاثر بنسق متسارع، بل لقد إستخدم جميع الأحابيل، وكل طرائق العنف ليمنع العمال والشعب الروسي برمّته من إسترجاع حقوقهم وميراثهم الثوري»[23].

ولقد تحوّلت هذه الفئة إلى فئة محافظة تخشى الاندفاع الثوري، داخلياً وعالمياً[24] وتسعى لتكريس مواقعها بقوّة السلطة.

ماذا يعني ذلك ؟ إنه يعني أن الطبقة العاملة، قائدة التحوّل الاشتراكي وصاحبة الوعي الثوري الجذري، قد غرقت في بحر من الفلاحين الذين كانوا يطمحون إلى الملكية الخاصة، والذين كانوا ذو "وعي" محافظ، مستمدّ من "التقاليد البيزنطية"، من البنية الأيديولوجية للدين المسيحي في صيغة "الروم الأرثوذكسي". وفي إطار هذا

---

[22] نفس المصدر – ص41.

[23] نفس المصدر - ص44.

[24] ماركسية تروسكي، مقال مندل – ص55.

"الوعي المحافظ" يلتغي دور الحزب الحديث، وكذلك النظام الديمقراطي، وتتكرس سلطة فرد، فهذه هي الصيغة "التنظيمية" لتلك المفاهيم، ومن هنا نجد أن الفلاحين هم الذين دافعوا عن هذه الصيغة، ودعّموها.

من هنا نلحظ الانتقال من صيغة "الحزب اللينيني"، إلى صيغة "الحزب الستاليني"، من الوعي العلمي الثوري النابع من المنهج المادي الجدلي ومن الرؤية المادية التاريخية، إلى "الوعي" النابع من اندماج هذه بالمفاهيم الفلاحية، ذات المسحة الدينية، والرؤية اللاهوتية.

ولقد تحوّلت السلطات الاستثنائية إلى خط دائم، وحلت دكتاتورية الحزب، محلّ دكتاتورية الطبقة، ودكتاتورية الفرد محل ديكتاتورية اللجنة المركزية. وإذا كان إحلال دكتاتورية الحزب في ظل غياب الطبقة العاملة أمراً منطقياً، فإن التطورات اللاحقة أبرزت الاتجاه لتصفية المعارضة (تصفية تروتسكي، زنوفيف، كامينيف، بوخارين، ثم الاعدامات في صفوف الكادر). "ففي البداية، كان الحزب الوحيد يترك بعد، بعض حرية التعبير وشيئاً من المبادرة السياسية لأعضائه الخاصين على الأقل. وفيما بعد سحبت الأوليغارشية الحاكمة هذه الحريات حتى من أعضاء الحزب أنفسهم"[25]. وقادت في النهاية إلى هيمنة ستالين. ومن بعده الترويكا التي كان الهدف منها أضعاف سلطة الفرد، وإظهار الحزب بمظهر مختلف عنه زمن ستالين، رغم بقاء هيمنتها[26].

---

[25] دويتشر – نفس المصدر – ص45.

[26] وهذا ما تحاول القيادة الجديدة معالجته كما ظهر من توجهات يوري اندروبوف، ثم ميخائيل غورباتشيف.لكنه أفضى إلى الانهيار.

التجربة الصينية :

والحزب الشيوعي في الصين تحوّل بعد وفاة ماوتسي تونغ إلى مواقع مشابهة لتلك التي إستقر عليها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي رغم اختلاف الجذور، أي الطبقات في المجتمعين لروسي والصيني إلى حد ما. فلقد هيمنت فئة كانت الثورة الثقافية قد أودت بعناصرها الرئيسيين، وتُمثِّل خطأً برجوازياً في الحزب كما اسماها ماوتسي تونغ. وقاد ذلك إلى تغيير في الخط الأساسي له، فتحوّل من الصراع ضد "التحريفية" كما أطلق على الخط السوفييتي، إلى "الوقوع فيها"، رغم الشعارات الرنانة التي ما زال يردّدها قادة الصين الجدد حول محاربة التحريفية، حيث أصبح خط "التعايش السلمي" خطأً رئيسياً للحزب والدولة، وإن إتخذ شكلاً أكثر ردائة، وانتشر القمع بحق المعارضة في الحزب انتشاراً كبيراً وصُفِّيت كل المظاهر الديمقراطية الحزبية وعلى صعيد الدولة، ومنها الثورة الثقافية. وحوربت كل الأفكار المخالفة لأفكار القيادة، أي فرضت "بيروقراطية" على الحزب والدولة، بعد ما كان حق النقد والاعتراض وإبداء الرأي ليس في الحزب فقط، بل وفي كل المجتمع أيضاً، حقاً مقدساً.

إن التغيُّرات في الصين لم تشمل الأشخاص فقط، بل شملت بشكل أساسي كل النهج الماضي وجرى الانتقال من الصراع ضد "التحريفية" إلى الوقوع فيها، ومن سيطرة الخط الثوري إلى سيطرة فئة ذات امتيازات، ومن الثورة الثقافية إلى تصفيتها واقتلاع جذورها، وإعادة من سقط من الكوادر والقيادات إلى سدة السلطة، ومن الدمج بين

خبرة وحنكة الشيوخ، واندفاع وحماس الشباب، إلى السقوط في براثن الشيوخ و"خبراتهم التاريخية" وسحق الشباب. إنها تغيُّرت لا شك واسعة، وإذا كانت جذورها (التغيرات) تكمن في المجتمع، فإن البنية الحزبية بغير شك قد لعبت دوراً فيها[27].

فما هي الظروف التي أوجدت كل هذه الاختلالات ؟

الصين لم تكن قد دخلت المرحلة الرأسمالية بعد، حين باشر الحزب الشيوعي العمل. لقد كانت، كما وصفها ماوتسي تونغ مجتمعاً شبه إقطاعي وشبه مستعمر، وهي لذلك لم تكن قد وصلت إلى ما آل إليه التطور في روسيا، لقد كانت مجتمعاً فلاحياً بالكامل، حيث يشكل الفلاحون الغالبية الساحقة من الشعب. أما الصناعة والعمال، فقد كانت هناك بعض الصناعات، ولكنها كانت ضعيفة وهامشية. أما العمال فقد كانوا قليلي العدد. ولقد اندحرت الصناعة وتراجع عدد العمال، بعد المذابح التي ارتكبها الكومنتانج بحقهم بعد انتفاضات العمال في شنغهاي، ومدن أخرى، وبعد الحرب الروسية ـ اليابانية، التي أدت إلى أن ينقل القيصر الصناعات من منشوريا كتعويض حرب، وهي المنطقة الصناعية الوحيدة في الصين آنذاك وكان تطور الصين الاقتصادي متوقفاً عليها[28]. فكان للفلاحين دور أساسي في الحزب والثورة عموماً. وبالتالي فقد كانت الثورة الصينية "تحمل في أحشائها، بصورة طبيعية، نفس تلك التناقضات التي ميَّزت الثورة الروسية، التناقض بين

---

[27] ولابد أن نشير هنا إلى محاولات القيادة الصينية الحالية معالجة الاشكالات.

[28] دويتشر – نفس المصدر – ص113.

أغراضها البرجوازية، وأغراضها الاشتراكية، والتناقض أيضاً بين رسالتها الاشتراكية وتخلّف البلاد حيث باشرت بناء الاشتراكية"[29]. وحين حاول الحزب تطوير المجتمع فقد أولى الريف الأهمية الأولى، كما حاول بناء الصناعة معتمداً على السوفيات.

إن نمو الحزب الشيوعي لم يكن بين الطبقة العاملة، لقد حاول ذلك في بداية تأسيسه، إلى عام 27-1928، حيث فرضت عليه مذابح العمال في المدن (شنغهاي...) الانتقال إلى الريف. وبذلك إعتمد كلياً على الفلاحين في تأسيس الحزب والجيش. وبعد الانتصار إتّجه الحزب إلى الطبقة العاملة الوليدة وقليلة العدد في المجتمع، لتخرج منها المعارضة اليسارية، وتعتمد عليها "عصابة الأربع" في صراعها ضد الفئة المسيطرة، إن هذا الوضع قد فرض على الحزب منذ البداية أن يكون حزباً لطبقة غير موجود، ومعتمداً على أخرى تتناقض مع توجهاته المستقبيلة.

يؤكد دويتشر :

"وحين باشر الماويون ثورة إشتراكية، فقد أخذوا على عاتقهم منذ الوهلة الأولى دوراً لم يتكّفل البلاشفة به إلا بعد سنوات عديدة من أكتوبر 1917، إلا وهو دور وكلاء وأبطال طبقة عاملة لا وجود لها عملياً. وبقدر ما كان الماويون يتمتّعون بتأييد طبقة الفلاحين، فإنهم لم يكونوا نخبة ثورية منعزلة ومبتورة عن أية طبقة اجتماعية"[30].

---

[29] دويتشر – نفس المصدر – ص114.

[30] نفس المصدر - ص112.

وهذا ما جعل الصراع بين الثورة البرجوازية والثورة الاشتراكية أكبر مما كان في روسيا، "لأن العنصر البرجوازي الذي تمثله طبقة الفلاحين التي تشكَّل بعد أربعة أخماس الأمة، والبرجوازية الرأسمالية في المدن التي لا يبرح الباقون منها كثيرين وأقوياء"[31]، كان أقوى منه في روسيا.

حاول الحزب الشيوعي حل هذا الإشكال (الاعتماد على طبقة فلاحية، وعدم وجود الطبقة العاملة) بالتركيز على التكوين النظري لكافة الأعضاء، والكوادر والقيادات أولاً، وهذا ما أكده ماوتسي تونغ مراراً :

"يجب أن يكون هناك حزب ثوري ما دمنا نريد الثورة. وبدون حزب ثوري، حزب مؤسّس وفق النظرية الماركسية اللينينية الثورية وطبق الأسلوب الماركسي اللينيني الثوري، تستحيل قيادة الطبقة العاملة والجماهير العريضة من الشعب والسير بها إلى الانتصارات على الإمبريالية وعملائها"[32].

وكذلك :

"يجب أن نتضلع من النظريات الماركسية وان نستطيع تطبيقها عملياً، فالهدف الوحيد من التضلع هو التطبيق. فإذا استطاع المرء أن يستخدم وجهات النظر الماركسية اللينينية في تفسير مسالة واقعية أو مسألتين فقد إستحق الثناء، ويمكن أن نقول في هذه الحال أنه قد حقق بعض

---

(31) دويتشر – ص122.

(32) مقتطفات من أقوال الرئيس ماوتسي تونغ – ص1.

النجاحات، وكلما استطاع المرء أن يفسر أشياء أكثر وأعمّ وكان تفسيره أكثر عمقاً كان نجاحه أعظم"[33].

وفيما بعد الانتصار إعتمد أسلوباً جديداً، كان في السابق يوليه اهتماماً قليلاً. حيث إعتمد النقد الواسع والعلني لكل قيادات وكادرات الحزب من قبل أعضاء الحزب ومن الجماهير الشعبية، وهو ما سمي بعد عام 1956 بالثورة الثقافية، وكان الهدف منها محاربة "الخط البرجوازي" في الحزب كما أُطلق عليه، ومحاربة مظاهره ورجاله[34].

ورغم ذلك فقد انتصرت الفئة التي أسقطتها الثورة الثقافية، والتي أسميت بالخط البرجوازي في الحزب، وفرضت سلطتها وصفت المعارضة "عصابة الأربعة".. إن المشكلة على صعيد التنظيم تبقى قائمة، رغم الإضافات التي أدخلها ماوتسي تونغ والمتمثلة بثلاث :

1- التركيز على الوعي في الحزب، ثم في المجتمع، وإيلاؤه اهتماماً كبيراً.

2- الثورة الثقافية وما مثّلته من إتجاه لدفع الجماهير لكي تأخذ دورها الثوري، بتوجيه من أكثر فئاتها طليعية ووعياً، لتكتسب وعياً جديداً وتسهم في تصفية "الخط البرجوازي" في الحزب والدولة.

3- محاولة إعطاء القوى الصاعدة دوراً مهماً والممثلة بالقوى الشابة، والحد من دور القيادات القديمة "الشيوخ" لاتجاههم المحافظ.

---

[33] نفس المصدر – ص226 – 227.

[34] جان دوبيه "تاريخ الثورة الثقافية البروليتارية في الصين" دار الطليعة (بيروت) ط1 نيسان 1971.

إن ما توضِّحه تجارب روسيا والصين، يوضِّح أن إختلال البنية الاقتصادية الاجتماعية، لمصلحة ريف متخلف، وطبقة عاملة محدودة العدد، وبسيطة الوعي، كان يؤدي إلى اختلال في بنية التنظيم ذاته، فإذا كان العمل السرّي يفرض اختيار الفئات الطليعية من العمال والفلاحين الفقراء، وتنظيم فاعليتهمٍ لتصبح قوّة القيادة لحركة الطبقات المضطهدة، والمنظِّم لنشاطها، وبالتالي ليتبلور حزب حقيقي، يعبِّر عن مصلحة هذه الطبقات، فإن الوصول إلى السلطة يؤسس ازدواجية فيها، حيث يصبح الحزب واسطة العلاقة مع الجماهير، وتبقى الدولة واسطة العلاقة أيضاً. مما يجعل أية نزعة تسلّطية تتبلور في أحد هذين "الجهازين"، تنتصر من خلال اعتمادها على قوّة الفئات الأكثر تخلفاً، من الفلاحين تحديداً، من أجل إعادة صياغة بنية الحزب و"دمجها" في جهاز الدولة الذي يحوي كل سمات المرحلة السابقة للانتصار.

الدول الرأسمالية و"الشيوعية الأوروبية" :

لا شك أن طبيعة المشكلة في الدول الرأسمالية مختلفة، نتيجة إختلاف الظروف، ولكن أيضاً لأن الأحزاب الماركسية لم تصل إلى السلطة في أي من هذه الدول، وإن شارك بعضها في الحكم لفترات محدودة. رغم ذلك فقد شهدت هذه الأحزاب إختلالات خلال السنين الماضية، كانت مظاهرها سياسية أولاً ما لبثت أن إنعكست في مجال التنظيم، ولقد وضح هذا الانعكاس بشكل جلي في بعضها، ولم يتّضح تماماً في بعضها الآخر، ولقد برز اكثر ما برز في الحزب الشيوعي الإسباني، حيث عمد إلى حل المنظمات الحزبية، وتكوين شكل من التنظيم هو أقرب إلى

تنظيم المناشفة والأممية الثانية، يقوم على الأسس التالية :

أ- الحزب لا يقوم على نظام الخلايا.

ب- تشكيل لجان في الأحياء، مهمتها متابعة الأعضاء فيها.

ج- ليست هناك إجتماعات دورية منتظمة، وليس شرطاً على الأعضاء حضورها.

د- يحق لأيّ كان أن يسجّل نفسه عضواً، ومن حقه أن لا يلتزم بأي نشاط، أو اجتماع.

ولقد إنبنى هذا التحوّل انطلاقاً من أن للحزب دور جديد ضمن الظروف الجديدة، التي يعيشها المجتمع الرأسمالي، و"ويتطلب مثل ذلك الدور في الواقع تصحيح مفاهيم معينة تقليدية حول دور الحزب، وهو تصحيح له علاقة بالتغيّرات البنيوية الحاصلة في المجتمع مع تطور القوى المنتجة، ومع العلاقات المتبادلة الممكنة للقوى لصالح الاشتراكية.. وباختصار مع الحقائق الجديدة"[35]. كما إنعكس ذلك على مجمل دور الحزب وانتمائه الطبقي.

فالحزب ليس طليعة الطبقة العاملة و ممثّلها. هذا ما يؤكده كاريللو أيضاً :

"فالحزب الشيوعي هو دائماً حزب الطليعة بقدر ما يجسِّد حقيقة موقفاً ماركسياً خلاقاً. ولكنه لم يعد يُعتبر الممثل الوحيد الفريد للطبقة العاملة والكادحين وقوى الثقافة"[36].

---

[35] الأوروشيوعية والدولة – سانتياغو كاريللو – ترجمة د. سعاد محمد خضر – ص147 – 148.

[36] نفس المصدر – ص145.

كما تبنى الحزب تصوّراً يقوم على أساس إمكانية تعايش مدارس ونظريات مختلفة في داخل الحزب، حيث يقول كاريللو :

"وهو يتعرف (الحزب) كذلك أنه يمكن أن تتعايش في ظلّه مختلف المدارس على صعيد النظرية، والثقافة والفن، كما على صعيد البحث العلمي في مختلف العلوم بما فيها العلوم الإنسانية[37].

وأقر مسألة توسيع الانتماء الطبقي وتعميمه، فهو يشمل الطبقة العاملة والكادحين وقوى الثقافة، وهو يدعو لسيادتها في المجتمع أيضاً[38].

رغم أن كاريللو يؤكد على وحدة العمل والانضباط، "وعلى أن التنظيم عامل أساسي لفعالية العمل السياسي، وعلى أن وحدة العمل والضبط هي أسلحة لا يمكن التخلّي عنها عندما تتّخذ المنظمات القيادية في الحزب القرارات في المؤتمرات أو في الفترات ما بين المؤتمرات"[39].

إن ذلك لدليل على مدى التراجع الذي أصاب الحزب الإسباني، رغم أن الأحزاب الأوروبية الأخرى، ليست بعيدة عن هذه التراجعات، الآخذة في التبلور ضمن إطار "الشيوعية الأوروبية"، وهي تراجعات سياسية أساساً، تعكس نفسها في مجال التنظيم، وتقوم على النقيض من اللينينية، وخطها التنظيمي. فإذا كانت تعلن ذلك سياسياً وأيديولوجياً، فإن الحزب الإسباني، لخير دليل على ذلك

---

[37] نفس المصدر – 147.

[38] نفس المصدر – ص 148.

[39] نفس المصدر – ص146.

على صعيد التنظيم. ولا يشكّل ذلك خللاً فقط، بل يشكّل تغييراً في البنية والنهج، وأسبابه التالي:

1- تماسك البنية الرأسمالية (إلى حد معين) بعد الإصلاحات الكبيرة التي تلت الأزمة الخطيرة عام 929. هذا التماسك أضفى ثقة أكبر على المؤسسات والهياكل الإمبريالية، رغم بقاء الأزمات مبدأ أساسياً في النظام الرأسمالي، ورغم استمرار صيرورتها في الانهيار.

2- وهذا التماسك وتلك الثقة أتاحت للإمبريالية، استقطاب فئات أوسع من الطبقة العاملة، لتحوّلها إلى ارستقراطية متبرجزة، تعمل لحسابها (الإمبريالية) والتي إكتملت بتحقيق «المساومة التاريخية» بين الطبقة العاملة والبرجوازية.. وما ساعد على ذلك هو الإستغلال الواسع الذي لا زال يحكم العلاقة مع البلدان المتخلفة، رغم تحرر شعوب كثيرة منها.

3- مقدرة الإمبريالية على تلبية مطالب الطبقة العاملة المطلبية، وبعض المطالب الاجتماعية (الضمان الصحي..) مع قدرتها على التحكّم بالسلطة السياسية. ولقد أتاح ذلك إبتعاد فئات من الطبقة العاملة عن النضال السياسي، وأقنع فئات أخرى بإمكانية تحقيق ما تريد عن طريق الضغط على الرأسمال، وهذا ما قوّى مواقع الإصلاحية في الطبقة العاملة.

لكن هذه الأسباب لا تفسر تماماً المآل الذي آلت إليه هذه الأحزاب، فلا شك أنها أسباب تتعلق بتغير البنية الطبقية للبلدان الرأسمالية، ولمصلحة إتساع الفئات المستفيدة من النظام الرأسمالي، ومن سيطرته العالمية على وجه الخصوص. لكن لماذا لم تستطع هذه الأحزاب المحافظة

على دورها الثوري ؟ لماذا تشربت بالاتجاه الإصلاحي؟ "
أما في مجال التنظيم فما يمكن قوله هو أن هذه الظروف جعلتها أشد التزاماً بالمبادئ التنظيمية للتجربة الروسية (التنظيم الستاليني)، لهذا وجدناها تتخلى عن تراث ثوري كبير في النشاط الديمقراطي، وتعتنق مبادئ منافية، حتى لطبيعة المفاهيم السائدة في هذه الدول. ويمكن القول، أنها قلبت المعادلة التي سادت في روسيا والصين، حيث ألبست عقلاً فلاحياً لجسم بروليتاري.

4- الظواهر التي برزت

إذا كانت هيمنة فئة في الحزب هي السمة الاقتصادية الاجتماعية للاختلالات التي عاشتها هذه الأحزاب خلال العقود الماضية، فإن تعبيراتها التنظيمية كثيرة ومهمة. فالواقع الاقتصادي الاجتماعي أبرز عقبات مهمة كان على الحزب حلها. فلقد أبرز أولاً، ضعف الطبقة العاملة، وهي الطبقة التي وقع عبئ النضال عليها خلال المائة سنة الماضية، في جزء أساسي من العالم هو الجزء المتأخر، كما أن الجزء الآخر من العالم، الجزء الرأسمالي، عانى ظاهرة مناقضة، هي تحوّل أقسام من الطبقة العاملة (التي كانت تشكَّل القوّة الأساسية في المجتمع، بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي) إلى أتباع وسماسرة للرأسمالية، إلى أرستقراطية. وقد ساهم ذلك في إهتزاز الأرضية التي يعتمد عليها الحزب. ففي الغرب متخمة وفي الشرق ضعيفة. كما أبرز ثانياً ضعف وعي ومقدرة لديها، نتيجة عوامل عدة، أهمها حداثتها، وارتباطاتها بالريف، وبكل العادات والتقاليد (الأيديولوجيا) التي يمثّلها، ولضعف

تجربتها المطلبية والسياسية، فيما يخص البلدان المتأخرة، والميوعة التي أوجدتها الظروف الطبقية الجديدة في البلدان الرأسمالية.

ولقد كان حلّ هذه العقبات معقداً غاية التعقيد، فالضعف العددي في البلدان المتخلّفة كان بحاجة إلى تطوّر صناعي كبير، وهذا ما كانت الفئات الحاكمة، شبه الإقطاعية والكمبرودورية عاجزة عنه، لتبعيتها للسوق الإمبريالي، هذا السوق الذي لم يعد يسمح بتقدم صناعي خارج الدول المقدمة، لضمان هيمنة الرأسمالية الصناعية وسيطرتها. و"تخمة" الطبقة العاملة الأوروبية كان بحاجة إلى هزة عالمية تغيّر في موازين القوى العالمية، بما يحدّ من التراكم الهائل لرأس المال، الذي كانت تحققه الرأسمالية المتقدمة عبر هيمنتها العالمية. وضعف الوعي والخبرة كان مرتبطاً بالتطور العام في المجتمع، والتطور الصناعي بشكل أساسي، وما يعكسه على صعيد البنية الأيديولوجية، وهو مستحيل في ظل سيطرة الفئات شبه الإقطاعية والكمبرادورية.

إن الدائرة المغلقة هذه هي التي قادت لينين إلى إيلاء أهمية لدور الفلاحين في الثورة، وطرح شعار الثورة الديمقراطية. كما أنها قادت ماوتسي تونغ للاعتماد على الفلاحين في الثورة الديمقراطية الشعبية، وكذلك في فييتنام وكوريا.

لكنها هي نفسها المسببات التي قادت إلى اختلالات لاحقة. أليس الاعتماد على الفلاحين في البلدان المتأخرة بما يمثلونه من تطلع نحو الملكية الخاصة، وما يحملونه من تقاليد ومفاهيم هي مفاهيم والتقاليد التي أفرزها

المجتمع الزراعي المتخلّف من جهة، والتي أرستها الطبقات الحاكمة عبر آلاف العصور من جهة أخرى، هو الذي أبرز فئة سيطرت على الحزب وحصلت على امتيازات السلطة ؟

لقد زاد في التعقيد كون النظرية الماركسية غير شاملة، ولم تعط حلولاً لكل المشاكل المستجدة، لأنها أساساً ترتبط بالوضع المحدّد وليست لاهوتاً يحدِّد ما يجب أن يحدث في المستقبل.

وكان كل ذلك يبرز عدداً من التناقضات الأساسية، التي كانت تحدّ من التقدم، وتُبرز عدداً من الظواهر التي تُعبِّر عن عمق الإشكالات التي تعيشها هذه الأحزاب.

وكان التناقض يتمثل في التالي :

أولاً : التناقض بين الفكر والطبقات المعنية في إنجاز الثورة. فالفكر مادي، ويعبِّر عن أرقى مراحل التقدم الفلسفي، والمرتبط أساساً بتبلور الطبقة العاملة وتحوّلها إلى قوّة أساسية في المجتمع. والطبقات هي التي ينتجها مجتمع لم يدخل المرحلة الرأسمالية بعد، رغم سيرها في طريق الاندماج، ولذلك كانت الطبقة العاملة هناك قليلة العدد، محدودة الوعي، وظلت ضمن شبكة العلاقات ما قبل الرأسمالية. وهناك الفلاحون الذين كانوا يعيشون في مجتمع شبه إقطاعي ويسعون إلى امتلاك الأرض. وهناك من جهة ثالثة البرجوازية الصغيرة بمختلف شرائحها، والساعية إلى تحقيق ذاتها، بتطورها الفردي، والمعبِّر عن مطامحها، القائمة على أساس الملكية الخاصة وعلى مراكمة الثروة. والثورة تصنعها هذه الطبقات، ويقودها الفكر المادي من خلال قيادة الحزب الشيوعي لها. ولقد

كان التناقض يزيد من الاشكالات بين القوى الثورية، وفي داخل الحزب أيضاً.

ثانياً: التناقض بين التقدم والتخلف، بين السعي لتحقيق الاشتراكية والسعي لتحسين وضع الطبقات ضمن العلاقات الرأسمالية، بين إلغاء الملكية الخاصة، وبين إعادة اقتسامها.

ثالثاً : التناقض بين الجمود النظري، والتجدُّد النظري، بين التمسك بما قيل ورفض التجديد وبين دراسة الظروف المعينة. وكان هذا التناقض يعبِّر عن فصل بين النظرية والممارسة، بين النظرية والواقع الموضوعي، فالواقع يتجدد دائماً أما النظرية فجامدة، وكان هذا التناقض ويظهر تناقضاً آخر بين ما هو صحيح، أو ما يبدو أنه صحيح في مرحلة، وما يبرز على ضوء التطورات اللاحقة من عدم صحته. فيصبح الحكم مطلقاً وتسقط نسبية الأفكار والمفاهيم.

ولذلك برزت ظواهر عديدة على صعيد التنظيم أهمها :

1- تخلّف الوعي نتيجة للجمود الذي أصاب هذه الأحزاب، والذي فرض وضعاً لا يسمح بنمو الوعي، وأدى إلى تصفية كل الفئات الواعية، أو التي تطمح لأن تمتلك الوعي. وكان الجمود يقود إلى أن يتحوّل عضو الحزب إلى مردِّد ليس أكثر يعتبر ما جاء في الماضي هو المستقبل، ويعتقد أن ما جاء في الماضي يجب أن يحكم كل التطور اللاحق، وأنه الجامع المانع الذي لا شك في صحته، أو في ديمومته.

2- إلغاء الآلية الديمقراطية، بإلغاء الحياة الداخلية، فأصبحت المركزية الديمقراطية تعني السلطة. سلطة القيادة، وسلطة القرار، ليصبح الشكل جوهراً، ويسقط الجوهر. لقد أصبح الشكل التنظيمي الذي يقوم على التسلسل الهرمي، وعلى وجود هيئة مركزية تقود التنظيم، يعني أن الأعلى هو الحاكم، أما الأسفل فمحكوم. الأعلى هو الذي يتّخذ القرارات ويضع الخطط ويحدَّد البرامج ويعطي الأوامر، أما الأسفل منفّذ يطيع ما يريده الأعلى. ولذلك سقطت قضايا أساسية في حياة التنظيم الداخلية، أهمها حرية الآراء، والنقد، والمؤتمرات والانتخابات ودور الأقلية.

3- تكريس عبادة الفرد، أو الهيئات العليا. ليصبح الفرد هو التنظيم، يقرِّر بالنيابة عنه، ويعتقد أن ما يقوله عين الصواب، كما يرى في الأعضاء رعاعاً متخلِّفون، عليهم أن ينفّذوا مشيئته، ويسبّحوا بحمده، ولذلك فبعد أن تكرست السلطة بإلغاء الآلية الديمقراطية، تكرس الإمبراطور.

4- فقدان تمثيل الطبقة العاملة والشعب عموماً، ليصبح الحزب حين يحكم سلطة، كما السلطة البرجوازية، حيث تفتح على عضو الحزب آفاق الحصول على الامتيازات، فيقمع المعارضة، أو جماهير الشعب عموماً، ويستغل تراكم رأس المال الذي من المفترض أن يعيد دورة الإنتاج، لكي يثري، ويترفّه. وكان يقود ذلك إلى إلغاء الديمقراطية في المجتمع، وإلى تكريس هيمنة فئة في السلطة بدل تكريس سلطة الشعب الديمقراطية.

5- التحوّل في تركيب الحزب الطبقي، حيث أصبح التركيب يشمل فئتين أساسيتين مثّلتا قوّة لا يستهان بها في الحزب، "المثقفون" الطامحون (المتعلمون)، أي أكثر فئات المثقفين تخلّفاً وقمعية، والذين يقبلوا أن يكونوا مرددين، ومتملّقين..، والفئات الانتهازية في الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين، الذين سعوا للحصول على الامتيازات وعلى الجاه والأثرة، وارتضوا أن يتحوّلوا إلى قوى قمع. فأصبح المدراء والتكنوقراط والأرستقراطية العمالية فئة كبيرة في الحزب، تقوده وتفرض تصوّراتها عليه، وكانت هذه هي الصيغة التي تبلورت في الدول التي وصل الحزب فيها السلطة، لكنها أقت بظلالها على الأحزاب الأخرى.

وعانت الأحزاب المنتصرة من إشكالات عميقة أعاقت تحقيق عملية التغيير الجذرية، وأبرزت مشاكل كبيرة، أهمها التناقض مع الطبقة العاملة، ومع الشعب، وافتقاد الديمقراطية، ونشوء هزّات في التطور الاقتصادي كادت تطمح بالاشتراكية (وهذا ما تحقّق منذ عام 1989).

وكانت النتيجة لدى الأحزاب التي لم تصل إلى السلطة في بلدانها، هي عجزها عن التحوّل إلى قوّة تغيير، الأمر الذي منعها من تحقيق أي من أهدافها، وحولها إلى قوى ضعيفة. حيث لم تسطع استقطاب الطبقات الشعبية، ولم تسطع خوض النضال الثوري الحازم الذي يوصلها إلى الانتصار، أي إلى استلام السلطة كمدخل لإجراء عملية التغيير الجذرية.

5- إشكالات الديمقراطية الأساسية :

في سياق هذه التجارب تبلور مفهوم محدّد لطبيعة العلاقات الداخلية في التنظيم. وإذا كان الحزب البلشفي قد إلتزم مفهوم المركزية الديمقراطية منذ عام 1906[40]، وإذا كان هذا المفهوم ظل دون تعريف، أو كان مطلوباً أن يظلّ دون تعريف لكي لا يتحوّل إلى مفهوم مدرسي، رغم أنه إعتُبر جزءً من بنية داخلية تقوم على أساس الثقة المتبادلة، التي كانت، في ظروف العمل السري، تحلّ محل الديمقراطية الواسعة[41]. وكذلك رغم أن الصراع النظري كان من بديهيات الحياة الحزبية، بمعنى أن الثقة المتبادلة بين الأعضاء كانت تقوم على أساس من الاختبار الحرّ، ومن الوعي، مما كان يوجد حياة داخلية تقوم على أساس المساواة بين الأعضاء، وبالتالي حقهم في النقد والاعتراض، وانتخاب القيادات، والمساهمة في النقاش النظري. وهذه هي تجربة الحزب البلشفي قبل استلام السلطة. وبعد استلام السلطة، إلى أن هيمين ستالين.

فقد أفرزت التجارب الجديدة مبادئ جديدة، وإن كانت ذات صلة بالمبادئ التي سادت في الحزب البلشفي في فترة العمل السري. ولقد تبلورت هذه المبادئ الجديدة، خلال السنوات التي تلت الوصول إلى السلطة. وتمحورت حول مفهوم المركزية الديمقراطية[42]، الذي أصبح ذو معنى محدّد، وعلى ضوء هذا المعنى المحدّد أصبح جزءاً من

---

(40) لينين "المبادىء التنظيمية للحزب البروليتاري" دار الثقافة الجديدة (القاهرة) ط1 ص195.

(41) لينين "ما العمل" دار التقدم – موسكو (186).

(42) بهذا الخصوص يكن مراجعة، ادوارد هاللت كار "ثورة البلاشفة 1917-1923" إصدار وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ودار الكاتب العربي (القاهرة) (ص190).

"البنية الفكرية" لمختلف الأحزاب الثورية. من هنا وجب البحث فيه، ونقده، انطلاقاً من أنه كان نتاج ظروف محدّدة (وأهم هذه الظروف، الظروف الطبقية السائدة في روسيا، ودور الحزب في قيادة الدولة)، تختلف عن الظروف السائدة عندنا وفي البلدان الأخرى. فإذا كانت البنية الطبقية متخلقة كما كانت في روسيا قبل ثورة أكتوبر فإن الأحزاب عندنا لا زالت تلعب دور المعارضة، ولم تصبح أحزاب حاكمة. ويطال النقد جانب أساسي، يتمثل في تحويل الهيئة القيادية إلى سلطة مطلقة الصلاحية، والتنظيم إلى قوى منفذة. لكن من الضروري التوضيح أن النقد يجب أن يطال الاتجاه الآخر، الذي حاول تجاوز إشكالية التنظيم الستاليني، بأن تبني مفاهيم فوضوية، تلغي ليس فقط صيغة القادة مطلقو الصلاحيات والتنظيم المنفذ، بل وكل الحياة الداخلية للتنظيم، للعودة بها إلى صيغ بدائية وطوباوية، لا تقرّ أهمية وجود حياة داخلية وهيكل تنظيمي، وتقيم مقامها ما يمكن أن نسميه "العلاقات الروحية". وهو بذلك يلغي العمل الموحّد، والقوّة المتماسكة، ذات البنيان الصلب[43].

إن برامج مختلف التنظيمات السياسية الثورية، تنص على ضمان الديمقراطية في التنظيم[44]، كما تحرص على تأكيد ممارستها، وهي تتمثل في التالي :

---

[43] بهذا الخصوص أنظر : (1) العفيف الأخضر "التنظيم الثوري الحديث" دار الطليعة (بيروت) ط1 شباط 1974.

(2) كورنليوس كاستوراديس "البروليتاريا والتنظيم" دار الطليعة (بيروت) ط1 أيلول 975.

[44] لابد من التنبه إلى أن السمة العامة هنا هي مسخ الديمقراطية إلى حق انتخاب فقط، مع التركيز على التعبيرات مثل النظام المشدد، والخضوع، والالتزام الكامل المطلق. بينما لا يذكر شيء عن صراع نظري أو حق النقد. ولكن أيضاً مع

1- حرية إبداء الرأي، والنقد والاعتراض.
2- حق الأقلية في التعبير عن رأيها.
3- حق الانتخاب والترشيح.

لكن ذلك لم يمنع من بروز مظاهر كثيرة تدل على إفتقاد الديمقراطية فيها، مثل بروز ظاهرة عبادة الفرد، وهي ظاهرة مستشرية في كثير من هذه التنظيمات كذلك ظاهرة هيمنة الهيئات الأعلى، خاصة المكتب السياسي على الحياة الحزبية، وإضعاف دور الهيئات القاعدية إضعافاً جعلها تتحوّل إلى هامش في الحياة التنظيمية الداخلية، مهماتها تنفيذ الأوامر والقرارات التي تصدرها الهيئات الأعلى. وظاهرة ثالثة هي غياب المعارضة داخل هذه الأحزاب، سواء بمنع نشوء أقلية معارضة وتصفيتها، أو بمنع ظاهرة الحوار والنقد والاعتراض. لتظهر هذه الأحزاب وكأنها تعيش حالة انسجام أيديولوجية وسياسية وتنظيمية كبيرة، لكنها في جوهرها تعيش حالة التبعية لهيئة أو فرد، لأن ما يطرح من قبلها (الهيئة أو الفرد) يعتبر عين الصواب، يجب أن يبجِّل وأن يسبّح بحمده !! وظاهرة رابعة هي تأجيل المؤتمرات إلى آجال غير محدّدة، فلا محاسبة، ولا انتخاب، بل أن المحاسبة تتم من قبل الهيئات الأعلى (وتحديداً المكتب السياسي) للهيئات الأدنى. كما أن الهيئات والمراتب المختلفة، في الغالب بما فيها المكتب السياسي واللجنة المركزية تعين تعييناً. وظواهر كثيرة أخرى، تعبِّر كلها عن إفتقاد الديمقراطية.

مسخ حق الانتخاب، وتحويله إلى حق شكلي، لأن العضو "ينتخب" الشخص المعيّن مسبقاً، دون أن يكون من حق أي عضو آخر ترشيح نفسه.

أين الخلل إذن ؟

إن النصوص الظاهرة تتعارض مع هذه الظواهر، وبعضها يؤكّد على عكسها. فهي تؤكد على القيادة الجماعية ضد الفردية، ومع إشتراك مختلف الهيئات في نقاش الأمور المختلفة ضد تلقينها، ومع حق الأقلية في التعبير عن رأيها ضد سحقها وإفراغ التنظيم من أية معارضة. ومع عقد المؤتمرات ضد إلغائها، ومع إنتخاب الهيئات أيضاً ضد تعيينها[3].

فأين الخلل إذن ؟

هل في المركزية الديمقراطية ذاتها وهي المبدأ الذي تلتزم به هذه الأحزاب وينص على حق النقد والاعتراض والانتخاب، كما ينص على ضرورة وجود المركز القيادي ؟ أم في بنية الفرد ؟ أم في النظرية ؟ أم في التطبيق ؟ أم في الظروف الموضوعية ؟

لعلها فيها جميعاً، حيث أن بروز ظاهرة من هذه الظواهر يشير إلى وجود خلل أساسي، لأن التنظيم الديمقراطي يتناقض مع كل هذه الظواهر، بل هو ضدها جميعاً. إن تمحور التنظيم حول فرد، وتحوّله إلى تابع، يعني سقوط الخط التنظيمي بمجمله، بما فيه النظام الداخلي. وسحق الأقلية لا يعني التغاضي عن بند من بنود النظام الداخلي، بل يعني سحقاً للديمقراطية بمجملها، لأنها لا تقوم على نصوص، مفصولة ميكانيكياً عن بعضها، بل أنها كلٌّ متكامل. كما أنه ليس هناك تجزيء لها لتمارس

---

[3] واعدة ما يجري الالتزام بعقد المؤتمرات بيت فترة وأخرى، وإجراء انتخابات في بعض الأحزاب، لكنها كلها تغدو شكلية، الهدف منها = إظهار أن هناك ديمقراطية ليس أكثر، ما دامت معينة بإقرار ما هو مقر مسبقاً، وانتخاب من هم معنيين سلفاً.

في موقع وتوقف في آخر، إنها في جوهرها تحوي مسألتين:

الأولى : أنها تفترض وجود إختلاف الآراء وتناقضها وتصارعها، وبالتالي فأي نفي لهذا الجانب يسقطها.

الثانية : أنها تنظم اختلاف الآراء للوصول إلى آراء أكثر وضوحاً ودقة، وأكثر سداداً، دون نفي الاختلاف من جديد.

أما النصوص، فهي لتنظيم هذا الاختلاف ووضعه في إطار يساعد إلى ألا يتحوّل إلى سفسطة، وكذلك لضمان ممارسته ممارسة صحيحة. وهذا يعني أن النص على الديمقراطية دون التقيد بأسسها (وهي البنود المنصوص عليها في الأنظمة الداخلية)، لا يعني سوى تحوّل النظرية إلى شعارات مفرغة من جوهرها، وإلى الممارسة الاستبدادية في ظل غطاء من الديمقراطية. إن الديمقراطية بكل ما تعني (حرية الرأي والنقد والاعتراض، وحرية الانتخاب، والمؤتمرات ووجود أقلية)، وليس ببعضها.

إن الظواهر آنفة الذكر تعني جوهرياً نفي الديمقراطية. فحرية الرأي والنقد والاعتراض لا تعني شيئاً في ظل غياب المؤتمرات، وعقد المؤتمرات لا تعني شيئاً في ظل غياب الانتخابات الديمقراطية، وغياب حرية الرأي والنقد والاعتراض. وكلها لا تعني شيئاً في ظل سحق الأقلية وإلغاء دورها. وكذلك يكفي إلغاء أحدها لكي تبرز ظاهرة عبادة الفرد والتسلط،ولكي يقود ذلك إلى إلغائها جميعها.

لذلك فالديمقراطية تعني منع القمع والتسلّط، وتأكيد الاختيار الحر، والتعبير الحر، وفق أسس ونظم تؤطر

التعبير عن الآراء كما تؤطر الاختيار الحر، وهي أسس لا يمكن إلغاؤها.

ونعود لنسأل أين الخلل إذن ؟

وكيف يمكن أن نمنع بروز ظاهرة خطيرة على العمل التنظيمي، خطورة كبيرة كتسلط الهيئات العليا (المكتب السياسي تحديداً) وتسلّط الفرد، وانحراف القيادة ؟

هذا إضافة إلى مسائل أخرى أساسية مربوطة بما سبق، وهي : كيف يمكن أن يلعب التنظيم بمجمله (هيئاته الدنيا والعليا) دوراً متناسقاً ؟ وكيف يمكن إلغاء تاريخية قيادة محدَّدة، وتجديدها بشكل دائم ؟ وكيف يمكن لنا منع إستغلال الهيبة التي تضفيها الهيئات القيادية على أعضائها، وبالتالي تحوّل هذه الهيبة لخدمة الفرد داخل التنظيم وخارجه ؟ وأن نقوم بذلك في ظل الحفاظ على مركزية التنظيم، وهرميته وتماسك هيئاته ؟

وإذا كانت كل هذه الظواهر بحاجة لنقاش تفصيلي، فإننا سوف نناقش هنا بشكل أساسي مسألة الخلل الذي أدى إلى نشوئها، وهو يتعلق بالنظرية وبممارستها من خلال التنظيم، وكذلك بالظروف الموضوعية.

أولاً : النظرية

المسألة الأساسية هنا تتمثل في أن النظرية لم تصبح شاملة، كاملة وهي لذلك تشتمل على نقص دائم، يجب علينا البحث فيه. هذا النقص يجعلنا لا ننظر، حين بروز مثل هذه الظواهر، إلى جانب دون آخر، فكما أن للممارسة دوراً في نشوء هذه الظواهر فإن للنظرية دوراً أيضاً. لذلك لا يجب أن نعزو الخلل إلى الممارسة فقط، كما يجري حين

مناقشة هذه الظواهر، فالممارسة والنظرية مترابطتان، وأيّ خطأ في إحداهما يقود حتماً إلى خطأ في الأخرى.

وإذا كان عدم شمول النظرية عموماً يسهم في نشوء هذه الظواهر، فإن عدم شمول النظرية، والنظرية التنظيمية تحديداً، يقود إلى نشوئها. إن التجربة الاشتراكية في مجال التنظيم لم تُدرس، دراسة كافية، رغم مرور أكثر من ثمانين عاماً على وجودها، لكي تسهم في الوصول إلى نظرية أكثر شمولاً في مجال التنظيم. إن المفاهيم التي وضعها لينين عام /1901- 1903/ خلال النضال لبناء حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي، هي المفاهيم المتداولة[46]، رغم أن الحزب الذي بناه لينين يعاني بعد ثمانين عاماً من تجربته من كل الظواهر الآنفة الذكر. إن دراستها لا تعني تخطيئها، بل إخضاعها للتمحيص والتقييم على ضوء التطور الذي شهدته الأحزاب الشيوعية، والظواهر التي نشأت فيها.

إن نظرية الحزب التنظيمية لم تأخذ شموليتها بعد، سواء على صعيد مفهوم المركزية الديمقراطية، أو على صعيد شروط العضوية وعلاقتها بالبنية الاجتماعية من جهة، وبالبنية الداخلية للتنظيم من جهة أخرى. فإذا كان لينين قد ركّز على المركزية الصارمة وعلى خضوع الأقلية للأغلبية والأدنى للأعلى، وكان تبعثر المجموعات الماركسية يفرض عليه ذلك، رغم تشديده على ضرورة وجود الديمقراطية في الحزب، فإننا بحاجة إلى وضعها في

---

[46] نقول المتداولة، وليست المتبناة، لأن ما تلتزم به الأحزاب هو المفاهيم ما بعد اللليننينة أو الستالينية. كما أوضحنا سابقاً — ورغم ذلك لابد لنا من تمحيص حتى المفاهيم اللينينية.

إطارها الحقيقي ضمن مفهوم أكثر شمولاً للمركزية الديمقراطية، ويعتمد أساساً على الديمقراطية الواسعة ضمن الأطر التنظيمية ووفق التزام بالخط الأيديولوجي والبرنامج السياسي، لأن التركيز على المركزية الصارمة مرادفاً للانضباط والالتزام التنظيميين، وبتجاهل كامل للديمقراطية، سوف يقود إلى إختلال أساسي في مجمل العملية التنظيمية، ولسوف يؤدي إلى نشوء كل هذه الظواهر الآنفة الذكر. وإذا لم تفهم المركزية الصارمة فهماً صحيحاً من جهة، وإذا لم تؤخذ كجزء من شيء كامل متكامل، وهو المركزية الديمقراطية، التي لا تنص على المركزية والصرامة فحسب، بل تنص على مفهوم يصعب فصل جانب منه عن الآخر. فالمركزية الصارمة، ترافقها الديمقراطية الواسعة. والالتزام والانضباط يلازمهما الحوار والصراع والانتقاد إذا لم يُفهم كذلك لابد من أن يحدث الشطط فإذا اخذ جانب المركزية الصارمة فقط، فإن ذلك يعني تبني مفهوم جديد لا علاقة له بمفهوم المركزية الديمقراطية، ولعله يكون تبنٍ لمفهوم السلطة بما تعنيه من هيمنة، ومن قمع فقط، وتجّاهل أن السلطة بحاجة إلى الشرعية، أي إلى موافقة الفئات المقودة. وبالتالي لا يعود الخلاف على تطبيق المركزية الديمقراطية فحسب، بل يصبح الخلاف منهجياً، أي هل نحن مع المركزية الديمقراطية ؟؟ أو مع "السلطة – الاستبداد" ؟ بغض النظر عما يطلق على السلطة، سواء سميت ديمقراطية أو مركزية ديمقراطية، لأن هذه التسميات لا تعدو أن تكون غطاءاً لممارسة القمع والاستبداد.

فهل نتبنى المركزية الديمقراطية كمفهوم غير قابل للفصل التعسفي أم نتبناها كشعار لممارسة التسلّط والقمع، من خلال تأكيد المركزية الصارمة ؟

إن مختلف التجارب قد أثبتت أن علينا إعادة النظر في مفهوم المركزية الديمقراطية، ليس بمعنى نفيه، بل بتمحيصه، ومحاولة إعطائه معنى أشمل مما كان عليه خلال السنوات الماضية. وما يفرض ذلك أن المفهوم لم يمنع من نشوء الظواهر المشار إليها، رغم أنه قد وُضع لنفيها. وفي هذا المجال يمكن الحديث عن أكثر من خلل برز في فهمه أهمها :

أ- الفهم الخاطئ لما يعنيه، رغم أن هناك نصوصاً واضحة للمعنى المحدَّد له. والفهم الخاطئ تركّز أساساً حول فهم معنى المركزية الصارمة، حيث أصبحت تعني تركيز المهام والسلطات في يد مجموعة قليلة (المكتب السياسي) أو فرد (الأمين العام)، وتبعها تنفيذ الأوامر، فألغيت الجوانب المهمة الأخرى (المؤتمرات، حرية الرأي، والانتقاد والانتخاب، الحوار الواسع، مهام الهيئات الأخرى) وهذا ما يدفعنا إلى محاولة دراسة ما تعنيه المركزية الديمقراطية، مع تأكيدنا على أن تلك المسائل (المركزية الصارمة) جزء من المفهوم، ولعلها الجزء الثانوي منه.

ب- عدم الربط بين المركزية والديمقراطية، والخلط بين معناهما، فالمركزية لا تعني سلطة القرار، لأن سلطة القرار خاضعة للنقاش الواسع في الهيئات والتنظيم، وهي خاضعة لاتجاه الرأي العام، ومهام الهيئات هو تنفيذ القرارات المنسجمة مع اتجاه الرأي العام، مهما كان رأيها

موافقاً أو معارضاً له. وبالتالي فسلطة القرار لا تخصّ المركزية، إنما للمركزية دور تنفيذها، وهذا ما يعيدنا إلى تأكيد أن المركزية تعني مركزية البرنامج والنظام الداخلي والهيكل التنظيمي (بمعنى وجود هيكل تنظيمي واحد)، والحوار والنقاش الداخلي يجري وفق البرنامج السياسي، وعلى ضوء النظام الداخلي، ضمن الأطر التنظيمية. والحوار والنقاش هما اللذان يحدَّدان البرامج التفصيلية والقرارات دون، أن يكون لأية هيئة حق في وقفهما، (إلا إذا خرج عما سبق ذكره) أو حق اتخاذ القرارات بمعزل عنهما.

وهذه التجارب تفرض علينا، لا أن نعرف مكامن الاختلال فقط، بل أن نسعى لأن يصبح مفهوم الديمقراطية، والمركزية الديمقراطية ذا معنى أشمل، يمنع الإختلال مستقبلاً، أو يحّد منه، ويؤسس لبنية ديمقراطية حقاً.

من جهة ثانية فإن لشروط العضوية دوراً في نقاشنا لمسألة الديمقراطية، لأن الفكر السائد في مجتمعنا هو الفكر الذي يبّرر القمع ويعتبره الأسلوب الصحيح في قيادة المجتمع. إذ أن القمع جزء من تراثنا، وهو منتشر لدى مختلف الفئات الاجتماعية بهذا القدر أو ذاك وبهذه الصيغة أو تلك، ولكنه أساساً فكر الطبقات المسيطرة، ولكن الطبقات المضطهدة (بفتح الهاء) تمارسه، لأنها لا تعرف معنى الديمقراطية. حيث أن بلادنا لم تعرف الثورة الديمقراطية. وإذا كانت الطبقة العاملة في البلدان الصناعية مارست تقاليد الديمقراطية التي اكتسبتها من خلال البنية التحتية التي أوجدتها البرجوازية (المصنع) فإنها عندنا لم تعرف ذلك بل عرفت بنية بطركية هي

أساس التسلّط. وهو ما يجعل مسألة التنظيم عندنا أكثر صعوبة. أن الديمقراطية عندنا تعتمد على الوعي أكثر من إعتمادها على تقاليد الحياة الجديدة، وهذا ما له علاقة بالظروف الموضوعية التي نعيشها.

ثانياً : الجانب المتعلق بالظروف الموضوعية :

جرى التطرق فيما سبق إلى تأثير الظروف الموضوعية على بنية التنظيم حيث لا يجوز اعتبار أية ظاهرة "نبتاً شيطانياً" ليست لها جذور، بل من الضروري رؤية جذورها وفي الظروف الطبقية السائدة على وجه التحديد، و هذا ما حاولنا إيضاحه سابقاً. لكن تبقى قضية هامة وهي أن تغيّر الظروف الموضوعية يؤدي إلى تأثيرات مختلفة في بنية التنظيم أيضاً. فإذا كان الظرف الموضوعي الحالي له انعكاسه على مجمل العملية التنظيمية، وكذلك مجمل العملية السياسية، فإن له انعكاسه أيضاً على البنية الديمقراطية للتنظيم.وما دامت الظروف الموضوعية ليست ثابتة بل تتطور باستمرار، فإن تأثيرات تطوّرها تنعكس أيضاً على البنية الديمقراطية في التنظيم، فالمجتمع يعيش مرحلة تطور إقتصادي إجتماعي، هذا التطوّر يخلق بشكل دائم شيئين مترابطين :

1- قوى إجتماعية جديدة أكثر تقدماً. إن محاولات بناء صناعة وطنية يؤدي إلى نشوء طبقة عاملة، واستمرار تكّونها يجعلها تلعب دوراً أكثر تقدماً.

2- عادات وتقاليد أكثر ديمقراطية، تسهم في نشر تقاليد الديمقراطية في المجتمع. فإن كان لهذه العملية أهمية جزئية في ظل مرحلة التخلّف والتبعية، مرحلة

التجزئة والإحتلال، فإن أهميتها تظهر بوضوح بعد انتصار القوى الثورية، والسير في إتجاه الاشتراكية.

وإذا ما ناقشنا مسألة الديمقراطية، ليس ضمن مرحلة ضيّقة كمرحلتنا الحالية، بل ضمن مرحلة طويلة كالتجربة الاشتراكية، يبرز خلل من نوع آخر له علاقة بكل ذلك، بالديمقراطية وحرية الآراء، وبالأقلية والأغلبية وبالمؤتمرات، وبالبنية التنظيمية بمجملها. فالتطور في البنى الاقتصادية الاجتماعية، وتبلور قوى اجتماعية جديدة لديها قدر من العادات والتقاليد الجديدة أيضاً، وقدر أكبر من الوعي، يخلق تناقضاً من نوع جديد، بين البنية التنظيمية القائمة مهما كانت درجة الوعي فيها، (حيث أنها تخضع للوعي الاجتماعي)، وبين البنى الجديدة المتطوّرة، فينعكس ذلك في مجالين : الأول : العلاقة بين التنظيم والجماهير الشعبية، لأن التنظيم يصبح أقل تقدماً من القوى الاجتماعية الجديدة، مما قد يقود إلى نفي الديمقراطية وانتشار القمع للحفاظ على الهيمنة.

والثاني : داخل التنظيم ذاته، في جانبين أساسيين : 1- جانب العضوية، فأعضاء التنظيم ينحدرون من طبقات أقلّ تقدماً من القوى الاجتماعية الجديدة (الطبقة العاملة). والتقدم هنا يشمل المصلحة التاريخية كما يشمل الوعي. 2- جانب صراع الآراء بين أفكار قديمة يمثّلها التنظيم ببناه القديمة، وأفكار جديدة تمثلها القوى الجديدة.هذا الصراع، يحوي في جوهره صراعاً بين التقدم والتخلف، بين الشيوخ والشباب.

ولقد قاد كل ذلك في كل التجارب الاشتراكية إلى انتشار القمع، وتحريم الديمقراطية، لأن القوى القديمة تسعى للدفاع عن أفكارها، كما تسعى للحفاظ على مواقعها.

إن هذه النتائج تفرض أن تكون المركزية الديمقراطية قادرة على إحتضان الصراع بين الأفكار القديمة والأفكار الجديدة، وبين ما هو قديم وما هو جديد، وعلى ضمان تطوير تكوين الحزب، لكي يبقى طليعة.إن إعطاء مفهوم أشمل للمركزية الديمقراطية يعني محاولة طرح تصوّرات حول المسائل التالية :

أ- تطوير الوعي عموماً، والوعي الديمقراطي خصوصاً، لأن ذلك يسهم من جهة في تطوير أفق الحوار، لأن الوعي يعني الحوار وإختلاف الآراء، ومن جهة ثانية إلى قبول النقد والاعتراض، وهي مسائل مهمة في العمل الثوري.

ب- وإذا كانت الديمقراطية تعتمد على الوعي عموماً والوعي بها بشكل أساسي، فإنها بحاجة إلى مجموعة من القواعد تؤكدها وتسهم في أن تأخذ مجراها في العملية التنظيمية. وهو ما يتعلق بحرية الرأي والنقد والتعبير والنقاش والانتخاب، وحق الأقلية في التعبير عن رأيها في النشرات الداخلية والعلنية إن أمكن ذلك.

ت- كما أنها بحاجة إلى هيكل تنظيمي يؤدي إلى إستيعابها وتطبيقها بشكل خلاق، ولأن تأخذ مجراها الحقيقي، لا أن تتحوّل إلى شعارات غير قابلة للتحقيق.

إن طرح هذه المسألة، ونقاشها، يمس مسألة المركزية في التنظيم وماذا تعني، هل هي تركيز السلطات في يد الهيئات الأعلى وتحديدها في الهيئات والمرتب الأدنى ؟

وبالتالي فإن تحقيق ديمقراطية سليمة في التنظيم يعتمد على الموازنة بين مهام المراتب الأعلى والأدنى، صلاحيات المراتب الأعلى والأدنى، دور الأقلية القيادية والأكثرية القاعدية التخطيطي والنظري وعلى صعيد القرارات.

6- نحو إعادة نظر في تركيب الحزب :

إن كل ذلك يقتضي إعادة نظر جادة بكل أسس الحزب بالمفاهيم التي طرحت خلال السنوات الماضية وهذا يقتضي أولاً إعادة النظر بالأسس النظرية، فلقد طرح لينين مفاهيمه مع بداية هذا القرن، ولبداية هذا القرن ظروفها، كما أن لروسيا ظروفها. إضافة إلى أن تجربة ثلاثة أرباع القرن غنيّة بما يسهم في بلورة تصوّرات أكثر عمقاً وشمولاً، ومهمة في إبراز التغيّرات التي كان صعباً إبرازها مع بداية التجربة. لقد طرح لينين أسساً محدَّدة كانت الظروف التي عاشها تبرزها، ولقد كانت هذه الأسس أقرب للنظرية منها للواقع، أما الآن فالتجربة غنية، والواقع أبان نقاط ضعفها، وهيأ لبلورة أسس مجرية.

وهو يقتضي ثانياً دراسة البنية الطبقية في المجتمع، وتحديد موقع الحزب فيها، وفهم إشكالاتها، وانعكاس هذه الإشكالات على الحزب، وعلى السلطة المقبلة. فالحزب يعبِّر عن طبقة كما في المجتمعات المتقدمة، أو عن طليعة طبقات كما في البلدان المتأخرة، ويسعى لتحقيق مصالحها وأهدافها، ولكنه طليعتها وقائدها في عملية التغيير الجذري، وله تصوّراته التي قد تتفق مع هذه الطبقة أو تلك. وإذا كان في مرحلة ما يسعى للتعبير عن مصالح تحالف طبقات، فإنه في مرحلة لاحقة سوف يعبِّر عن

مصالح الطبقة العاملة عينها. وهذا يقتضي أن يحدِّد أهدافه بدقة فلا يطرح ما يفتت الطبقات حين يكون بحاجة لوحدتها. وهو خلال كل ذلك يسعى لحلّ مشكلة التناقض بين التخلّف والتقدّم، الطليعة والشعب، لكي يمنع حدوث إختلالات داخله.

وهو يقتضي ثالثاً، التركيز على الوعي، الوعي العلمي الثوري لأن الثورة أساسها الوعي، وبناء السلطة الشعبية المتماسكة يقوم على الوعي أيضاً، وحين يُفتقد الوعي تختلّ العملية كلها، وتفشل الثورات، وتتحوّل السلطات الثورية إلى سلطات قمع وإستغلال. فالوعي هو الذي يسهم في تحديد التصوّرات الاستراتيجية، والخطوات التكتيكية، وتحديد الظروف للوصول إلى ذلك. كما أنه يسهم في عملية التطور الاقتصادي من خلال التخطيط.

وهو يقتضي رابعاً، التأكيد على الديمقراطية، في الحزب وفي المجتمع، لأنها وسيلة الوصول إلى الوعي، وضمانة تحديد الأهداف تحديداً صحيحاً، وضمانة تحقيق التفاعل الضروري اللازم لقيام الثورة وتطورها. وأساسها حرية الرأي والنقد والانتخاب، وهي قضايا جوهرية في الحزب وفي المجتمع أيضاً، وإن اتخذت أشكالاً مختلفة في كل منها.

وهو يقتضي خامساً، العمل على بناء قوّة تنظيمية صلبة ومتماسكة، وقادرة على استقطاب الطبقات الشعبية، وقادتها.

بغير ذلك تفشل الأحزاب، وتتحوّل إلى هوامش، وينتهي دورها التاريخي، ليبقى دورها اللحظي، الذي لا يعدو أن يكون دوراً تابعاً وانتهازياً، يماليء القوى البرجوازية بدل

أن يحاربها، ويقبل قيادة البرجوازية الصغيرة بدل أن يقودها، ويهرب من طرح قضايا الجماهير الأساسية، إلى الحديث عن قضايا هامشية.

وهذا يقتضي البحث في المبادئ التنظيمية من أجل إغناء العمل التنظيمي على ضوء تجربة طويلة قادت إلى نشوء إشكالات معقدة.

الفصل الثاني

حول الحياة الداخلية
والمركزية الديمقراطية

1- الآفاق الديمقراطية

كيف تعالج مشكلة الديمقراطية في التنظيم إذن؟ فالتجارب السابقة أسست التسلط والقمع، ولم تعطِ حلاً لهذه المشكلة، ولقد كان من أسباب ذلك مسألتين، وهما :

2- أن البلدان التي تحققت فيها الثورات، هي البلدان المتخلّفة عموماً، التي لم تشهد تجربة الثورة الديمقراطية البرجوازية، وظل التسلط والقمع (الاستبداد)، والعادات ما قبل الرأسمالية (البطركة) مكوّناً جوهرياً فيها.

2- إن الوعي لم يستطع تجاوز "العادات الاجتماعية"، فتسرّب القمع إلى داخل الأحزاب، وظل دور المثقفين هامشياً.

ولذلك فمشكلة الديمقراطية مشكلة معقدة، وهي تتعلق بالوعي أساساً، وإن كانت الضوابط والقوانين تسهم في بناء أسسها، إلا أن الوعي هو الذي يحافظ عليها ويطوّرها. أما التخلّف فيوجد كل مبررات وسبل إلغائها.

ولذلك فعلاجها مرتبط بتطور المجتمع عموماً، ولكنه مرتبط أساساً بالوعي، الوعي القادر على بناء تنظيم ديمقراطي حقيقة.

وعلينا أن نؤكد على أهمية الديمقراطية، لأنها حجر الزاوية في بناء الأحزاب الثورية، وفي انتصار الثورات، كذلك في تحقيق الاشتراكية، وبدونها يشوّه التطوّر، وتصبح الاشتراكية الحقة حلماً.

وإذا كانت الظروف الموضوعية معقدة، وبحاجة إلى جهد ووعي، فإن توفر الظروف الديمقراطية داخل الحزب يسهم في إيجاد الظروف الملائمة لحل كل الإشكالات بأفق ثوري، وبزخم كبير هو زخم الحزب كله، وزخم الجماهير الشعبية عموماً، بفضل الحوار الممكن والبحث العميق.

2- حول الحياة الداخلية والمركزية الديمقراطية

المركزية الديمقراطية ليست شعارات، ومواقف عامة، بل هي نهج يحكم الحياة الداخلية كلها، ينعكس في كل قضايا الحياة الداخلية، من اجتماع الخلية إلى المؤتمر العام، ومن مهمة العضو إلى مهمة القادة. ولذلك وإن كان لها أسسها العامة، فهي متداخلة في كل أسس الحياة الداخلية، وبالتالي علينا رؤية كل ذلك وفهمه.

وهذا ما جعل الموضوع مفصّل إلى حد معين، ويتطرق إلى قضايا مختلفة. وهي نظرة فيها شيء من الجدة، وهدفها إخراج مناقشة قضية هامة كقضية المركزية الديمقراطية من التناول النظري العام والضيّق، إلى النقاش الدقيق التفصيلي، لأن ذلك هو الذي يعطيها بعدها الحقيقي، ويرسي أسس تنظيم ثوري حقاً....

لماذا نناقش الموضوع ؟

قضية الحياة الداخلية من أعقد قضايا التنظيم، بل هي أعقدها على الإطلاق، لأنها تتعلق بعلاقات أفراد ومراتب وهيئات، ولأنها تجمع بين ديمقراطية واسعة، ومركزية مشدّدة، ولأنها تتعلق أيضاً بمستوى الوعي، وبالتركيب الاجتماعي، والعمل السري.

ولقد كانت قضية الحياة الداخلية مشكلة هامة من مشاكل الأحزاب والقوى الماركسية اللينينية، كما الأحزاب الأخرى، طيلة الحقب الماضية، منذ ظهور التنظيم اللينيني.

و"المركزية الديمقراطية" هي جوهر الحياة الداخلية، ولذلك كان من الضروري مناقشة معناها، وأسسها، لكي لا

نردّد جملة لا نعرف معناها بدقة، أو نتبنى قضية لم نحدَّد كنهها نحن، خصوصاً وأن معناها مختلف من قوّة ماركسية إلى أخرى، وأن تطبيقها أظهر إشكالات عديدة، وأنها أساساً طرحت بمفاهيمها العامة ولم يجرِ البحث فيها[4]، بما يسمح ببلورة موقف واضح ومحدّد منهاَ.

إن اختلاف معانيها والإشكالات التي أظهرتها، وكذلك عدم وجود بحث عميق فيها، يدفعنا لأن نحدَّد موقفاً محدّداً منها، وأن نحاول الاستفادة من كل التجارب، لكي نتلمس تصوّراً أكثر وضوحاً وأكثر دقة، لأننا أساساً ضد ترداد الجمل والشعارات دون فهمها، ودون تحديد رؤية واضحة فيها.

و"المركزية الديمقراطية" مصطلح يطلق على أسس الحياة الداخلية، التي تحدَّدت بإطارها العام منذ بداية القرن، ومارسها الحزب البلشفي، ثم مختلف الأحزاب الشيوعية، وتعتمد أساساً على آراء لينين التي كتبها منذ 1901، والتي تقوم على ضرورة وجود المركزية الصارمة، لكي يبقى الحزب ثورياً، وقادراً على مسك زمام الصراع الطبقي، كما على الديمقراطية الواسعة. كيف نوفّق بين هذا وذاك ؟ هذا هو السؤال الأساسي، وهو يقوم على معرفة الترابط الجدلي بين النقيضين (المركزية والديمقراطية)[48].

جوهر الموضوع

---

[4] أو على الأقل لم يجر البحث فيها في الوطن العربي.

[48] ربما كان في هذا التحديد خطأ، لأن نقيض المركزية هي الفوضى، والديمقراطية هي نفي النفي، ومفهوم المركزية الديمقراطية هو بالتحديد نفي النفي هذا.

إن جوهر الموضوع هو التناقض بين تبني الديمقراطية كنهج في السلوك والعمل، واعتبارها قضية هامة لكل عمل ثوري، ولتطور البشرية كلها، وبين "المركزية" كشكل عملي تحدَّده ظروف محدّدة هي ظروف الحفاظ على تماسك التنظيم ووحدته، وعلى قدرته على ضم العناصر الطليعية في المجتمع، وعلى دوره الطليعي، ودوره كهيئة أركان الثورة، وكذلك ظروف العمل السري في مواجهة قوى قادرة على السحق والتصفية، ولديها كل إمكانيات المواجهة، متفوّقة في القوّة ابتداء، وأيضاً لإختيار أشكال عمل تسهّل النشاط، وتحدَّد المهام والأدوار.....

وهذا التناقض هو جوهر الحياة الداخلية، وأسس حله هي ما سمي "المركزية الديمقراطية".

فإذا كان الأعضاء هم الذين يقررون البرنامج السياسي والنظام الداخلي من خلال المؤتمر العام، فإن التطبيق، وكذلك تحديد المواقف التكتيكية، تناط بهيئة قيادية وبالتالي تصبح هذه الهيئة هي "السلطة" الأساسية، القادرة على فعل "كل شي"، (كل شيء تقريباً). يساعدها على ذلك عوامل عدة ، منها أنها صاحبة الصلاحيات الأولى، وأنها المتحكمة في الترقية في المراتب، والفصل والمحاسبة. إنها السلطة حقيقية، والسلطة تمتلك كل شيء. وكل ذلك يؤهلها أن تغيّر مجرى العمل كله، وأن تخلق تنظيماً على صورتها ومثالها.

وعندها لا تكون هناك ديمقراطية، ولا مركزية ديمقراطية، بل سلطة بيروقراطية، تقوم على أساس تحكّم الهيئة العليا، وعلى فرض قراراتها وتصوّراتها. وبالتالي لا يكون هناك تنظيم ثوري، بل جهاز مشابه لأجهزة الدولة

القمعية. وعندها لا يكون هناك انتصار، لأن الذي ينتصر هو "النقيض" أي أحد طرفي التناقض في معادلة الصراع الطبقي، والحزب الذي يشبه جهاز الدول البيروقراطي، لا يستطيع أن يلعب دوراً ثورياً، بل يمكن أن يلعب دوراً إصلاحياً فقط، وبالتالي يفقد دوره الثوري سياسياً وعملياً، ليتبنى برنامجاً إصلاحياً، ويكتفي بالدور الإصلاحي عملياً.

فكيف نمسك بمعادلة التناقض، لكي نؤسس تنظيماً يتمتع بنهج ديمقراطي أصيل، ومركزية صارمة؟

ما هي المركزية الديمقراطية ؟

الأسس العامة

نطرح هنا الأسس العامة التي حكمت التجربة الماضية والتي طرحت منذ 1901، ولتحديد الإطار العام لهذا البحث وصولاً لبلورة مفهوم أكثر دقة ووضوحاً...

فالمركزية الديمقراطية تحوي جانبين هما :

الأول : المركزية – وهي تعني وحدانية البرنامج (البرنامج السياسي والنظام الداخلي)، ووحدانية الهيكل التنظيمي، أي وجود هيكل هرمي من القاعدة إلى القمة، كل مرتبة فيه تتبّع لمرتبة أعلى، لتخضع كلها لهيئة قيادية واحدة. "ولكن الحزب ليس مجموع منظماته وحسب، بل هو في الوقت نفسه النظام الأوحد لهذه المنظمات، هو اتحادها الشكلي في كل قوامه هيئات قيادية عليا ودنيا، وخضوع الأقلية للأكثرية، على أساس قرارات عملية إلزامية لجميع أعضاء الحزب..."[49]. ويؤكد لينين "إما

---

[49] ستالين : "أسس اللينينية"ار دمشق (دمشق) (ص140).

الآن (بعد المؤتمر الثاني للحزب)، فقد أصبحنا حزباً منظماً، وهذا يعني إنشاء سلطة، وجعل هيبة الأفكار هيبة للسلطة، وتأمين تبعية الهيئات الدنيا في الحزب للهيئات العليا"[50]، ويضيف أن الحزب هو "تقسيم العمل تحت قيادة مركز واحد"[51].

الثاني: الديمقراطية، وهي تعني حرية التعبير والرأي، وحق الاعتراض والنقد، وحق الترشيح والانتخاب، ومساواة الأعضاء في الحقوق والواجبات، وحق الأقلية في التعبير عن رأيها. وقبل ذلك فالديمقراطية نهج في الممارسة، بين أعضاء متساوين، تقوم العلاقة بينهم على الاقتناع (الالتزام الحر).

والديمقراطية هي أساس العلاقة وجوهرها، أما المركزية فشكل تطبيقها، ولسوف يبرز البحث التالي ذلك، وإذا خرجت عن ذلك تحوّلت إلى أحد اتجاهين، أما السلطة، أو الفوضى، فالاتجاه الأول يعني إلغاء القاعدة التنظيمية، وتكريس القيادة، وبالتالي إسقاط المساواة، وتسليط فئة على أخرى، والاتجاه الثاني يعني إلغاء التنظيم، "إن هذه الفوضوية المتعالية المتكبّرة هي، بصور خاصة من صفات النهيليستي الروسي. فإن منظمة الحزب تتراءى له كـ "فبركة" مخيفة، أما خضوع الجزء للكل والأقلية لأكثرية فهو في نظره "ضرب من العبودية"، أما تقسيم العمل تحت قيادة مركز واحد، فأمر يدفعه إلى إرساله صيحات مبكيات مضحكات، احتجاجاً على "تحويل الناس إلى

---

[50] لينين، خطوة إلى الأمام خطوتين إلى الوراء، نقلاً عن "أسس اللينينية" (ص140).

[51] نفس المصدر (ص141).

دواليب ونوابض"... وما أن تذكر أمامه قوانين تنظيم الحزب، حتى ترتسم على وجهه تكشيرة احتقار، ويتفضّل بملاحظة كلها ازدراء واستخفاف مؤادها أن من الممكن الاستغناء عن هذه القوانين بأجمعها.."[5].

إن الاتفاق الاختياري، بين عدد من النشطاء والطليعيين، يعني تكريس مبدأ الديمقراطية في العمل، لأن التطوع للعمل ينفي (أو يجب أن ينفي) مسألة تسلّط فئة على أخرى، أو تحكّم فئة في اتخاذ القرار، وهذه بديهية ضاعت في خضم الصراعات، وأكثر من ذلك يجري "تنظير" التسلط والقمع، وهذا إيغال في تكريس المركزية ونفي الديمقراطية. والاتفاق الاختياري بحاجة إلى العلاقات الديمقراطية، والنهج الديمقراطي حتماً.

مستلزمات تقتضيها المركزية الديمقراطية :

إن التأكيد على الديمقراطية الواسعة، أو على النهج الديمقراطي في ظل هيكلية مركزية، ينفي الصفة المطلقة للديمقراطية، ولكنه لا ينفي الديمقراطية ذاتها، لأن الهيكلية المركزية تضع حدوداً للعمل الديمقراطي، وهذه الحدود تدعم المركزية ولكنها لا تلغي الديمقراطية.

ولقد كانت هذه الحدود وسيلة تبرير التسلّط، كما يمكن أن تكون وسيلة إرساء حياة داخلية مركزية وديمقراطية معاً.

وهذه الحدود هي :

1- خضوع كل الأعضاء لقرارات المؤتمر.
2- خضوع الأقلية للأكثرية.

---

[5] نفس المصدر – ص141 : والنص للينين.

3- خضوع المراتب الأدنى للمراتب العليا.

إن إلغاء جوهر الحياة الداخلية، وهو التناقض بين الديمقراطية والمركزية، قاد إلى تحويل هذه الحدود إلى وسيلة قمع وتسلّط، إلى سيف يقطع رأس الأقلية، والمراتب الدنيا، وإلى مبرر لتأكيد التسلّط، و"المركزية" وسلطة القيادة.

كيف ؟

للإجابة على ذلك علينا أن نبدأ من التساؤل التالي :

لمن الأولوية في العمل التنظيمي للحوار أم للتنفيذ ؟ إن الإجابة على ذلك، توضِّح طبيعة الإشكال السابق، فما دامت الديمقراطية هي جوهر الحياة الداخلية، إذن فالحوار هو الأساس، لأن العمل التنظيمي يقوم على البحث والدراسة والعمل، وكلها أساسها الحوار، وحين يتم ذلك تأخذ العملية التنظيمية أبعادها، فعلى ضوء الحوار، تُتّخذ القرارات، وعلى ضوئه تتم الموافقة على قرارات المراتب الأعلى أو تُنقد، وعلى ضوئه أساساً يتم إقرار الوثائق الأساسية التي تحكم العمل التنظيمي لمرحلة محدّدة (قصيرة أو طويلة). وبعد ذلك تلتزم المراتب الأدنى بقرارات المراتب الأعلى، و تلتزم الأقلية برأي الأكثرية (مع حقها في تعميم رأيها والحوار فيه، حتى بعد اتخاذ القرارات) ويلتزم كل التنظيم برأي المؤتمر.

وحين يمنع الحوار، ويلغى النقد والاعتراض، ولا يسمح بحرية الرأي، يصبح الحديث عن "الخضوع" خدمة لهيمنة فئة أو فرد على الحزب، وتتحوّل القضايا "التقنية" إلى أولويات، وتسقط الأولويات الحقيقية. وعندها "يقف التنظيم على رأسه".

وهذه القضية توضِّح أيضاً، مدى أهمية الالتزام والانضباط، حيث حين تصبح الأولوية للتنفيذ، وهذه تحدث جزئياً في إطار العمل التنظيمي، في إطار الأعضاء، أو بشكل شامل، في خضم العمل الثوري وتصاعد النشاط الجماهيري، تكون الدعوة للحوار والنقاش ثرثرة. وهذا يوضِّح مدى ارتباط العملية التنظيمية بالخط الأساسي، كما يوضِّح نسبية الالتزام والانضباط، ونسبية الحوار.

حول الديمقراطية

إن الديمقراطية نهج في التعامل أساساً، ولذلك فمن الضروري أن تنعكس في حياة الحزب الداخلية. وإذا كانت الأنظمة الداخلية لكل الأحزاب تكفل الديمقراطية، وتوجد النصوص التي تساعد على تطبيقها إلى هذا الحد أو ذاك، فإن الالتزام بها يعتمد على مسألتين :

الأولى : ديمقراطية العضو ذاته، أي إكتسابه الوعي الديمقراطي الذي يسمح له بأن يتحاور ويناقش، وأن يتّبع أصول الديمقراطية، والثانية: تماسك بنية التنظيم وانتشار الوعي فيه، وبضمنه الوعي الديمقراطي، ووعي كل عضو لدوره.

ولكن إلى أي مدى تعطى النصوص الديمقراطية أبعادها ؟..

إن النصوص تتعلق بقضايا ثلاث هي :

1- ضرورة عقد المؤتمرات.
2- الاجتماعات.
3- النشرة الداخلية.

ولكل منها دوره الذي يسهم في تكريس النهج الديمقراطي، أو يجب أن يسهم في تكريس النهج الديمقراطي.

1- المؤتمرات: إنها الصيغة الأشمل للديمقراطية، فالتنظيم يخضع لقرارات المؤتمر العام الذي يعبِّر عن توجهات كل التنظيم، ومهامه واسعة تتمثل في إقرار الوثائق الأساسية التي تطرح إستراتيجية التنظيم السياسية الأساسية (التوجهات السياسية) التي تتعلق بظرف محدّد، وكذلك تقييم التجارب السابقة، والنقد والمحاسبة، وانتخاب هيئة قيادية، وحل التنظيم أو إدماجه.

وكلها قضايا هامة تتعلق بمصير التنظيم كله، وهي تعبِّر عن ممارسة ديمقراطية راقية، لأن مصير التنظيم يحدَّده أعضاؤه، بحرية واقتناع، وبعد مناقشات مستفيضة. إن القضايا الأساسية إذن تأتي من اتفاق أغلبية الأعضاء واقتناعهم (أو هكذا يفترض).

ومن المفترض أن تكون المؤتمرات هي عماد الحياة الداخلية، أساسها، وأساس المركزية الديمقراطية، لأنها وسيلة أن يلعب التنظيم كله، أو معظمه، دوراً مباشراً في رسم سياسة التنظيم وتعيين أهدافه، وتحديد طبيعته، وفي إختيار قادته إنها الهيئة الأساسية الأولى.

ولكي تبقى الديمقراطية، ويبقى التنظيم ديمقراطياً، يجب عقد المؤتمرات بانتظام دون تأخير أو تأجيل، كما يجب أن تجري حوارات واسعة تهيئة له.

ولكن تبقى المؤتمرات غير منعقدة بشكل دائم، بل تعقد كل سنة أو سنتين أو ثلاث أو خمس، حسب نصوص النظام الداخلي، وبالتالي (ينتهي) دور الأعضاء كمقرِّرين

لسياسة التنظيم، وكمشاركين مباشرة في تحديد المواقف التكتيكية، أو الإستراتيجية أحياناً.

ما هو الحل ؟...

أولاً : إن المؤتمرات هي الهيئات الأساسية في التنظيم، وبالتالي فهي المعنية بالقضايا المصيرية، أي بالأهداف الاستراتيجية، وباختيار القيادات، ولا يجوز أن يقوم بهذه المهام أية هيئة أخرى, فالقيادات ينتخبها المؤتمر ويُسقطها المؤتمر، والخط الإستراتيجي يحدِّده المؤتمر وعلى الهيئات الأخرى تنفيذه. وهذا يعني احترام الأغلبية، ومنع إحلال هيئة محل التنظيم، وإبقاء تقرير القضايا الأساسية للتنظيم كله وليس لهيئة فيه. وهذه قضية مقدسة، لا يجوز التنازل عنها، وانتفاؤها سبب في حدوث اختلال تنظيمي عام، كما أنها سبب كاف للانشقاق. فما دامت فئة تستطيع تعيين القيادات وتحديد الإستراتيجية، فإن بإمكانها إسقاط التنظيم الديمقراطي، والتحوّل إلى سلطة.

ثانياً: إن الأعضاء يجب أن يلعبوا دوراً في تقرير سياسة التنظيم، ضمن الهيكل التنظيمي، من خلال حياة داخلية ديمقراطية حقاً، وتحديد دقيق للمهام. وهذا ما يفضي إلى المسألة التالية كيف ؟

2- الاجتماعات : إن للخلايا اجتماعاتها، وهي تناقش قضايا متعدِّدة أهمها الخط السياسي والمواقف السياسية، والمهام ودور التنظيم اليومي .

إن مهمة الخلايا دائماً مناقشة الأحداث السياسية، وتحديد مواقف منها، أو مناقشة المواقف التي حدَّدتها الهيئات القيادية، وتقرير مدى الاتفاق أو الاختلاف معها.

من المفترض أن يكون قرار الهيئات القيادية هو انعكاس لموازين القوى داخل التنظيم حول القضايا السياسية المطروحة. كما أنه من الضروري أخذ آراء الأعضاء بعين الاعتبار بعد اتخاذ القرار (إذا أخذ قبل مناقشته في القاعدة)، بحيث يجري تثبيته أو تعديله أو تحديد موقف جديد في حال بروز مواقف مختلفة لدى الخلايا والهيئات الوسيطة. وبالتالي فالهيئة القيادية، هي ميزان حساس يلتقط آراء الأعضاء، ويقرِّر حسب توجُّه الأغلبية.

إن الحوار هو أساس الاجتماعات، أما التنفيذ فهو نتاج الحوارات، وليس سابقاً لها، إن روح الحوار هي روح الاجتماعات، وهي التي ترسي الثقة، كما تقود إلى اتخاذ قرارات مدروسة.

ولذلك فللاجتماعات دور في تكريس النهج الديمقراطي، وفي المساهمة في صياغة القرارات واتخاذ المواقف.

وإذا كانت المؤتمرات تناقش القضايا الأساسية، فإن الخلايا تناقش التكتيك، بمعنى الأحداث اليومية، والمهام المباشرة، في نطاق محدّد، هو نطاق عمل كل خلية، وتسهم في تحديد التوجهات فيها.كما أنها تناقش، وحسب ما ترى، كل القضايا الأساسية أيضاً، التي يمكن أن تتبلور في المؤتمرات.

3- النشرة الداخلية : وهي قضية مهمة من أجل تكريس الديمقراطية، من خلال تعميم آراء الأعضاء على كل التنظيم، وتعميم مواقف الأقلية، والنقد والتقييم. فهي مجال حوار في كل القضايا الأساسية، وهي صورة أخرى عن المؤتمر، وإن كانت تساهم بشكل غير مباشر في اتخاذ القرارات، أما المؤتمر فيبقى المقرر الأول. حيث أنه من

حق العضو أن يقول فيها ما يمكن أن يقوله في المؤتمر، في المناقشة والنقد والتقييم وتحديد المواقف و... إنها الصورة الأخرى للمؤتمر. ولذلك فهي مهمة ، وأساسية في الحياة الداخلية، وغيابها يعني تقييد الممارسة الديمقراطية.

إن التنظيم يحوي شكلين من أشكال الديمقراطية: المباشرة وممارستها تجري في المؤتمرات. وغير المباشرة، التي تتم في النشرة الداخلية وفي اجتماعات الخلايا واللجان، التي يجب أن تنعكس في سياسات الهيئات القيادية وفي قراراتها.

وكلما جرى التقيّد بذلك كان التنظيم ديمقراطياً، أما غيابها فيعني سيادة القمع، وتسلُّط هيئة، وتحكُّم الأقلية بمصير الأغلبية، والأقلية هنا القيادة.

مشاكل الممارسة (الروح العلمية)

تكمن أهمية التنظيم في تحويل الحوارات إلى قرارات ومواقف محدّدة، ولذلك فالحوار ليس مطلقاً، لأنه يهدف الوصول إلى قناعات محدّدة، وتحديد مواقف سياسية، وتعيين مهام، وتقييم تجارب. والروح العلمية تستلزم أن يكون للحوار حدود، وللمناقشة مدى، وأن تخرج الاجتماعات بقرارات محدّدة، لكي يجري تطبيقها فالتنظيم هو "شكل التوسط بين النظرية والممارسة" كما يقول لوكاش[53]. إنه "المختبر" الذي يحوّل "المواد الخام" إلى "مواد مصنعة" يجري تداولها.

---

(53) في التنظيم الثوري – ص18 – دار الطليعة الطبعة الرابعة.

والروح العلمية تقتضي تحديد الهيئات صاحبة الحق في اتخاذ القرارات، تحديد دور الخلايا واللجان، وهذا يُبرز أكثر من مشكلة، إضافة إلى أن العمل السري ووجود هرمية تنظيمية ومركزية، يظهر مشاكل عديدة، تمسّ الديمقراطية هذه المشاكل هي التالية :

أولاً : مشكلة المراتب : فإذا كان المؤتمر يعبِّر بصورة واضحة عن تساوي الأعضاء، مساواة تامة، كما يعبِّر عن "سقوط" المراتب كلها "مؤقتاً"، فإن الحياة الداخلية خارج المؤتمرات تفرض وجود مراتب وهيئات مختلفة، وهذا يفرض "تمايزاً" بين عضو وآخر، ويخلق فروقاً في التأثير في اتخاذ القرار السياسي المرتبة الأعلى "تلغي" قرارات المرتبة الأدنى، وهكذا ... وهذا يمركز القرار في أعلى هيئة، ويسمح بتأثير محدود من الهيئة الأدنى فقط.

وهذه مشكلة معقدة، لأن المساواة التي يتمتع بها الأعضاء جميعاً، تصبح لا مساواة واضحة. ويتكّون هيكل جديد، فيه القادة وهي الهيئة العليا، والوسطاء، أي الهيئات الرابطة، والمنفذون وهم قاعدة التنظيم، ويصبح هناك تنظيم بيروقراطي، مشابه تماماً لأجهزة الدولة، أي دولة، ... وحينها يصبح الحديث عن الديمقراطية أمراً مثالياً. وهذه مشكلة أولى خطيرة إذا لم تفهم بشكل صحيح ضمن العملية التنظيمية كلها.

ثانياً : مشكلة السرّية : إن العمل السرّي يفرض نمطاً من العمل يقتضي وجود الخلايا الضيقة، والحوارات المحدّدة. وصعوبة الخلايا الضيقة، والحوارات المحدّدة، وصعوبة عقد المؤتمرات (نسبياً)، وكل ذلك يزيد من "المركزة"، و"يقنن" الحوارات، ويحد من التفاعل، ويبرز

الميل لوجود قادة ومنفذين، وكل ذلك يعيد القرار إلى الهيئة العليا، بشكل ما، ويحدّ من دور التنظيم.

ثالثاً : مشكلة إتخاذ القرار :

إن مقتضيات العمل التنظيمي، ومواجهة المشكلة التنظيمية، والتطورات السياسية، والمواقف، تفرض كلها مواكبة تنظيمية، وسرعة في اتخاذ القرارات. ولذلك فإن الهيئة "المعنية" هي الهيئة العليا، قليلة العدد، القادرة على الحركة، والعارفة بأمور التنظيم، والمنتخبة لهذه المهمة.

إن الهيئة العليا هي التي تتعامل مع الأحداث مباشرة، أما الهيئات الأخرى، فتنفذ قرارات الهيئة العليا.

رابعاً : مشكلة الوعي :

إن تفاوت الوعي يفرض أدواراً مختلفة من عضو لآخر، ويجعل قدرات الأعضاء متفاوتة، وبالتالي فتأثير كل منهم مختلف، ومقدرته على صياغة القرار والتأثير فيه متباينة، ومعرفته بمهامه قليلة، ودوره محدود.

خامساً : مشكلة الترقية :

إن الهيئات العليا هي المعنية بمشكلة الترقية، ونقل الأعضاء من مرتبة إلى أخرى، وهذا يجعل دور الأعضاء الجدد ضعيفاً، ويجعل دور الهيئات الأعلى أكبر من دور الخلايا القاعدية، ويخلق نوعاً من علاقات التبعية إذا لم تتوفر الديمقراطية الحقة.

سادساً : مشكلة التربية :

وهي دور الهيئات العليا في التأثير على مسار نمو الأعضاء وتطورهم، وبالتالي التحكم في دورهم في صياغة القرار السياسي.

سابعاً : مشكلة الأقدمية :

حيث أنه كلما امتد عمر العضو امتلك مقدرة أكبر في التأثير، وحاز على معلومات أوسع، وهذا يؤهله لأن يلعب دوراً أكبر من العضو الجديد، خصوصاً فيما يتعلق بالمراتب القيادية، لتصبح بالتالي قيادة تاريخية.

ثامناً : مشكلة التخلف :

وهي طبيعة بنية العضو، وتحديداً الهيئات القيادية، إن التخلف يقود إلى القمع، ومنع الحوار، وتحريم النقد والاعتراض، ومحاولة تركيز السلطات، وتوسيع المهام، وإلغاء الآخرين، وإقامة علاقات التبعية، تكوين والازلام والمريدين.

كل هذه المشاكل معقدة. سببها الأساسي طبيعة الهيكل المركزي. ورغم أنها كذلك، فإنه يجب البحث عن سبل الحد من تأثيرها، وتكريس النهج الديمقراطي، وهذا ممكن لأن تأثيرها ينتهي ضمن إطار ديمقراطي، وحياة سليمة، تقوم على الحوار والنقد، و على المساواة، ومعرفة كل عضو بمهامه وحقوقه ودوره.

نظرية الحقوق

ولكي تكون الديمقراطية منسجمة، وتصبح جزءاً من حياة التنظيم الداخلية، من الضروري معرفة حقوق الأعضاء، وحقوق الهيئات، وكذلك حقوق الأقلية، وحقوق المراتب الأدنى. والتمسك بحقوق هؤلاء يسمح بتوفير جو ديمقراطي، ويحدّ من تسلُّط هيئة على أخرى، وفئة على التنظيم. لأن الحقوق مقدسة، وهي ضمانة سيادة المساواة

في التنظيم، وبين المراتب المختلفة، ويضمن بقاء الهيكل التنظيمي إطاراً عاماً للحوار والنقاش والنقد، ويحوّل المراتب إلى شكل من أشكال "تسيير" العمل، لا لخلق فئة أدنى من أخرى، وفرد من آخر، ولا فئة تابعة لأخرى، وفرد لآخر.

إن التمسك بالحقوق هو الذي يمنع تضخُّيم صلاحيات هيئة على حساب أخرى، وفرد على حساب الآخرين، ويضمن حقوق الأقلية.

أولاً : حقوق الأعضاء :

إن للأعضاء حقوقاً أساسية، غالباً ما تنص عليها الأنظمة الداخلية، وهي حقوق تتعلّق بقضايا أساسية تعتبر من مقتضيات وجودهم في التنظيم، ومنها جزء يتعلق بحقوقهم الديمقراطية، وهي التالي:

1- المساواة الكاملة بين الأعضاء.
2- حرية المناقشة والحوار والانتقاد.
3- حق الترشيح والانتخاب.
4- حق الدفاع عن النفس في حال التعرض لعقوبة، وحق الاستئناف.

وهي حقوق تمنع تحوّل الأعضاء إلى منفذين، والقادة إلى "حكّام"، بل تفرض الاحتكام إلى الحوار، وإلى احترام النقد.

ثانياً : حقوق الهيئات.

إن للهيئات وضعاً اعتبارياً، فهي حلقات أساسية في العمل التنظيمي، ولها مهامها وحقوقها، والمركزية الديمقراطية تعطي حقوقاً لكل الهيئات، ولا تحصرها في الهيئة العليا. وإذا كان للتنظيم مهام عامة، فإن لكل هيئة

مهامها المحدّدة. وهذا يعني إعطاء سلطة القرار لكل هيئة ضمن اختصاصاتها ومهامها. وبالتالي فإن العمل التنظيمي يقوم على أساس وحدة القرار العام، ولا مركزية القرارات المتعلقة بالظروف المحدّدة.

إن الهيئات مفاصل أساسية لها دورها الهام وصلاحياتها، ووجود الهرمية التنظيمية لا يلغي هذه الصلاحيات ولا ذلك الدور، بل يجعل الصلاحيات نسبية، وكذلك سلطة اتخاذ القرار، وبالتالي يمنع تمركز السلطات.

ثالثاً : حقوق المراتب الدنيا :

إن الهيكل كلٌّ متماسك، ولكل المراتب حقوق متساوية، وإذا كانت واضحة حقوق المراتب العليا – وتحديداً اللجنة المركزية أو المكتب السياسي – وتتضخم كثيراً في كل الأحزاب لتلغي كل المراتب الأخرى، كان ضرورياً التأكيد على حقوق المراتب الدنيا، والتأكيد أن هناك توزيعاً في المهام يمنع تركيزها، لكي يبقي التنظيم قائماً على رجليه.

ماذا يعني ذلك ؟

أ- أن يؤخذ بآرائها دائماً، و هذا يعني أن تأخذ الهيئات القيادية آراء المراتب الأدنى حين أقدامها على اتخاذ أي قرار أساسي، وهذا يستتبع آلية محدّدة.

ب- أن تسجل آراءها حول كل القرارات والتعاميم والنشرات والتوجهات.

ت- حقها في اتخاذ القرارات ضمن مسؤولياتها.

رابعاً : حقوق الأقلية :

وإذا كانت القضايا السابقة تعتبر قضايا متفق عليها – إلى حد ما – وترد في نصوص الأنظمة الداخلية عموماً، كلها أو بعضها، فإن حقوق الأقلية تغيب عن معظم

النصوص، ولا تناقش إلا لماماً، والقوى التروتسكية هي أكثر القوى التي توليها اهتماماً، بينما يعتبر الخط الستاليني الحديث عن حقوق الأقلية هرطقة...

وتعيين حقوق الأقلية يعطي الديمقراطية بعداً هاماً، ويضمن صراعاً ديمقراطياً وفق ظروف مواتية لكل أطراف الصراع، فلا تخوض الأقلية الصراع الديمقراطي وهي موسومة بالانشقاق والتكتل، الذي يؤسس الميل لسحقها، لأن التكتل محرّم، والانشقاق جريمة !!

من هي الأقلية ؟

إنها أولاً المجموعة التي تعارض موقفاً محدّداً، أو قراراً معيناً، وهي ثانياً المجموعة التي تطرح تصوّراً (سياسياً أو تنظيمياً أو علمياً أو ثقافياً...) ولا يحظى بأن أغلبية الأصوات. وهي ثالثاً المجموعة التي تتبلور من خلال الحوار لتمثّل موقفاً موحداً لا يحظى بالأكثرية.

ولذلك فإن وجود أقلية يفترض وجود فكرة محدّدة متبلورة يطرحها بعض الأعضاء، وقد تكون الفكرة موقفاً تنظيمياً أو تصوّراً نظرياً، أو قضية سياسية، وقد تكون عميقة إلى حد المساس بالبنية الأساسية للتنظيم، أو بسيطة تتعلق بتكتيك محدّد، أو موقف سياسي معين.ما هي حقوقها ؟

أ- أن تعمم آراء الأقلية في التنظيم لكي يضطلع عليها كل الأعضاء.

ب- أن تمثل في الهيئات بنسب محدّدة تعبِّر عن قوّة الأقلية أو ضعفها.

ت- أن توجد أسس التنسيق بين أفرادها، وخصوصاً في المؤتمرات، وبما لا يخل بالهيكل التنظيمي.

ث- أن لا تعاقب نتيجة مواقفها، أو تُفصل، ومحاسبة الجهات التي تلجأ إلى ذلك.

ج- أن تنشر آراؤها في المنابر العلنية.

إن المركزية الديمقراطية بقدر ما تشدّد على أهمية المركز وعلى "مركزة" القرار، بقدر ما تشدد أيضاً على دور كل الهيئات، وعلى وجود كل الآراء. وهذا يعطي لها. حقوقاً ثابتة لا يجوز الإخلال بها، وقوّة هذه الحقوق هي نفس قوّة حقوق الهيئات العليا. والقوّة نابعة من الإتفاق الإختياري على العمل المشترك، انطلاقاً من المساواة التامة في الحقوق والواجبات. ذلك أن تقسيم العمل لا يعطي امتيازاً لفرد على آخر، بل أنه يزيد من أعباء الفرد.

إن الحقوق قضايا ثابتة. وإذا كان الاختلاط في العمل التنظيمي، وضعف الوعي الذي يقود إلى عجز في تحديد المهام وفهم أسس العمل الديمقراطي، يقودان إلى تجاوزها، فإن التمسك بها أمر ضروري.

دور القادة

ومن القضايا الهامة في مسألة المركزية الديمقراطية قضية القادة، فهم قمة الهرم وهم الفئة (المقرِّرة) وهم (الأقدار) و«الأكثر اضطلاعاً»، والإقدام، وهم (المركز). وبالتالي، إنهم الثقل الأساسي الذي يرسو في القاع، لكي يظل التنظيم معلقاً في الهواء. وهم الفئة التي تبني تنظيماً على صورتها ومثالها. وتقيم سلطة مطلقة تحوّل الآخرين إلى منفذين وأدوات. وقد أبرزت التجربة التنظيمية الماضية، كل ذلك.

فما هو دور القادة ؟ ما هي مهامهم ؟ هل هم سلطة تقرِّر ما تشاء وتعيث فساداً كما تريد في التنظيم ؟ أم أنهم يمارسون على أساس موازين القوى في التنظيم ؟ وعلى أساس توجهات الأكثرية وهنا يكون دورهم "تنفيذياً" لأنه "يقرِّر" ما قرَّرته الأكثرية، أي تصيغ رأي الأكثرية في صيغة قرار يصدر باسم الهيئة العليا؟

إن الرؤية الثانية هي التي تمنع تحوّل أية هيئة قيادية إلى مركز قوّة، وتجعل التوجهات القاعدية هي أساس العمل. وكما تجعل لنشاط الأغلبية والأقلية معنى ديمقراطياً حقيقياً. ويبعد القضية عن قضية فرض رأي محدّد، بل تعطي للصراع الديمقراطي أبعاده الحقيقية.إن الطبقة البرجوازية هي التي تحكم في الولايات المتحدة مثلاً، وداخلها صراع بين أقلية وأغلبية، وموازين القوى بينها هي التي تحدَّد من هو رئيس الجمهورية، وأي الحزبين هو الذي يحكم. وهذا مثل هام تمارس فيه قوّة معادية للتقدم صورة ديمقراطية من أجل خدمة مصلحتها، والصورة الديمقراطية هي التي تعنينا لأنها تؤشر لقضية هامة، وهي أن الثقل الأساسي هو للطبقة، وهي التي تقرِّر من يقودها.

أما في الأنظمة الدكتاتورية فالفرد يحكم باسم طبقة ضعيفة الدور، ولذلك ينوب عنها، ويقرِّر بدلاً منها، وهي لا تستطيع تغييره، إلا بالصراع الدموي، ولتفرض ديكتاتوراً آخر.

ما نريد نحن ؟

إن المثالين يوضِّحان صورتين متناقضتين، تخدم كل منها طبقة محدّدة (ربما). وهما يوضِّحان الجهة التي تمسك زمام الأمور، فالديمقراطية تربطها بطبقة لها

مصالحها العامة ولكنها تقرِّر قيادة، حسب قوّة الفئات المختلفة فيها (الأقلية والأكثرية). أما القمع فيقوم على أساس سلطة الفرد، ليقرِّر مصلحة الطبقة (وهو منها)، وفي الغالب تأتي كل أعماله ضدها (وضد نفسه).

وهذا يعيد طرح الموضوع ذاته، هل القيادة هي التي تخلق تنظيماً على صورتها ومثالها، أم التنظيم هو الذي يوجد قادته ؟ آخذين بعين الاعتبار كل المشاكل المناقشة سابقاً، لأنه من المفترض حين يتكوّن التنظيم أن تحكمه آلية داخلية، تصبح أقوى من تأثير الفرد أو الهيئات، وهو بذلك فقط يصبح تنظيماً ديمقراطياً متماسكاً صلباً.

إن المثال الأمريكي يوضِّح أن الثقل الأساسي هو للطبقة، أما السلطة فتابعة لها، والمثال الآخر يوضِّح أن الثقل الأساسي هو بيد فئة، وبالتالي فالطبقة "تابعة" لها.

وفي التنظيم كذلك يجب دراسة موقع الثقل الأساسي : في مجموع التنظيم، أم في القيادة ؟

ولكي يبقى الثقل الأساسي لمجموع التنظيم، ناقشنا سابقاً قضايا أساسية تحدِّد دور الأفراد والهيئات وقوانين العمل الديمقراطي، ونضيف الآن جانباً يتعلق بدور الهيئات القيادية. وتحديداً اللجنة المركزية، والمكتب السياسي والأمين العام.

أولاً : اللجنة المركزية

إنها الهيئة القيادية الأساسية في غياب المؤتمر، ولكن هذه الصفة لا تخوّلها حق إلغاء المؤتمر كهيئة معنوية لها مهامها، وكهيئة قيادية أولى، وهي تكمل المؤتمر ولا تحل محله في أي حال من الأحوال.ولذلك فإن مهامها مكمّلة لمهام المؤتمر، وتأكيد ذلك هام لأنه يحدِّد الحدود الفاصلة

بين دور الهيئتين ومدى صلاحيات كل منهما. فالمؤتمر باعتباره يمثل كل التنظيم له الصلاحيات الواسعة، وكل القضايا الهامة التي تتعلق بمصير التنظيم ومهامه وبرنامجه و أسس عمله، وهيئاته القيادية. أما اللجنة المركزية باعتبارها هيئة منتخبة من قبل عموم التنظيم فإن دورها يتعلق برسم التكتيك المناسب للعمل، التكتيك السياسي التنظيمي والعسكري والنقابي...إلخ. وبالتالي فهي معنية بتطبيق مقررات المؤتمر فقط، ووضع الخطط العملية الكفيلة بذلك، ومركزة عمل التنظيم. وهي تحدَّد التكتيك بناء على توجهات الخلايا التنظيمية، وليست بمعزل عنها.

وهذا يعني أن ليس من صلاحياتها تغيير أو تعديل خط التنظيم العام، ولا تعيين قيادته الأساسية ولا تحديد مصيره.

إن تلاعبها بعقد المؤتمرات، وفي تعيين القادة، وفي إقرار برامج استراتيجية، يضخم صلاحياتها، ويلغي دور المراتب المختلفة دونها، كما يلغي دور المؤتمر، وهذا يعني تحوّلها إلى سلطة.

ثانياً : المكتب السياسي

إنه هيئة تنفيذية، تنتخبها اللجنة المركزية لتسيير الأعمال في فترة ما بين الاجتماعات. وهو في الغالب يتابع مقررات اللجنة المركزية والمؤتمر، ويحرص على تطبيقها، دون أن يستطيع تحديد موقف خارج توجهاتها. كما أنه ينسِّق عمل اللجان التي تقوم ببعض مهام اللجنة المركزية في غيابها.

والتأكيد على أنه هيئة تنفيذية مهم، لأنه يمنع تحوّله إلى سلطة مقررة تلغي اللجنة المركزية، أو يحوِّلها إلى مكمل له.

ثالثاً : الأمين العام

وهو موقع اعتباري ليس إلا، مهمته تمثيل التنظيم لدى القوى الأخرى، وإصدار البيانات (ويحدَّد ذلك بالاتفاق مع المكتب السياسي) وفق توجهات اللجنة المركزية، وإرساله البرقيات... وهو غير مخوّل في اتخاذ أي من القرارات السياسية أو التنظيمية أو العسكرية أو النقابية... وكل ذلك يحدَّد مهام كل الهيئات ودورها، ويضع الحدود التي تعمل فيها. إن تحديد المهام ضروري، لكي لا تستحوذ هيئة على مهام الهيئات الأخرى، ولكي يعرف كل عضو دوره. ولكي تسقط "النظرية" السائدة التي تعطي صلاحيات مطلقة لهيئة محدَّدة أو لشخص محدّد.

ومن الواضح أننا ناقشنا في هذه الفقرة والفقرة السابقة الصيغة السائدة لدى هذه الأحزاب، رغم أنها ليست بالضرورة الصيغة المناسبة في وقت معين وظرف معين، مع الإشارة إلى أنها تبلورت في ظروف عمل سياسي علني، وأنها أكثر ما تناسب العمل العلني. لهذا من المناسب التأكيد على أهمية اللجان التي تتابع العمل المركزي، لأن ظروف العمل الثوري لا تستوعبها بالضرورة. وبذلك يبقى دور اللجنة المركزية هو الأساسي.

نظام التقارير

والمركزية الديمقراطية تقوم على أساس تبادل الآراء بين مختلف المراتب، لكي تأتي القرارات نتاج تفاعلها كلها، وبالتالي لتعبِّر عن موقف الأغلبية فيها، حتى وإن كان يتعارض مع موقف اللجنة المركزية، لأن مهمة اللجنة المركزية – كما جرى الحديث سابقاً – إقرار المواقف السياسية والتوجهات التنظيمية و.. إلخ، وفق توجّه الأغلبية في التنظيم.

وهذا يستلزم نظام تقارير دقيق. فالمراتب الدنيا يجب أن ترفع تقارير منتظمة عن مواقفها السياسية، وتوجهاتها التنظيمية ورؤيتها للتحالفات، وعلى المراتب القيادية أخذ كل ذلك بعين الاعتبار. والمراتب القيادية يجب أن تعمم آراءها داخلياً للحوار حولها، أو لإبداء الملاحظات فيها قبل أن تتَّخذ أي قرار في أي من القضايا.

وعلى كل عضو، كل خلية، وهيئة أن تحرص على إبلاغ موقفها للهيئات القيادية، وأن تراقب مدى استجابة هذه الهيئات لرأيها.

حول المركزية

إن دور التنظيم السياسي، وخوضه النضال، يفرض اتخاذ القرارات، ولذلك يبقى من حق الهيئات القيادية اتخاذ القرارات وإلزام المراتب الأدنى بها، في حال الظروف الطارئة فقط، ويستتبع ذلك نقاشاً حولها، يقرِّر على ضوئه صوابية أو خطأ هذه القرارات.

أهمية الوعي

ويبقى للوعي أهمية كبيرة وأساسية. الوعي العام المرتبط بسعة الأفق، والوعي الديمقراطي، الوعي الذي يعطي للديمقراطية حقها النظري والعملي، ويحدَّد طبيعتها، لكي لا تظل طلسماً يجري الحديث عنه دون فهم كنهه، ودون التمسك به في الممارسة.

إن قضية الديمقراطية غائبة في النظرية الماركسية عموماً، وسبب غيابها هو أن ماركس جاء في مرحلة حققت البرجوازية فيها تطوراً ديمقراطياً كبيراً، وبالتالي اعتبرها حقيقة واقعة، لا قضية "حلم" يجب طرحه(*). لكن الماركسية حينما إنتقلت إلى البلدان المتخلفة، وحين أبانت البرجوازية عن وجهها الاستبدادي، لم تحمل الماركسية معها إنجاز البرجوازية الكبير، قضية الديمقراطية، وهي لم تحمله لسببين أساسيين هما :

الأول: أن ماركس وإنجلز لم يبحثا بها، وبالتالي لم يحدَّدا تصوّرهما لها، حيث ظلت غير "منظرة"، فخلت النصوص الماركسية من الحديث عنها، إلا لماماً.

الثاني : إن الماركسيين اللاحقين فصلوا فصلاً تعسفياً بين النظرية الماركسية والأفكار البرجوازية السابقة لها، فلم يروا موقع النظرية الماركسية في التطور التاريخي، ولما كانت الماركسية ضد البرجوازية نبذوا كل المفاهيم البرجوازية بما فيها قضية الديمقراطية.

(*) هذه فكرة ليست دقيقة، حيث حمل ماركس هدف الديمقراطية ضد برجوازية كانت إستبدادية (ملاحظة الطبعة الثالثة)

ولقد حاول لينين بلورة مفهوم لها، لكن الدراسات توقفت بعده. وكان هذا النقص سبباً في بروز القمع والتسلط والفردية.

والمركزية الديمقراطية بحاجة إلى وعي ديمقراطي، ولأعضاء ملتزمين، التزاماً صادقاً بقضية الديمقراطية، وبحق كل عضو في إبداء رأيه، وفي النقد والاعتراض. وكذلك في معرفة كل عضو بمهامه ودوره، وتمسكه بهذه المهام وهذا الدور تمسكاً مطلقاً، سواء من ناحية عدم التعدي على مهام الآخرين، أو من ناحية عدم السماح للآخرين بسلبه إياها.

ولذلك من الضروري أولاً تحديد تصوّر لقضية الديمقراطية ضمن النظرية الماركسية، لأن ذلك يساعد في بلورة قناعات الأعضاء، في الاتجاه الديمقراطي، ومن الضروري ثانياً تطوير الوعي وامتلاك ناصية التحليل العلمي، لأن ذلك يساهم في منع القمع وسيادة منطق الحوار.

حول المركزية الديمقراطية

بعد كل ذلك كيف تبقى المركزية شكلاً والديمقراطية جوهراً في الحياة الداخلية ؟ ولا تُسقط الهرمية المركزية وما يترتب عنها من إجراءات، الديمقراطية ؟

هذا ما هو بحاجة لتأكيد. إن الديمقراطية هي جوهر الحياة الداخلية، ولذلك تطبيقاته وأسسه التي يجب التمسُّك بها، والتي تمَّ عرضها في الصفحات السابقة.

والذي يعطي للديمقراطية معناها الحقيقي، ويحوّل المركزية إلى شكل، هو الاتفاق على القضايا الاستراتيجية

الأساسية، إن برنامج النضال ليس قضية آنية يمكن حسمها في اجتماع أو مؤتمر، بل قضية بحاجة إلى حوار عميق، وبحث مستفيض في الحزب وخارجه. والحوار والبحث هما اللذان يحدَّدان "التخوم" كما يقول لينين، أي يحدَّدان نقاط اللقاء ونقاط الاختلاف، وهما اللذان يرسيان الثقة بين مجموع الأعضاء ويجعلان اختيار القيادة نابعاً من ثقة حقيقية، وتفهُّم لتوجّهاتها ونهجها.

أما التكتيك المرتبط بالمواقف السياسية وبالإجراءات العملية المحدّدة، فيكون ليس ذا أهمية كبيرة إذا ما توفر الوضوح في القضايا الاستراتيجية، والثقة في القيادة. ورغم ذلك فإنه يخضع لأسس معينة أيضاً، أولها أن المواقف لا تُأخذ إلا بعد حوار عام وفق الأساليب المتاحة، وتقرِّر الأكثرية رأيها، وثانياً إذا ما إتخذت الهيئة القيادية موقفاً معيناً يطلب رأي كل الهيئات والأعضاء فيه، لتقرير ما إذا كان صحيحاً أم لا، وثالثاً، إن لكل هيئة قدر من "الاستقلالية" في نطاق وضعها. ورابعاً أن الحوار هو أساس الحياة الداخلية، ولذلك تُطرح كل القضايا السياسية والعملية التنظيمية للحوار دائماً وتحدَّد المواقف منها في كل الخلايا والهيئات.

وحين تكون القضايا السياسية أو التنظيمية أو العملية ذات مساس بالاستراتيجية، فإن تحديد موقف منها يجب أن يرتبط بالأكثرية في التنظيم كله، أي تُطرح للحوار وتحديد الواقف، لكي يكون القرار معبِّراً عن كل التنظيم، وحين تأخذ الهيئة القيادية قراراً تخضع للمحاسبة.

وتبقى المشكلة التنظيمية مشكلة كبيرة، كما يبقى التناقض قائماً، بين المساواة وعدم المساواة، بين الإرادة

الفردية والإرادة الجماعية، وبين المركزية والديمقراطية وحل هذا التناقض بشكل صحيح هو الذي يطور تماسك التنظيم، ويعزِّز الثقة الداخلية، وما طرحته هنا أفكار تحاول الإجابة على ذلك.

4- ماذا تعني حرية الرأي ؟ وكيف تمارس ؟

إن التأكيد على مبدأ حرية الرأي ليس تأكيداً نظرياً فقط، بل هو بشكل أساسي تأكيد عمليٌّ يرتبط بقناعة نظرية، قناعة تنطلق من الاعتراف باختلاف الآراء، وبأن الاختلاف ليس شيئاً طارئاً بل هو القانون الأساسي. وبالتالي فبروز أفكار مختلفة متناقضة كلياً أو جزئياً لا يدعو للريبة والشك وإلى تحكيم عدم الثقة، ولا إلى فرض فكرة معينة فرضاً تعسفياً، لأن ذلك يعني تأكيد تسلُّط فرد أو فئة، وتحريم الديمقراطية من جهة، ومن جهة أخرى محاولة فرض فكرة غير ناضجة وغير مستوعبة، ليس على الصعيد الذاتي فيما يتعلق بفرد أو مجموعة أفراد، وإنما في مجمل التنظيم. إن التناقض حتمي في الأفكار، كما هو حتمي في المجتمع، لارتباطه بالطبقات الاجتماعية وبالفئات داخل هذه الطبقات من جهة، وبالوعي من جهة ثانية، وبقدرة الاستيعاب لدى مختلف الأفراد، سواء الناتج عن القدرة ذاتها أو عن توفر المعلومات من جهة ثالثة.

إذن فاختلاف الأفكار والآراء ذو طابع موضوعي، وإن كان للذات دور فهي ليست الأساس، إن العوامل الموضوعية لها قصب السبق.

وإذا كان اختلاف الآراء في المجتمع البرجوازي ناتجاً عن وجود طبقات عديدة، لكل منها منهجها وأفكارها، فهو في داخل الطبقة الواحدة أمر حتمي، لتناقضات المصالح

ضمن إطار الطبقة الواحدة، ولاختلاف الوعي والتجربة. كما أنه داخل الحزب الواحد أمر حتمي أيضاً، لأسباب أهمها:

(1) وجود فئات من طبقات مختلفة، فالعمال والفلاحون والمثقفون، بشكل أساسي، يكوّنون بنية الحزب.

(2) وجود فئات داخل كل طبقة، تُبرِز داخلها أفكار متعارضة أحياناً.

(3) التخلف والوعي في كل طبقة اجتماعية، وبين كل فئة فيها، وداخل التنظيم.

لا نريد الإطالة في بحث هذه المسائل، رغم أهميتها، ورغم أنه يعترضها لبس كبير، لمفاهيم برزت في تفسير الاشتراكية، والطبقة العاملة، ودورها، واختلافها عن المرحلة البرجوازية، ليصبح البديل عن اختلاف الأفكار في المرحلة البرجوازية، "انسجامها" في الحزب الاشتراكي والمرحلة الاشتراكية. وهذا لا يعني أن ليس هناك فرقاً بين المرحلتين، بل هناك فرق جذري. فالمرحلة البرجوازية تتمثل في حكم طبقة لطبقات أخرى، وهو ما يبرز اختلافاً واضحاً في الأفكار، نتيجة وجود الطبقات ذاتها، لكنه في المرحلة الاشتراكية ليس كذلك، فهنالك حكم طبقة تمثل الجزء الأكبر من المجتمع لذاتها وللطبقات الأخرى. وبالتالي من المفترض أن يكون هناك تناغم "وانسجام" بين الأفكار في البنى الفوقية، والبنى التحتية. ولكن ذلك لا ينفي الاختلاف، فالاختلاف نابع من وجود الأفكار البرجوازية بعد سقوط البرجوازية، لأن إنهزام الطبقة لا يعني هزيمة أفكارها. وأفكار الطبقات السائدة طيلة العصور تُمسي جزءاً من التراث والتقاليد ومن "وعي" الطبقات

الشعبية. وكذلك وجود الأفكار البرجوازية الصغيرة وهي وأن أصبح للطبقة العاملة دور، يبقى للبرجوازية الصغيرة دور كبير نتيجة إعتماد المجتمع ولفترات طويلة، بعد تصفية الرأسمالية على الإنتاج البسيط (التجار، الزراعة، والصناعة). وكذلك فأفكار الطبقة العاملة، ليس باعتبارها أفكاراً كتبها أفراد، بل على أساس وعي هذه الأفكار من قبل الطبقة العاملة ، وتحوّلها إلى تقليد تتمَّسك به، تصبح جزءاً من حياتها، لازالت رجراجة لبساطة تجربتها، وشمول نظريتها، وبالتالي فهي لم تبلغ بعد مرحلة (الوعي) الحقيقي. فالطبقة العاملة تبقى لمراحل طويلة، حتى بعد تسلمها السلطة، محدودة الوعي، وهذه المحدودية في الوعي ناتجة عن اختلاط أفكار البرجوازية والإقطاعية والقبلية والدينية. وكذلك من ضعف تجربتها وأولية التطور الاقتصادي ضمن تركيبة هي قائدتها.

وبذا يكون الانسجام لديها محدوداً. وتفسيرها للمجتمع والتقدم، ليس واحداً. ورؤيتها للمستقبل أيضاً ليست واحدة. وإن كان ذلك غيره في المرحلة البرجوازية، لأن ميزان القوى الطبقي أصبح لمصلحتها وليس في مصلحة البرجوازية.

ثم إن الحياة ستظل صراعاً بين القديم والجديد، بين الماضي والمستقبل، بين الواقع والمطامح.. وإن اختلفت طبيعته.

والتعمُّق في دراسة المجتمعات والطبقات والأحزاب، يبرز هذه الحقيقة. إن الاختلاف هو القانون الأساسي، ويصبح غير ذلك في حالة واحدة، وهي استيعاب الطبقة العاملة لمنهجها المادي الجدلي (وإن اتخذ الصراع شكلاً

جديداً)، وهو الآن مطروح على طلائعها أولاً. ومسألة استيعابها لمنهجها بحاجة لفعل تاريخي، ونضال شاق وتحوّل حضاري طويل.

إننا حين نطرح مبدأ حرية الرأي نقرنها بوجود الاختلاف والتناقض، وإن كان هنا مقروناً بالاتفاق على الخط النظري والسياسي والتنظيمي، الذي هو حجر الزاوية في العمل الثوري، وهو الأرضية التي يُبنى عليها العمل الثوري بمجمله، بما يحويه من تناقض واختلاف من جهة، واتفاق وانسجام من جهة أخرى...

فالخط النظري، وإن حدَّد المنهج وأقرَّ مسألة الاتفاق عليه، فإن الممارسة العملية تبرز الاختلاف فيه، وهي مسألة تتعلق بفهمنا للمنهج أساساً، لأننا ضد الجمود في المنهج، وضد تحويله إلى شعارات وكليشيهات.

والخط السياسي، وإن حدَّد الخطوط العامة لمرحلة تاريخية، فهو لا يحدَّد التطورات السياسية التي نعيشها يومياً، والتي تفرض علينا مواقف سياسية، قد نختلف فيها وقد نتفق. هذه المواقف قد تؤكّد الخط السياسي العام، أو جزء منه، وقد تنفيه.

ولكن كل ذلك محكوم بأن لا يخرج عن الخط النظري والسياسي والتنظيمي ذاته، وإن كانت الممارسة تؤكّده، أو تؤكّد بعضه أو تنفيه، أو تنفي بعضه. وبالتالي تتبلور الحاجة لإعادة تأسيسه.

إن الوعي بمسألة الاختلاف جانب مهم من فهم مبدأ حرية الرأي وفي ممارسته عملياً. ولكن الوعي مرتبط بجوانب عملية، تسهم في أن يصبح مبدأ حرية الرأي

حقيقة عملية. وتطبيقه في الأحزاب الثورية مرتبط، بأربعة جوانب :

1) جانب طرح الآراء والأفكار في الخلية، (أي في المرتبة التنظيمية).

2) جانب طرحها للمراتب الأعلى.

3) جانب طرحها للتنظيم، وهي مرتبطة بأشكال مختلفة (النشرة التنظيمية الداخلية، المؤتمرات واللقاءات الموسعة، النشرة العلنية...).

4) جانب طرحها من المراتب الأعلى للتنظيم.

فالاختلاف يمارس في الخلية بين أعضائها، للوصول إلى تصوّر مشترك يجمعهم، والحوار هنا يشتمل على جانبين :

الأول : عام يتعلق بكل الأمور النظرية والسياسية والتنظيمية.

والثاني : خاص يتعلق بوضع الخلية ومهام أعضائها،

وما يحكم العمل فيها هو مبدأ خضوع الأقلية للأغلبية. دون أن يعني هذا المبدأ قفل النقاش.

والاختلاف في الرأي يمارس بين المراتب الأدنى والأعلى، للوصول أيضاً إلى تصوّر مشترك يجمع هذه المراتب. وهو يشتمل أيضاً على نفس الموضوعات السابقة الذكر، وما يحكم العمل فيها هو مبدأ خضوع المراتب الأدنى للمراتب الأعلى في النتيجة النهائية.

ومبدأ الخضوع في المسألتين لا يتعلق في مبدأ الحوار، بل في نتيجته. لأنه لا معنى لهذين المبدأين إذا لم يترافقا بالانطلاق من إختلاف الآراء والحوار حالها، والسعي الجدّي للوصول إلى تصوُّر مشترك. وهذا يعني أنه ليس

من حق الأكثرية، أو المراتب الأعلى إيقاف الحوار (إلا في حالات محدَّدة سوف يجري الحديث عنها)، بل من حقها حسمه في اتجاه محدود على أن يكون خاضعاً للحوار أيضاً. وما يفرض الحسم كون الحوار يجري ضمن أطر ملقى عليها مهام عملية عليها القيام بها بشكل يومي، ودائم وهذا ما يحتاج إلى قرارات وخطط عمل.

أما الجانب الثالث، فهو الحوار والتفاعل في كل التنظيم، وله ثلاثة أشكال :

أ) اللقاءات الموسَّعة على مستوى الحلقات والمناطق، وكل التنظيم. ب) المؤتمر. ت) النشرة الداخلية.

وهي كلها تخضع لشروط محدّدة، ضمن الأطر التنظيمية. فالنقطتان الأولى والثانية تخضعان للشروط المحدّدة في النظام الداخلي.

أما النقطة الثالثة، فتشمل كل أعضاء التنظيم وتخضع لتنظيم إداري.

وإذا كانت المساواة في طرح الرأي بين المراتب تخضع في النقطتين الأولى والثانية للأطر التنظيمية، أي أن الأكثرية في المرتبة، والمرتبة الأعلى هما اللتان تحسمان فيهما، فإنها في مسألة الحوار والتفاعل في التنظيم يخضع حسمها للأغلبية أيضاً. ولكنها تبدو أكثر وضوحاً لأن من حق الأعضاء إبداء آرائهم داخلياً ضمن النشرة الداخلية ومن حقهم الرد على أي رأي يرد فيها.

وليس من حق مرتبة إيقاف النقاش أو منعه إلا في حالات محدّدة سوف يرد ذكرها.

والحوار داخل الأطر التنظيمية يُبرز اختلافات في جانبين من المسائل :

1) المسائل الأساسية، وهي أساساً المسائل التي لم يكن الظرف الموضوعي قد طرحها في الحقب السابقة، وبالتالي فالنظرية لا تشملها، وحوارها يُعتبر إغناءً للنظرية ذاتها. هذه القضايا غير مرتبطة بتاريخ، والظرف الموضوعي هو الذي يطرحها، لا نهاية في نقاشها.

2) مسائل متعلقة بالصراعات السياسية، وهي ما إصطلح على تسميته بالتكتيك، وهي مرتبطة من قريب أو بعيد بالقضايا الأساسية، ولكنها اقرب إلى المواقف العملية.

وكل ذلك يقود إلى تقسيم موضوعات الحوار والصراع إلى التالي :

1) مسائل عملية تتعلق بمسائل عاجلة، وبالتالي فهي بحاجة لمواقف سريعة.

2) قضايا عملية ولكنها ليس ملحَّة.

3) قضايا استراتيجية.. تتعلق بالخط النظري والمفاهيم النظرية والسياسية والتنظيمية.

إن هذا التقسيم يعطي للقضايا المناقشة حداً. فلا تتحوّل إلى ثرثرة، كما أن التنظيم لا يتحوّل إلى حلقة للنقاش فقط. وهو من جهة أخرى لا يتحوّل إلى "خاضع" لقرارات عليا، تحسم الأمور دون انضاج، تحت حجة خضوع الأدنى للأعلى، والأقلية للأغلبية، فهذا الخضوع لا يأتي إلا ضمن هذه العملية كلها.

وبالتالي فإن الحدود أو الضوابط التي تحكم الحوار والصراع ضمن الأطر العامة، (النشرة، أو المؤتمرات واللقاءات) هي :

1) أن لا تتعلق بالقضايا السرية والأمنية أي الخطط العسكرية والأمنية التفصيلية، أسماء الأعضاء. الهيكل التنظيمي.

2) أن لا تعتبر القضايا المطروحة للنقاش قضايا مناقضة للخط النظري والسياسي والتنظيمي تناقضاً واضحاً.

3) أن يستنفد الحوار أغراضه، ضمن الأشكال التالية :

أ) حين تتبلور أقلية وأكثرية، وهنا لا ينتهي الحوار بل يأخذ أشكالاً أخرى.

ب) حين تسقط القضية موضوع النقاش، أي حين يتجاوزها الزمن لتصبح قضية مقضية لا أهمية لنقاشها في الظرف الآني، إلا من باب التقييم والنقد التاريخيين.

ت) حين يصبح النقاش ثرثرة، أي حين يخرج عن إطاره الموضوعي، فيتحوّل إلى مناكفة، أو مجال طرح ذاتي.

ورغم أن هذه الضوابط يمكن أن تستغل في غير مواقعها ولغير تحقيق الديمقراطية، فإن الوعي بها هو الضابط الأساسي لتطبيقها.

إنها قضايا، تتعلق بالحوار وحرية الرأي، مواضيعه وأسس تطبيقه، وضرورة الوعي به، وهي بحاجة لنقاش جدِّي، لكي لا يتحوّل الحديث عن الديمقراطية وحرية الرأي إلى شعار يغطي القمع، فكما للالتزام و"المركزية" ضوابطها، فإن للديمقراطية وحرية الرأي هي الأخرى ضوابطها. وإذا كانت المركزية قد أخذت قصب السبق خلال السنوات الماضية، في النضال الداخلي، فإننا مطالبون بإعطاء الديمقراطية استحقاقها في النضال الداخلي أيضاً.

4- الوعي الديمقراطي :

وإن كانت الضوابط والقوانين التي تحكم الحياة الداخلية تسهم في إرساء أسس الديمقراطية، وتفرض ممارسة محدّدة لها. فإن الوعي الديمقراطي هو جوهر العملية كلها، لأن الضوابط والقوانين تسقط أمام ممارسات الأفراد والهيئات، وإن كانت الضوابط والقوانين تحد من التجاوزات، وتظهر الخطأ من الصحيح، وتجعل مجال الصراع واضحاً.

ويبقى الوعي الديمقراطي أساس العملية كلها. ولكن أمام ذلك معوقات أساسية، أهمها اثنين :

الأول : إن عادات القمع الاضطهاد والقتل، هي السائدة ضمن مجتمع متخلف، ويعيش مرحلة لا تخرج عن سمات المرحلة الإقطاعية أيديولوجياً، والقمع القائم على البنية البطركية أساس البنية الاجتماعية كلها.

الثاني : إن العادات الديمقراطية البرجوازية لم تصل إلى مجتمعنا، ولم تتشربها الفئة المثقفة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ولا حتى الفئات الثورية، التي ظلت تعيش على هامش العلاقات الإقطاعية والقبلية المتخلفة.

وهذه المعوقات عاشتها كل الشعوب المتخلّفة، وأنتجت أحزاباً بعيدة عن روح الديمقراطية. واستشرت فيها كل سمات المجتمعات المتخلفة. ولذلك إستهلكت نفسها في صراعات داخلية، وقمعت الجماهير الشعبية، وأبرزت نمطاً من الأنظمة، في الأحزاب، وفي السلطات، أكثر قمعية من كل الأنظمة الأخرى.

ومواجهة كل ذلك تستلزم القضايا التالية :

أ) نشر الوعي الديمقراطي في الأحزاب وفي المجتمع، والتأكيد على الجانب الديمقراطي من الثورة البرجوازية، واعتبار أن الانتقال إلى الاشتراكية لا يلغي الديمقراطية البرجوازية ليكرس القمع "البروليتاري" بل لكي يكرس الديمقراطية البروليتارية.

ب) تربية الأعضاء تربية ديمقراطية، ومحاربة كل أشكال القمع والتسلط.

ت) نشر الأفكار الديمقراطية، إقناع الأعضاء والجماهير الشعبية بأهميتها.

ث) ممارسة الديمقراطية، ونقد كل ظواهر القمع، والحد من حرية الآراء والنقد والانتخاب.

إن مواجهة التخلف والقمع في المجتمع، لا تكون إلا بنشر الوعي الديمقراطي، وهذه سمة أساسية من سمات أي تنظيم ثوري يسعى لتحقيق ثورة جذرية.

خاتمة :

تراوحت الصفحات السابقة بين النقد (وهو غرض القسم الأول)، ومحاولة تلمُّس رؤية تتعلق بديناميكية الحياة الداخلية للتنظيم (وهو غرض القسم الثاني)، ولا شك في أن كل هذا العرض بحاجة لأن يحدَّد الإطار الذي جمعه، لكي يكون الغرض منه واضحاً. ويمكن أم يكون هذا الإطار هو خلاصة العرض السابق، الذي يمكن أن يسهم في تحديد الأبعاد الأساسية للموضوع كله.

إذن، ما هو منطلق النقد الموجه للخط التنظيمي الذي ساد منذ عشرينات هذا القرن، والذي أسمي "التنظيم الستاليني" ؟

هنا لابد من توضيح ثلاث قضايا لكي يوضع النقد في سياقه الصحيح.

فأولاً : لا شك أن مفهوم المركزية الديمقراطية لم يحدَّد سوى في المؤتمر 17 للحزب الشيوعي السوفييتي، لكنه كمفهوم عام طرح منذ عام 1906، في الحوارات بين البلاشفة والمناشفة من أجل توحيد الحزب، حيث طالب لينين بإعادة النظر باللائحة الداخلية، ووضع مفهوم المركزية الديمقراطية كبند من أجل الالتزام به. وكان يعبِّر عن الرؤية اللينينية للتنظيم بمجمله. لهذا حين جرت مناقشة هذا المفهوم، تمت مناقشته من منطلق الالتزام به، لأنه ركن أساسي من أركان الحياة الداخلية، بل أنه جوهرها.

وثانياً : لكن أية مركزية ديمقراطية ؟ المفهوم الذي كان يعني الصيغة اللينينية في التنظيم، أم التفسير الستاليني له ؟ رغم أن التجربة الطويلة في مجال العمل الثوري، وبضمنه العمل التنظيمي بحاجة إلى مناقشة، لأن العمل الفكري الثوري لا ينطلق من التبنّي التلقائي للأفكار، بل بدراستها وتمحيصها، نقدها وإعادة صياغة بنيتها. فإن ما جرى التطرق إليه هو نقد خط محدَّد هو الخط الستاليني، إنطلاقاً من أن التجربة الماضية أبرزت فهماً محدّداً للمركزية الديمقراطية، هو الفهم السائد لدى الأحزاب الشيوعية كلها (في الوطن العربي على وجه الخصوص) لهذا كان علينا أن نعيد النظر في المفهوم، لتحديد تصوّر علمي للمسألة التنظيمية.

ثالثاً : وكان جوهر الخلاف مع الفهم السائد لدى الأحزاب الشيوعية، يقوم على أساس أن هذا الفهم ينطلق

من سيطرة المكتب السياسي والأمين العام على التنظيم، وبالتالي تحويل الأعضاء إلى مرددين وناقلين ومنفذين. وهذا ما اعترفت به بعض الأحزاب الشيوعية، ومنها الحزب الشيوعي السوفييتي[54]. وبذلك لا يكون هناك تنظيم يعتمد المركزية الديمقراطية، بل فئة تفرض سيطرتها على جموع تحت اسم التنظيم.

وكل ذلك يجعل من الضروري محاولة بلورة مفهوم محدّد للمركزية الديمقراطية. حيث "أن اختلاف معانيها والاشكالات التي أظهرتها، وكذلك عدم وجود بحث عميق فيها، يدفعنا لأن نحدَّد وموقفاً محدّداً منها، وأن نحاول الاستفادة من كل التجارب لكي نتلمّس تصوّراً اكثر وضوحاً وأكثر

دقة. لأننا أساساً ضد ترداد الجمل والشعارات دون فهمها، ودون تحديد رؤية واضحة فيها".

ويقوم هذا الفهم على أساس أن المركزية الديمقراطية مفهوم متماسك، لا يجوز فصل المركزية فيه عن الديمقراطية، فالمركزية هي شكل، هي فعلياً الهيكل التنظيمي الذي تستدعيه الضرورات العملية، أما الديمقراطية فهي نهج التعامل في التنظيم، ولا يمكن فصل الشكل عن النهج مطلقاً، فالمركزية هي الإطار الذي يجري فيه الحوار والنقاش. "لذلك فالديمقراطية تعني منع القمع والتسلط، مع الاختيار الحر، والتعبير الحر، وفق أسس

---

[54] انظر بهذا الخصوص "نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه" (الجزء الأول). "وبدعة تقديس الفرد وأثرها في كتاب تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي".

ونظم تؤطر التعبير عن الآراء كما تؤطر الاختيار الحر. وهي أسس لا يمكن إلغاؤها"

وفي إطار ذلك يمكن التأكيد على أهمية الوعي الديمقراطي، وعلى وعي الأعضاء والهيئات لحقوقها.

هل في ذلك تغليب للديمقراطية على حساب المركزية ؟ وفق التصوّر السابق ليس هناك إمكانية لتغليب الديمقراطية، لأن هناك مسألتان مختلفتان، الشكل والجوهر وما جرت محاولته هو نقد قضية تحوّل المركزية إلى سلطة مطلقة، وتحوّل التنظيم إلى أداة تنفيذية فقط. فأمام الإغراق في "المركزية" كان ضرورياً التركيز على أهمية الديمقراطية.

أما بخصوص دور الهيئات القيادية، فما جرى توضيحه هو وضع تصوّر يمنعها من أن تصبح كل شيء في التنظيم، وتلغي كل الهيئات والمراتب الأدنى وتحوّلها إلى أدوات ليس إلا. كيف ؟ بوضع حدود لكل هيئة تجعلها تمارس وفق أسس محدّدة. ولقد تم التركيز على المكتب السياسي باعتباره الهيئة التي غدت هي المقررة في الأحزاب الشيوعية. لذلك جرى اعتبار أن اللجنة المركزية هي "الهيئة القيادية الأساسية في غياب المؤتمر، ولكن هذه الصفقة لا تخولها حق إلغاء المؤتمر ولا تحل محله في أي حال من الأحوال"، أما المكتب السياسي فهو هيئة تنفيذية تنتخبها اللجنة المركزية، لتسيير الأعمال في فترة ما بين الاجتماعات، وهو في الغالب يتابع مقررات اللجنة المركزية والمؤتمر، ويحرص على تطبيقها دون أن يستطيع تحديد موقف خارج توجهاتها. كما أنه ينسق عمل

اللجان التي تقوم ببعض مهام اللجنة المركزية في غيابها". أما الأمين العام فهو "موقع اعتباري ليس إلا".

ومنطلق ذلك أن المهمة الواحدة لا يجوز أن ترتبط بمهام ثلاث هيئات، خصوصاً أن من يقوم بالدور العملي اليومي هو الذي يمارس هذه المهمة بشكل كامل. وعليه يجب تحديد مهام كل من المؤتمر واللجنة المركزية والمكتب لسياسي بدقة، لكي لا يصبح من حق المكتب السياسي أن يمارس مهام المؤتمر، وبالتالي أن يلغيه. كما يلغي اللجنة المركزية، لأنه وحده الذي يمارس هذه المهام بصفته القيادة اليومية، وعندها تتحوّل الهيئات الأخرى إلى هيئات ثانوية، لها دور محدود.

إن ظروف العمل السري تستلزم هيئة قيادية أساسية هي اللجنة المركزية، تتابع العمل من خلال لجان و ليس من خلال المكتب السياسي مما يمنع أن تلغي هيئة اللجنة المركزية، ويمنع تمركز السلطات في مراتب غير اللجنة المركزية، لأن تمركزها يلغي الديمقراطية، ويلغي الهيئات لمصلحة الهيئة الأقوى. وهنا لابد من الإشارة إلى أن ستالين "الذي أصبح أميناً عاماً، قد حصر في يديه سلطة لا حد لها"، حسب تعبير لينين عام 1923، وهذه السلطات هي التي جعلته يلغي المكتب السياسي واللجنة المركزية والحزب كله، ويحوّلها كلها إلى أدوات.

ولا يجوز لأضيق هيئة أن تمارس مهام أوسع هيئة في حال من الأحوال، قد تُفَوّض ببعض المهام المحدودة، لكنها لا تمارس كل المهام، وإلا لما اصبح هناك حاجة لمؤتمر استثنائي، أو اجتماع استثنائي للجنة المركزية، لأن المكتب السياسي يستطيع حسم ما يمكن أن تحسم به اللجنة

المركزية أو المؤتمر، وإلا لما أصبح هناك حاجة للحوار والنقاش والصراع الداخلي لأن هناك هيئة تحسم في كل الأوقات، لأنها هيئة قيادية يومية، وبالتالي لم تعد هناك حاجة للتنظيم إلا لتنفيذ القرارات والالتزام بها.

ولهذا جرت محاولة إسقاط المبدأ المستخدم لدى الأحزاب الشيوعية، والمنطلق من أن اللجنة المركزية تقوم مقام المؤتمر، والمكتب السياسي يقوم مقام اللجنة المركزية، لأن هذا المبدأ بالذات يؤدي إلى تمركز السلطات بيد المكتب السياسي، ولقد وضع حصراً لتحقيق ذلك. ولذلك قسمت القضايا إلى قسمين، المسائل الأساسية أي المسائل النظرية (الاستراتيجية)، والمسائل التكتيكية المتعلقة "بالصراعات السياسية".

وعليه من حق المؤتمر الحسم بالقضايا الأولى، ويمكن للجنة المركزية إعطاء وجهات نظرها فيها، أما القسم الثاني فمن حق اللجنة المركزية ثم الهيئات الأخرى، حسب أهمية الموضوع. وهذا يتطلب حرية النقاش في القضايا النظرية (والقضايا النظرية لا تعني نمط الإنتاج الآسيوي مثلاً فقط، بل تعني الثورة العربية، والطبقات في المجتمع العربي، والحزب والجبهة، و... إلخ) داخل الحزب وخارجه وحرية النقاش في القضايا الأخرى، مع حق الهيئات تحديد موقف منها.

نقد
التجربة التنظيمية الراهنة(*)

(*) صدر هذا الكتاب سنة 1988 موّقعاً باسم سعيد المغربي.

مدخل

لاشك أن الحركة السياسية العربية شهدت أنواعاً من النقد، طالت تجاربها وممارساتها، أفكارها وبنيتها. ولقد

اتسع هذا النقد في السنوات الماضية، بعد الهزيمة التي عاشتها الحركة، وشمل مجالات مختلفة خصوصاً مجال الفكر، و"العقل"، والتجارب السياسية. ونحن نقول ذلك ونحن نعرف طبيعة هذا النقد ومدى جديته، حيث كان الكثير منه يهدف إلى التشهير بالقوى المختلفة، كل ضد خصومه، أو يتناول مجال الممارسات السياسية مفصولة عن العمق النظري، أو الأساس الاقتصادي الاجتماعي، أو حتى يتناول قضايا شكلية. رغم أهمية النقد الفكري الذي انتشر في السنوات الأخيرة، والذي طال العقل أساساً.

لكن في كل هذا النقد، كان نقد التجارب التنظيمية محدوداً، خصوصاً فيما يتعلق بالبنية التنظيمية، وقضايا التنظيم عموماً. لهذا أراني محاولاً طرق هذا المجال، لقناعة بأن نقد التجارب التنظيمية في مستوياتها الفكرية ـ السياسية والتنظيمية، قضية هامة، لأنها ترتبط بمراقبة خبرات الحركة الثورية، من أجل الدفع بها خطوات واسعة إلى الأمام، وإذا كان من الضروري النقد الفكري السياسي (وهو هنا محدّد، غير شامل، لأن المقصود هو نقد البنية التنظيمية)، من أجل الوصول إلى النقد التنظيمي، لأن التنظيم هو تجسيد الأيديولوجيا والسياسة (الخط الاستراتيجي للحزب) في الممارسة، وهنا يجب أن لا تفهم هذه القضية بشكل خاطئ، فالبنية التنظيمية ليست ملحقة بالفكر والسياسة، ولا هي انعكاس عفوي للممارسة، بل هي عنصر الوحدة بين النظرية والممارسة، بين الحاضر والمستقبل.

ونقد التجربة التنظيمية العربية، يعني نقد التجربة التي خاضتها الأحزاب الشيوعية العربية من جهة، والأحزاب

القومية الأخرى من جهة ثانية، وما جعلنا نتوسع في نقد تجربة الأحزاب الشيوعية العربية، دون غيرها، هو أنها تمتلك تجربة تنظيمية أكثر رقياً من كل الأحزاب الأخرى. والأهم هو هذا التناقض الواضح بين كون الماركسية، وهي النظرية الرسمية لهذه الأحزاب، هي "طريق الخلاص" لكل الثورات في البلدان المتخلفة، بل في البلدان المتقدمة، وبين عدم قدرة هذه الأحزاب على أن تسير هذا الطريق، وبالتالي فالافتراض الأساسي هنا، هو أن لا طريق غير هذا الطريق، رغم كل النقد الموجّه إلى هذه الأحزاب، أو على ضوء هذا النقد.

ولابد أن نشير هنا إلى أن الأساس النظري الذي بنت على ضوئه هذه الأحزاب تجربتها التنظيمية، هو المفاهيم التي تبلورت في الاتحاد السوفييتي في الثلاثينات من هذا القرن، كنتاج لمخاض طويل، حيث استطاع ستالين أن يكمل هزيمة كل المجموعات المناهضة للينينية، كما أسماها، في المؤتمر السابع عشر[55]. وبالتالي أن يكرِّس مجمل المفاهيم التي عكف على صياغتها منذ عام 1924، والتي بلورها في هذا المؤتمر، وتحديداً المفاهيم المتعلقة بقضية التنظيم، والتي جاءت كتفسير لمفهوم المركزية الديمقراطية[56]. ولقد جرى نقد صيغة التنظيم الستاليني في مكان آخر[57]، لهذا ترانا الآن معنيون بنقد التجربة

---

(55) Stalin "works" volume,13, foreign languages publishing house – moscow 1955, page 353 – 354.

(56) نشر تصوّر ستالين التنظيمي في كتاب عنوانه "حول التنظيم" صدر باللغة الإنجليزية، وضم تقارير وخطابات ألقاها ستالين بالفترة بين 34و1939.

(57) سعيد المغربي "الثورة ومشكلات التنظيم" منشورات الوعي (أ) آب 1986.

العربية، ولكن باختصار، رغم الصعوبة التي يمكن أن تلمس، نتيجة غياب البحث التنظيمي لدى هذه الأحزاب، واقتصار الرؤية التنظيمية لدى معظمها على ما يحتويه النظام الداخلي من مفاهيم موجزة، وبعضها منقول، أو غير واضح.

أما تجربة الأحزاب القومية، فقد جرى القفز عنها لغياب الأساس النظري في مجال التنظيم، رغم أهمية جانب فيها هو الجانب المتعلق بطبيعة الحزب القومي، وعلاقة المركز بالأقطار.

إذن، ما سوف يأتي لاحقاً، هو محاولة للنقد تستهدف البحث في إشكالية من جوهر إشكاليات الحركة الثورية. ومن أجل بلورة رؤية علمية تكون من أسس إتحاد كل الثوريين العرب، الذي يعتبرون الماركسية دليل عمل لهم.

التجربة التنظيمية الراهنة

ما من شك أن تجربة الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي كبيرة[58]، وتمتد منذ عام 1919 عام نشوء الحزب الشيوعي الفلسطيني إلى الوقت الراهن. لذلك فهي تجربة غنية، رغم أنها تجربة تضمر إشكالات كبيرة، ونقاط ضعف كبيرة، وأكثرها وضوحاً أن الأحزاب التي نشأت في فترة تأسيسها، أو بعد ذلك، استطاعت تحقيق انتصارات كبيرة، جعلها القوّة الأساسية في المجتمع والسلطة[59]، أما هي فلا زالت في نفس المواقع (المعارضة)، مع تراجع دورها

---

[58] لابد من توضيح أن هذه الرؤية التنظيمية إجمالية، رغم وجود مواقف متمايزة أحياناً — منها تجربة الشيوعيين المصريين –، أو اتجاهات حاولت في فترات سابقاً، وما زالت تحاول بلورن مواقف أكثر جدية.

[59] انتصر الحزب الشيوعي الصيني سنة 1949، وهو الذي تبلور سنة 1921، وانتصر الحزب الشيوعي الفيتنامي سنة 1975، وكان تأسيس سنة 1930، وهكذا في كوبا، لاوس، كمبوديا، أنغولا، وعشرات الأحزاب الأخرى.

العملي ترجعاً كبيراً، حيث انقسمت إلى أحزاب، وضعف دورها الجماهيري، وغدت قوى محدودة التأثير، إلى هذا الحد أو ذاك.

لا نشك في أن الظروف الموضوعية كانت مهيئة، عندنا وفي تلك الدول، فإذا كان انتصار تلك الأحزاب دليلاً على توفر ظروف موضوعية ملائمة، فإن فشل الأحزاب الشيوعية عندنا، لا يعبِّر عن افتقاد الظروف الموضوعية الملائمة، لأن هذه الظروف هي التي فرضت أن تلعب الجيوش دوراً في عملية التغيير، وأن تنهضٍ أحزاب قومية تأسست بعد عقدين من الزمن، لكي تحقّق انتصارات عديدة، وتحدث تغييرات في بنية المجتمع العربي. لقد تهيأت ظروف ملائمة لتحقيق ثورات ديمقراطية، إبتسرت نتيجة غياب القوّة الطليعية القادرة على قيادة النضال الثوري إلى نتائجه المنطقية، وهي النتائج التي استطاعت الأحزاب في الصين وفيتنام تحقيقها، أي إنجاز الثورة الديمقراطية والتقدم على طريق الاشتراكية. لهذا فإن دراسة مكامن الضعف في هذه الأحزاب، هو الموقف المنطقي، فأسباب الضعف تكمن في الأحزاب ذاتها، في نهجها وبنيتها وبرامجها. وتحديد الأسباب مهم، لأنه سوف يحدَّد معالم رؤية جديدة، توجّه العمل الثوري في مرحلته القادمة. ولقد كان غياب النقد سبباً في تكرار التجربة، واستمرار الأحزاب في خطها الأساسي، دون تقدم أو تطور. والنقد مهم رغم الإشكالات التي سوف يثيرها، بسبب الجمود النظري والتعصب التنظيمي، لأن تحديد خط ثوري لا يقوم إلا على أنقاض خط إصلاحي جامد (دوغمائي) ساد لفترة طويلة.

وإذا كان الهدف من هذه الدراسة، يتقوم في نقد التجربة التنظيمية، فإننا نجد أن قضايا عديدة بحاجة إلى نقد، بسبب من ارتباط القضية التنظيمية بقضايا الفكر والسياسة. رغم ذلك سوف نقصر النقد في الجوانب اللصيقة بقضية التنظيم، التي تتعلق بالأيديولوجيا، وطبيعة الثورة، ودور الحزب. أما قضية التنظيم كقضية مستقلة، فهي قضية "خيالية" ليس من الممكن وجودها، ما دام التنظيم يعبِّر عن شيء، هو الدور التاريخي الذي يؤديه، دور توحيد الطليعة الثورية وبناء لحمتها القوية، وفي نفس الوقت إتحادها مع الجماهير الشعبية وهذا يعني أن الحزب بنية دان حيوية، تؤثر وتتأثر، وليست شيئاً حيادياً، أو جامداً. أما المسائل التقِنية في قضية التنظيم، فملحقة بالرؤية التي تأسس لكي يحققها.

نقد المنهج :

ليس المنهج[60] قضية عابرة ولا هو قضية "مدرسية"، بل هو أساس العمل النظري، لأنه طريقه في التحليل والتركيب، يتوقف عليها كل العمل الثوري. والماركسية هي أساساً منهج، هو المنهج المادي الجدلي، تأسست على ضوئه النظرية الماركسية في تحليل المجتمع الرأسمالي[61]، ونظرية الثورة في روسيا. ويرفض هذا المنهج الجمود والتحجّر، يرفض النقل والتقديس، لأنه ضد

---

[60] "المنهج طريقة للحصول على ترديد ذهني للموضوع قيد الدراسة" و "تصميم الفلسفة – تمييزاً لها عن العلوم المحسوسة – المنهج العام للمعرفة : وهو الجدل المادي، وتشكل أعم قوانين تطور العالم المادي الأساسي الموضوعي للمنهج الجدلي ، مجموعة كتاب "الموسوعة الفلسفية" دار الطليعة (بيروت) ط4 كانون أول 1981 (ص502).

[61] لينين "المختارات في 10 مجلدات" المجلد، دار التقدم – موسكو 1976 (ص54.

كل لاهوت وضد كل جبرية أو حتمية. كما يرفض تحويل الأفكار اللينينية إلى أفكار مطلقة. ومنطلقه الأساسي في ذلك، أن الأفكار نسبية والحقيقية نسبية أيضاً. أي إنها صحيحة في زمان ومكان محدّدين. كما تعتمد التحليل الملموس للواقع الملموس، وهذا يعني رفض الأفكار المسبقة، ويعني الإحاطة بالظروف العامة في الزمان والمكان المحدّدين.

ولقد كان "إسقاط" المنهج، والتعلق بالأفكار المسبقة، سبب في اتّسام هذه الأحزاب بسمات مثالية، حيث ساد منطق الشعارات والجمود أيديولوجياً، والإصلاحية والتذبذب سياسياً، و"التخلف" و"السلفية" عملياً (الثورية السياسوية والمحافظة الأيديولوجية والاجتماعية وبالتالي الهشاشة التنظيمية). وقاد ذلك إلى ترداد القضايا العامة، التي جاءت بها الماركسية في زمان وظروف مختلفة، كما قاد إلى فشلها في تحديد البرنامج السياسي الذي يطرح الأهداف العامة للنضال في الوطن العربي، والتي تعبِّر عن مطامح الجماهير الشعبية وتطلعاتها. لهذا لم تستطع صنع عملية التغيير الثوري الجذرية، التي هي هدفها الأساسي، حتى حينما كان بعضها يمتلك قدراً من القوّة. ولكي نؤكد ذلك نورد نقداً للحزب الشيوعي اللبناني، أقرّه في مؤتمره الثاني المعقود في عام 1968، حول المسألة الزراعية، يؤكد فيه منطلق النقل دون دراسة، أو معرفة بالظروف الواقعية، فهو يقول "ويمكن القول أننا إكتفينا في تلك الفترة (أي فترة ما بين المؤتمرين الأول والثاني) بنقل الأفكار والتحليلات العامة الكلاسيكية التي أتت بها الماركسية اللينينية في القضية الزراعية، دون أي جهد

خاص لفهم أوضاع الريف في بلادنا نفسها بصورة ملموسة، ولهذا السبب ولدت – خطتنا – في القضية الزراعية مشلولة منذ البداية. وقد كان الانحراف اليساري في الخطة العامة، هو في الواقع، في أساس اختيار شعار – الأرض للفلاحين – بوصفه الشعار الأقصى والأكثر يسارية وحسب"[62].

كان يعتبر الحزب أن طبيعة التثقيف التي كانت سائدة، قادت إلى سيادة منطق الحفظ، وبالتالي إلى الجمود النظري، فهو يقول "ولكن العمل التثقيفي، بصورة عامة، كان يتسم بصفة – الأكاديمية – إن صح القول، فقد اقتصر فقط على دراسة بعض المواد المقتبسة من المؤلفات الكلاسيكية، ومن كتاب "موجز تاريخ الحزب الشيوعي البلشفي"، وكان يجري تدريسها بصورة جامدة، دون المقارنة[63] مع ظروف بلادنا، إن من حيث التشابه أو الاختلاف، وكان الهم الرئيسي هو تسهيل حفظها وتردادها حرفاً حرفاً، أو فكرة فكرة، كما وردت في النصوص[64].

وكان الحزب الشيوعي السوفييتي قد وجه نقداً للجمود النظري، في المرحلة الستالينية، بعد موت ستالين. ولقد ورد في تقرير نيكيتا خروشوف في المؤتمر العشرين للحزب المنعقد عام 1956، نقد واضح لطبيعة العمل الأيديولوجي في الحزب، لأن الذين يقومون بهذا العمل "إنما يقومون بعمل تجريدي منفصل عن النضال من أجل

---

[62] الحزب الشيوعي اللبناني "نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه (الجزء الأول)" (ص146)، والنص مأخوذ من تقرير اللجنة المركزية أما المؤتمر الثاني للحزب، المقرّ من قبل المؤتمر.

[63] كما هو واضح فقد حلت المقارنة محل الاقتباس، أي ظلت الدراسة، والبحث، النقد والتحليل غائبة كلها.

[64] نفس المصدر (ص183)، ومقتبس من نفس التقرير.

تأدية المهمات العلمية الموضوعية" وهم "يهتمون بالنزعة التبسيطية والنزعة العملية الضيقة، وبالتقليل – كما يزعمون – من أهمية النظرية"[65].

وتم إرجاع سبب ذلك إلى فردية ستالين الذي أشاع فكرة "أن شخصاً بمفرده... بإمكانه وحده أن يصوغ النظرية ويطورها إلى أمام. وهكذا كانت كل كلمة يطلقها ستالين تصبح اكتشافاً علمياً، أو قمة الماركسة، أو حقيقة لا جدال فيها. في حين كان نشاط الكثيرين من المشتغلين في ميدان العلم، ومن أساتذة العلوم الاجتماعية، يقتصر على تعميم الأفكار الصادرة عن ستالين"[66]. ولقد قاد ذلك إلى "انتشار التحجر والجمود في البحث العلمي على نطاق واسع، وعلى إشاعة عادة اللجوء إلى الاستشهاد بكتابات ستالين وأقواله. وظهر في ميدان العلم أناس لا مبالون وعديمو المبادرة، لا يعرفون ولا يريدون أن يفكروا تفكيراً شخصياً مستقلاً، ولا يعلمون إلا في نطاق الحدود – المقررة – ساعين إلى إخفاء عقمهم العلمي بالتستر وراء هيبة غيرهم"[67].

رغم أن هذا النقد لم يثمر تغيُّراً جذرياً في رؤية هذه الأحزاب، وإن كان أحدث تغيُّراً معيناً، إلا أنه نقد صحيح. فالمشكلة في "النقل" وترداد الجمل. النقل عن فرد أو عن تراث. وهو لن يقود سوى إلى التقديس، تقديس الفرد، وتقديس التراث، أي تحويله إلى لاهوت جديد. ويقود

---

[65] نيكيتاخروشوف "بيان اللجنة المركزية الشيوعية في المؤتمر العشرين" دون نشر أو تاريخ نشر (ص177).

[66] كراس "بدعة تقديس الفرد وأثرها في كتاب تاريخ الحزب الشيوعي في التحاد السوفياتي، بحث علمي نظري نشر بشكل افتتاحية في العدد 3سنة 1956، في مجلة قضايا التاريخ، (ص6).

[67] نفس المصدر (ص7).

واقعياً إلى تحكم الطفولة اليسارية نظرياً، والإصلاحية عملياً، حيث قاد "النقل" إلى تبني الأطروحات والأفكار الأكثر يسارية في مجتمع مخلّف، لم يبلغ الثورة البرجوازية بعد، ولم يهزم الأيديولوجيا اللاهوتية، ولا أكد حقوق المواطنة. أهم هذه الأطروحات "اليسارية"، شعار "ديكتاتورية البروليتاريا". وكان يعني ذلك، إبدال الظروف الواقعية، بأفكار "نظرية"، أو "مركبات ذهنية"، أو "الروح المطلقة"[68]. حيث يطرح خطأً سياسياً "دون إعتبار لإمكان توافقه مع الظروف الموضوعية السائدة في البلاد، ودون حساب النتائج التي قد يولدها بالنسبة للحزب من حيث تعقيد ظروف نضاله دون سبب مبرر، ومن ثم الإصرار على هذا الخط، لا يمكن أن يكون إلا ثمرة عقلية بيروقراطية"[69].

كما قاد منطق "النقل" إلى التغرّب، فما طرحته الماركسية يتعلق بظروف أوروبا أواسط ونهاية القرن التاسع عشر، وروسيا أوائل القرن العشرين، وإن كانت ناقشت الظروف العالمية في حينها، لكن ضمن تصوّر عام يطرح القضايا الأكثر عمومية وأساسية. يؤكد لينين أن الماركسية "تدَّعي فقط تفسير التنظيم الرأسمالي للمجتمع وحده، دون غيره من التنظيمات"[70]. كما يؤكد "أن الخطوة الجبارة التي خطاها ماركس إلى الأمام.. إنما تقوّمت على وجه الضبط في كونه نبذ كل هذه المماحكات

---

[68] انظر بهذا الخصوص، كارل ماركس، فريديريك انجلز "العائلة" المقدسة، أو "نقد النقد النقدي" ترجمة حنا عبود، دار دمشق (دمشق) وخصوصاً (ص107).

[69] "نضال الحزب..." مصدر مسبق ذكره (ص180).

[70] لينين "المختارات في 10 مجلدات" (المجلد 1)، (ص54).

حول المجتمع والتقدم بوجه عام، وأعطى تحليلاً – علمياً – لمجتمع معين وتقدم معين، هما المجتمع الرأسمالي، والتقدم الرأسمالي"[71]. لذلك كان "النقل" تغرباً، أما ظروفنا الواقعية فقد ظلت لغزاً لم تحاول هذه الأحزاب حلّه.

وقادت أيضاً إلى السلفية، فالتمسك بالماضي مهما كان قيّماً يعبِّر عن نزعة سلفية، لأن الماضي تراث دائماً، والتراث تجارب خاضعة للدراية والفهم، وغير قابلة للنقل، والتمثُّل في الحاضر، أو جعلها صورة المستقبل. ولقد قاد "النقل" إلى الإصلاحية عملياً، لأن الترداد وتبني الشعارات، دون تحليل للظروف الواقعية، يقود إلى "الاندماج" في أحسن الأحوال بحركة الجماهير العفوية، وبالتالي تبني مطالبها واقعياً، وهي مطالب إصلاحية في الغالب.

يؤشر كل ذلك إلى غياب الوعي، لأن منطق التحليل يحتاج إلى الوعي، والوعي العلمي تحديداً. أما "النقل" و"الترداد" و"منطق الشعارات" فلا يحتاج سوى إلى الحفظ، وهذا ما يبيِّنه نقد الحزب الشيوعي اللبناني سابق الذكر. الحفظ لا يؤدي إلى تحديد الاستراتيجية الثورية تحديداً صحيحاً، مما يفقد العملية الثورية ركناً من أهم أركانها.

الحركة التاريخية :

إن عدم معرفة الواقع، وإبداله – بـ"أفكار نظرية"، يقود إلى انفصام بين هذا الواقع وتلك الأفكار، لتظهر

---

[71] نفس المصدر (53).

ككاريكاتور. وإذا كان الحزب هو المعبر عن مصالح طبقة، فإن تبني "فكرة نظرية مجردة" يقود إلى "اختراع" المرادف "الواقعي" لها. لقد أعلن ماركس أن الحزب الشيوعي، يعبِّر عن مصلحة الطبقة العاملة، في مجتمع أوروبا الرأسمالية المصنعة. وأعلن لينين أن الحزب الشيوعي يعبِّر عن تحالف العمال والفلاحين في مجتمع رأسمالي متخلف. فعمَّن يعبِّر الحزب عندنا ؟ عن طبقة بعينها أم عن الأمة كلها[72] ؟

لقد أصرَّت هذه الأحزاب على أنها تمثل طبقة بعينها، هي الطبقة العاملة. ولذلك ركزت نضالها على القضايا "الطبقية"، وتجاهلت القضايا السياسية الأساسية. جعلها هذا المنطق أقرب إلى "الاقتصادية"، منها إلى الأحزاب الثورية، فالقضية في كل البلدان المتخلّفة هي قضية الوطن كله، وليست قضية طبقة فيه فحسب، والنضال الثوري هو النضال السياسي دائماً، وليس النضال المطلبي فقط[73]. وقادت هذه الرؤية إلى بروز إشكالين، الأول : أن هذه الأحزاب، نتيجة إسقاطها أهداف النضال السياسية، وأولها هدف الوحدة، اتجهت لأن تكون أحزاباً قطرية، تتحكم في مواقفها الرؤية "الطبقية" القطرية. والثاني: أنها، ونتيجة تمسكها بمقولة "الطبقة العاملة"، اعتبرت أن هدفها هو الدفاع عن هذه الطبقة، وأنها الممثلة الشرعية لها، في ظروف تمثل الطبقة العاملة فيها نسبة ليست كبيرة (كانت تبلغ في أكثر البلدان العربية "تطوراً"، نسبة ربع السكان

---

[72] تعني الأمة هنا، حركة الأمة التاريخية، التي تعبر عن تطلعات الجماهير الشعبية بمجملها.

[73] هذه الفكرة يشدد عليها لينين، انظر لينين "ما العمل ؟"، دار التقدم – موسكو، وخصوصاً الصفحات 70 إلى 131

تقريباً). وهي، وبسبب هذا الموقف، تجاهلت دور الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، ولم تعتبر أنها ممثلة حركة الأمة التاريخية، أي حركة طبقاتها المسحوقة (العمال، الفلاحين الفقراء، البرجوازية الصغيرة الثورية)، مما منعها من أن تصبح القوّة الأساسية في المجتمع، وتكون بالتالي قادرة على تحقيق التغيير الثوري[74]. وكان سبب ذلك، أنها اقتبست، والماركسية (ما طرحه ماركس وإنجلز خصوصاً) تؤكد على الطبقة العاملة وعلى دورها الثوري، وعلى أن الحزب الشيوعي هو ممثلها، الساعي إلى تنظيمها "في طبقة"[75]. ورغم أن لينين تجاوز ذلك فيما يتعلق بظروف روسيا، فاعتبر أن حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي في روسيا، يقوم على أساس تحالف العمال والفلاحين[76]، إلا أن انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا، الذي اقتضى في نظر المنظرين الماركسيين الروس، الاهتمام المتزايد بالطبقة العاملة، "محقِّقة" الاشتراكية، وقائدة الدولة والمجتمع إن كل ذلك أدى إلى إتِّباع الأحزاب الشيوعية العربية نفس الطريق، لتؤكد على أهمية دور الطبقة العاملة، وعلى أن الحزب هو ممثلها، وهي في ذلك لم تحلل الظروف الموضوعية عندنا، هذه الظروف التي كانت تظهر ثلاث قضايا أساسية، وهي :

---

[74] لتجاوز إشكال نسبة الطبقة العاملة من السكان، لأن الثورة هي ثورة ديمقراطية، طالب لينين بتحالف العمال والفلاحين، لكي يصبح ممثلاً لحركة الأمم السوفيتية التاريخية.

[75] ماركس، إنجلز، "منتخبات في ثلاثة مجلدات" م1 ج1، دار التقدم – موسكو1980، (ص136) النص مأخوذ من البيان الشيوعي.

[76] لينين "المختارات في 10 مجلدات" (المجلد 1) دار التقدم – موسكو 1978 (ص503-513).

1- أن الطبقة العاملة قليلة العدد، ضعيفة التجربة، ومحدودة الوعي، بسبب من ظروف التطور "الرأسمالي" المشوّه، الذي كان ينتج بروليتاريا قليلة نسبة لعدد الطبقة العاملة ذاتها، وعمال خدمات كثر.

2- أن للفلاحين دوراً أساسياً في الثورة، لان الريف هو القوّة الاجتماعية الكبيرة والمتماسكة، ومصدر الإنتاج، ويعيش حالة من الصراع الطبقي واضحة. وهذا الوضع الذي ساد إلى وقت قريب، كان يجعل الريف مركز الثورة، والفلاحين قوّتها الأساسية.

3- أن للمدينة دوراً نتيجة أنها تحوي القوى الصاعدة، خصوصاً بعد توسع المدن، وتمركز قسم هام من السكان فيها. وفي المدينة، إضافة للطبقة العاملة، فئات من البرجوازية الصغيرة تلعب دوراً ثورياً (المثقفون والطلاب، الموظفون الصغار...).

لهذا انعزلت هذه الأحزاب، نتيجة أنها لم تتبن أهداف الأمة كلها، في مرحلة يعتبر النضال القومي أهم سمة من سمات النضال فيها. لذلك التفت الطبقات الشعبية (ومنها الطبقة العاملة)، والطامحة إلى الوحدة والتحرر والتقدم الاقتصادي، حول القوى القومية، هذه القوى التي أصبحت قيادة النضال العربي لأكثر من عقدين من الزمان.

إن الظروف العامة التي يعيشها الوطن العربي، تفرض تبني الأهداف العامة للأمة، وميزة الأحزاب الأكثر جذرية، هي تبنيها، إضافة لأهداف الأمة العامة، أهداف الطبقة الأكثر سحقاً، أي الطبقة العاملة، إضافة إلى الفلاحين الفقراء، الذين يلتقون مع مطامح الطبقة العاملة في إقامة

الاشتراكية. فالقضية عندنا هي ليست قضية استيلاء الطبقة العاملة على السلطة، بإلغاء سيطرة البرجوازية وسيادتها، بل أن ما ينقصنا هو تحقيق الثورة الديمقراطية، وهنا يتداخل النضال الطبقي مع النضال القومي الديمقراطي، فلا طبقة عاملة قوية ومؤثرة، إذا لم تتطور الصناعة ولا مجتمع مدني دون تحقيق الوحدة القومية، وإقرار حقوق المواطنة. وهذه أهداف لا يتحقّق التقدم إلا بتحقيقها، ولا تقوم الاشتراكية إلا بعد إنجازها. والنضال المطلبي خاضع لكل ذلك، وهو جزء منه، غير منفصل عنه. وأي فصل يقود إلى شكل من أشكال النضال "الاقتصادي"، الذي لا يقود إلى تحقيق أهداف الطبقة العاملة، والفلاحين الفقراء.

إذن، يجب أن يمثّل الحزب أهداف الأمة في مرحلتها القومية الديمقراطية، وأن يعبِّر عن أهداف الجماهير الشعبية، وأن يمثل طليعة هذه الجماهير، وبذلك يستطيع أن يلعب دور الطليعة في المجتمع، وأن ينتصر.

الثورة الديمقراطية :

إذا كنا تحدثنا في الفقرة السابقة عن الثورة الديمقراطية، وعدم مقدرة هذه الأحزاب على تحليلها، لابد وأن نؤكد أنها، رغم تبنيها مقولة "الطبقة العاملة"، لم تتبن مفهوم الثورة الاشتراكية، وإن كانت لم تتبن مفهوم الثورة الديمقراطية، كما توضِّح سابقاً، فقد رفعت شعار الاستقلال وإنتصار البرجوازية، ثم مرحلة التحرر الوطني، وبدأت تطرح في المرحلة الأخيرة شعار "الثورة الوطنية

الديمقراطية". وبالتالي إضافة إلى الرؤية القطرية للثورة، أو الاستقلال. فقد اتبعت هذه الأحزاب سياسة تقوم على أساس قيادة البرجوازية – إلى عام 70 على وجه التقريب – للثورة، ثم على أساس قيادة البرجوازية الصغيرة لها. وكان مفهومها للثورة بدايةً أنها ثورة ديمقراطية برجوازية، ثم تبنت مفهوم طريق التطور اللارأسمالي[77]، الذي غدا يعني البلدان السائرة في طريق الاشتراكية، دون مرورها في المرحلة الرأسمالية.

لقد اعتبرت أن المرحلة الديمقراطية التي يمر بها القطر، مرحلة ممهِّدة للاشتراكية، وهذا صحيح تماماً، لكنها رأِت أن البرجوازية، ثم البرجوازية الصغيرة هي التي تحققها، وليست هي. وبالتالي فإن مهمتها الجوهرية تتقوّم في دعم خطوات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة[78]، انتظاراً لتهيؤ ظروف الانتقال إلى الاشتراكية. ولاشك أن الرؤية المطلبية، تقود إلى هذه النتيجة، كما قادتها إلى أن لا تعتبر أن لهاٍ دوراً قيادياً طليعياً في الثورة، لأن البرجوازية هي التي تحقق الأهداف الديمقراطية، ولأن البرجوازية الصغيرة تهيئ الظروف لانتقال إلى الاشتراكية. ولهذا قبلت أن تلعب دور "الملحق" و"التابع" للبرجوازية، ثم للبرجوازية الصغيرة، فتقبل بقيادتها،

---

[77] بهذا الخصوص يمكن مراجعة كتاب "قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري" دار ابن خلدون، بيروت، ط1 أيلول 1972، وتحديداً (ص024-205)، حيث يظهر موقف خالد بكداش. وكذلك يمكن مراجعة، نجم محمود "الصراع في الحزب الشيوعي العراقي، وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية" دون دار نشر، ط1 1980 ص 181-188، وخصوصاً (ص187).

[78] وتحديداً وهي حاكمة، بينما علاقاتها مها صراعية قبل ذلك – خصوصاً مع الأحزاب القومية منها –، حيث كانت أقرب إلى القوى برجوازية.

وتنسجم مع توجهاتها، كما تتحاشى نقدها.. إن الخلل الأيديولوجي، يؤدي إلى هذه النتيجة، لاشك في ذلك، لأنه جعلها غير قادرة على فهم الواقع وتحليله تحليلاً ملموساً. هذا التحليل الذي كان يشير إلى فشل أحزاب البرجوازية، ثم أحزاب البرجوازية الصغيرة، في تحقيق عملية التغيير المطلوبة، حتى بأفقها الإصلاحي، لأسباب تتعلق بطبيعة الظروف العالمية الراهنة، وانعكاساتها على البلدان المتخلفة، خصوصاً نظام التبعية الذي تفرضه الإمبريالية على هذه البلدان، هذا النظام الذي يجعل إمكانيات التطور البرجوازي مستحيلة، بل أنه يؤدي إلى نشوء برجوازية تابعة، تخضع للسياسات الإمبريالية العامة. كما يجعل إمكانيات تحوّل البرجوازية الصغيرة إلى الاشتراكية[79] مستحيلة، بل إنه يجتذب أقساماً منها، ليعيد دمجها فيه. لهذا اندمجت الفئات البرجوازية، التي قادت النضال العربي – القطري – طيلة عشرينات وثلاثينات وأربعينات هذا القرن، في السوق الرأسمالي، وعملت كوسيط للشركات الإمبريالية، وبالتالي كأداة سياسية لها. مما جعلها تتبع سياسة اقتصادية، تقوم على أساس الاستيراد، وتوجيه رأس المال المحلي في القطاع العقاري، أو الصناعي الملحق بالصناعات الرأسمالية العالمية. أما البرجوازية الصغيرة التي حاولت بداية تطوير المجتمع برجوازياً، من خلال دور الدولة المركزي، طورت "أجهزة الدولة"، و

---

[79] هناك زخم من الكتابات السوفياتية التي تتحدث عن طيق التطور الرأسمالي القائم على أساس انتقال البرجوازية الصغيرة القائدة للدولة مواقع الاشتراكية. بهذا الخصوص أنظر، اندريف "التطور اللارأسمالي" دار التقدم – موسكو 1977، وكذلك، أغانونوف "الماركسية اللينينية وطريق التطور اللارأسمالي "دار التقدم – موسكو 1982".

"القطاع العام" فئة طفيلية فيها، ما لبثت أن مثلت كمبرادوراً جديداً.

إنها كذلك، حدَّدت دورها في أن تكون، ليس قيادة النضال من أجل التغيير الثوري، الذي يهزم الفئاتِ الحاكمة، ليكرس إنتصار خط اقتصادي سياسي، يحقق مصالح الجماهير الشعبية، بل أنها تلعب دوراً "ترشيدياً"، يهدف إلى إجراء بعض الإصلاحات الديمقراطية، وتحقيق بعض القضايا المطلبية. وهذا دور متواضع، نسبة إلى حجم الإشكالات التي يعيشها الوطن العربي، وتغوص فيها جماهيره، إضافة إلى أنه لا يقود إلى تجاوز المشكلات الأساسية هذه، خصوصاً مشكلات التخلف والتبعية، وبالتالي مشكلة فقر الجماهير وتأخر وعيها، وأيضاً المشكلات العميقة للأمة.

وهذا الدور، هو الدور الذي قرَّره المناشفة، منذ عام 1903، انطلاقاً من أن ظروف روسيا القيصرية بداية القرن العشرين، لا تسمح بتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا، والمطلوب هو تحقيق الثورة الديمقراطية البرجوازية، وعلى البرجوازية أن تلعب الدور القيادي في هذه الثورة، بهدف القضاء على القيصر وإشاعة الديمقراطية، وفتح آفاق التطور الاقتصادي، الذي سوف يؤدي، وبالضرورة، إلى خلق طبقة عاملة قوية، كبيرة العدد، تصبح لها الغلبة العددية، مما يهيئها لتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا. "إن صيغة مارتون للمادة الأولى (من النظام الداخلي)، وخطب مناصريه، تعكس آراءهم حول مسألة البرنامج السياسي – مسألة ديكتاتورية البروليتاريا. فانتصار ديكتاتورية البروليتاريا بالنسبة لهم مسألة تتعلق بالمستقبل البعيد. فقد

اعتبروا، شأن انتهازيي الغرب، أن من واجب البروليتاريا الكف عن النضال من أجل السلطة، حتى تؤلف أكثرية السكان في بلادها. وقال تروتسكي في المؤتمر إن النصر لن يصبح ممكناً، إلا إذا غدت الطبقة العاملة تضم – غالبية الأمة -، ولهذا لم يشعروا بالحاجة إلى حزب ثوري مجاهد، من دونه لا يمكن أن تحقق زعامة الطبقة العاملة، لا انتصار ديكتاتورية البروليتاريا..."[80]. وبالتالي لم تكن القضية هي قضية ديكتاتورية البروليتاريا، بل كانت قيادة الحزب الشيوعي للثورة الديمقراطية، التي بدونها لا يمكن تحقيق تلك الثورة.

وكانت هذه الإشكالية النظرية، تؤدي إلى إشكالين عمليين، هما :

(1) غياب الدور الطليعي القيادي لهذه الأحزاب، لأن البرجوازية، ثم البرجوازية الصغيرة، هي قائدة هذه المرحلة.

(2) تحوّل هذه الأحزاب، إلى ملحق بأحزاب البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة الحاكمة، مهمتها نقد سياستها جزئياً، والسعي لتحقيق بعض الإصلاحات الديمقراطية، أو التمجيد لها و"لمنجزاتها".

إن الظروف الواقعية بالنسبة لهذه الأحزاب، لم تكن مؤاتية لتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا، وهذا صحيح، لكنها كانت ترى، كتكرار للتجربة الأوروبية، أن

---

[80] مجموعة من المؤلفين "سيرة حياة فلاديمير إيليج لينين"، ترجمة عزيز سباهي، منشورات مكتبة النهضة، بيروت – بغداد، (ص171). كما يمكن العودة إلى كتاب لينين "خطتا الاشتراكية الديمقراطي في الثورة الديمقراطية" دار التقدم – موسكو (دون تاريخ).

البرجوازية هي التي سوف تحقِّق المرحلة الديمقراطية، لتوجد طبقة عاملة كبيرة، تلعب دوراً سلمياً في تحقيق الثورة الاشتراكية. أما هي فمهمتها التهيئة لمرحلة قادمة، والدفاع عن الطبقة العاملة الجنينية، ومحاولة تحقيق أهدافها المطلبية. ثم أصبح دورها التحالف مع أحزاب البرجوازية الصغيرة الحاكمة، لبناء الاشتراكية، مادام الصراع مع الإمبريالية، يدفع البرجوازية الصغيرة، شيئاً فشيئاً لاتباع طريق التطور اللارأسمالي، الموصل إلى الاشتراكية. كما شهدت السنوات القليلة الماضية، تطوراً آخر، أدى إلى أن تتبنى العديد من هذه الأحزاب قضية دور الطبقة العاملة القيادي، وطرحته كحل لأزمة مستعصية، تعيشها "حركة التحرر الوطني العربية". فقد اعتبرت أن غياب دور الطبقة العاملة القيادي كان سبباً في بروز الأزمة وتفاقمها. لكن جاء هذا الطرح، دون الإجابة على سؤال، يتعلق بسبب عجز الطبقة العاملة، و"أحزابها" الشيوعية، في الماضي، وعدم قدرتها على أن تلعب دوراً قيادياً ؟ مما يجعل هذا الطرح، رغم تلمسه طريقاً جديداً، قاصراً، ولا يطرح تصوّراً جديداً. فما هي طبيعة الثورة ؟ ما هو دور الطبقات فيها ؟ وما هو دور الحزب الشيوعي ؟

نقد التنظيم :

كان الجمود النظر، وغياب المنهج المادي الجدلي[81]، أحد أهم الأسباب في الإشكالية التي عاشتها هذه الأحزاب،

---

[81] إن غياب المنهج وبالتالي الجمود النظري يقودان إلى وعي غير مطابق، وبالتالي إلى الاغتراب عن الواقع، مما يؤدي إلى تبني أهداف "ثورية" دون النظر إلى الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيقها. إن المسألة الواقع وبالتالي الواقعية لم تكن

من منطلق أن الأهمية الأساسية لرؤية الطبقة العاملة، تتمثل في أنها تسمح بفهم الواقع فهماً علمياً، بالتالي تقود إلى وضع الاستراتيجية الثورية القادرة على إحداث تغيير جذري فيه، في حال توفر القوّة التنظيمية القادرة على تمثّل هذه الاستراتيجية، وعلى الارتباط بحركة الجماهير العفوية. لذلك، فإن الخلل الإيديولوجي يؤدي إلى خلل تنظيمي، كما أدى إلى خلل سياسي، في مجال الأهداف العامة، وفي مجال دور هذه الأحزاب في إطار الثورة، لتحقيق هذه الأهداف.

فقد قاد الجمود النظري، إلى تكوين بنية تنظيمية، ذات سمات محدّدة، هي سمات "التنظيم الستاليني". ولا غرو في ذلك، فقد عمدت هذه الأحزاب إلى نقل التجربة الروسية (في مرحلتها الستالينية). في مجال التنظيم، لتكون تجربتها "الخاصة"[82]. وقامت على أساس قيادة فرد أو مجموعة أفراد، وليس على أساس وحدة التنظيم وديمقراطيته. فكانت الهيئة القيادية العليا (المكتب السياسي)، وغالباً فرد فيها (الأمين العام)، هي التي تقرِّر سياسة الحزب، وتقرِّر في كل ما يخصه من قضايا، بغض النظر عن أهميتها، وعن مسؤولية هذه الهيئة (أو هذا الفرد) عنها. مما حوّل القاعدة التنظيمية إلى تابع، متلقٍ، تنتظر القرارات، والأوامر لكي تنفذ، دون أن يحق لها

تحتل مكانها في رسم الاستراتيجية، وإن كانت "الواقعية" السياسية"، بمعنى الروح الإصلاحية، والامتثال للواقع، ملمحاً أساسياً في هذه الأحزاب.

[82] يمكن ملاحظة ذلك من نصوص الأنظمة الداخلية، بمقارنتها بالنظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفيتي، كمثال على ذلك يمكن دراسة رؤية الحزب الشيوعي الأميركي التنظيمية زمن ستالين، ومطابقتها للرؤية الستالينية، أنظر، الحزب الشيوعي الأميركي، دليل العمل التنظيمي تأليف ج. بيترز، ترجمة عماد لطفي ملحس. دار دمشق — دمشق.

المناقشة، أو الاعتراض، أو التحفظ. فقد تحوّلت البنية الحزبية، والحياة الداخلية، إلى بنية من نمط واحد، وحياة من جانب واحد. تقوم على أساس حق أقلية في تقرير مصير الحزب، و"حق" أغلبية في التنفيذ. فسقطت المساواة بين الأعضاء، هذه المساواة المستمدّة من مبدأ "الاختيار الحر" في الانتماء للحزب وغاب التفاعل والحوار، والمناقشة، والصراع الديمقراطي، كما ألغي النقد والانتقاد الذاتي، وانتهى حق الانتخاب والترشيح – خارج إطار رضى القيادة وموافقتها -، وأصبحت المؤتمرات، رغم أنها كانت نادرة الحدوث، مجال إعلان تأييد القاعدة لسياسات القيادة، وتكريساً لشرعيتها. بعد أن يكون قد جرى "اختيار" أعضائها، وإقرار مشاركتهم فيها، من قبل القيادة ذاتها. وهذا هو السبب الذي يفسّر ثبات القادة، رغم تبدّل المواقف وتناقضها.

وإذا كانت هذه الصيغة، قد تبلورت زمن ستالين، واتخذت أبعادها المختلفة، فقد وجّه لها بعض النقد بعد موته، إلا أنها غدت "القالب" الذي تلتزم به كل الأحزاب. وبدأ النقد منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي[83]، حيث جرى تشديد النقد ضد "الظاهرة

---

[83] بعد المؤتمر العشرين، الذي يعتبر علامة تحول في تاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي، تجري محاولة لإصلاح الحياة الداخلية للحزب، من خلال إشاعة الديمقراطية، بدأت منذ وصل أندرويوف إلى منصب الأمين العام للحزب، وتجددت بعد استلام غورباتشوف لهذا المنصب، وظهرت في نقد مرحلة بريجنيف، بهذا الخصوص يمكن مراجعة، يوري أندروبوف "خطب ومقالات مختارة" دار التقدم – موسكو 1984، وكذلك ميخائيل غورباتشوف "نتحدث بصراحة عن أهداف سياستنا" دار نشر وكالة – نوفوستي – 1985 وتحديداً (ص22) وأيضاً "مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي – الصالة الجديدة" – در نشر وكالة – نوفوستي – موسكو 1985 (ص121-127). لكنها إنتهت بانهيار الحزب الذي وضح أكثر مدى تعفنه.

الستالينية"، ولقد أوضح النقد المدى الذي وصل إليه وضع الحزب في "المرحلة الستالينية"، المرحلة التي هيمن فيها ستالين على مقاليد السلطة، "في تلك الفترة (وتحديداً فترة التصفيات 1936-1939) على وجه الدقة بُدئ بخرق القواعد اللينينية في حياة الحزب الداخلية، وصارت تداس أكثر فأكثر بالأقدام، وطغت الأساليب الإدارية البحتة، واستعصر شأن مبادرة الجماهير، فشهدنا من جراء ذلك، في أجهزة الحزب، ومجالس السوفيات، ظهور عناصر وصولية لا شرف لها ولا استقامة، حاولت أن تضمن لنفسها المناصب باستخدام سيف القمع ضد الملاكات المخلصة للاشتراكية في الحزب وفي مجالس السوفيات، وفي دوائر الاقتصاد وفي الجيش والأسطول"[84]. وكذلك "ازدهار بدعة تقديس الفرد، وخرق الديمقراطية الداخلية في الحزب"[85].

كما وجه الحزب الشيوعي اللبناني نقداً لظاهرة البيروقراطية، وعبادة الشخصية، التي يفرز كل منها مظاهر عديدة. فالبيروقراطية، تبرز الانفصال بين الخط السياسي والعمل التنظيمي التنفيذي، والانحراف اليساري، و "إصدار – الأوامر – و – التوجيهات"، وهو ما "أصبح الأسلوب السائد في تسيير أعمال الحزب ونشاطه"[86]. وعبادة الشخصية التي هي "خرق لمبدأ من المبادئ اللينينية الأساسية، وهو مبدأ القيادة الجماعية، وتعبِّر من جهة أخرى، عن مستوى غير كافٍ من النضوج السياسي

---

[84] "بدعة تقديس الفرد..." (ص20) مصدر سبق ذكره.

[85] نفس المصدر (ص22).

[86] "نضال الحزب..." مصدر سبق ذكره (ص180).

والنظري لدى كادر الحزب، التي تقبلت هذه الظاهرة الغريبة عن المبادئ اللينينية، وسمحت باستمرارها". أما مظاهرها فهي خرق الشرعية بصورة متمادية "فالهيئات القيادية المسؤولة (المكتب السياسي واللجنة المركزية) كانت في حالة تغيير وتبديل مستمرة، وفق إرادة فردية"، و"أبعدت اللجنة المركزية عن الاضطلاع بواجباتها ومسؤولياتها شيئاً فشيئاً وبصورة اعتباطية"، كما برز "اتجاه آخر خطير، هو عدم إمكان ربط المنطقيات بالمركز عن طريق العلاقة بين هيئة وهيئة، واستبدال هذه العلاقة الصحيحة بعلاقة بين فرد وفرد"[87]. كما برز أسلوب التقييم الذاتي في اختبار الكادر، مما كان يحوّله إلى "عنصر تنفيذي عادي، لا إلى قائد فعلي للجماهير"، و"تجديد اللجنة المركزية عن طريق الضم، حيث كان يزعم أن عقد المؤتمر متعذر"[88].

ورغم أن هذه الأحزاب أكدت في كل أدبياتها أنها تتبنى مبدأ "المركزية الديمقراطية"، إلا أنها تبنته وفق "التفسير" الذي حدَّده ستالين في عام 1934[89]، هذا التفسير الذي يجعل المكتب السياسي (وتحديداً الأمين العام) الهيئة القيادية الوحيدة صاحبة القرار، وتصبح الهيئات الأخرى مكمّلة لها، يقوم دورها على تأكيد شرعية

---

[87] المصدر نفسه (ص181).

[88] المصدر نفسه (ص182).

[89] أنظر نص هذا التفسير ف، إدوارد هاملت كار "ثورة البلاشفة 1917-1923" الجزء الأول، ترجمة عبد الكريم أحمد، وزارة الثقافة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر (القاهرة) دون تاريخ، (ص190-191)، هامش رقم 3، وهو نقلاً عن كتاب "قرارات الحزب الشيوعي الروسي" 1941. ولقد ظل هذا التفسير مقراً في النظام الداخلي للحزب الشيوعي السوفييتي إلى اليوم، مع تعديلات صياغية طفيفة.

المكتب السياسي والأمين العام. كما تصبح مبادئ الالتزام والانضباط هي المبادئ "الوحيدة" السائدة في الحياة الداخلية، مما يمركز القرار في الهيئة الأعلى، لتلعب الهيئات واللجان والخلايا الأخرى (بما فيها المؤتمر) دور "أداة التنفيذ". ويأتي موقع الديمقراطية الحزبية هامشياً ثانوياً ضمن هذه الصيغة، ويكون دورها تغطية الأساليب التي تتبعها القيادة لتمرير قراراتها وتصوّراتها. فيصبح الحزب جهاز تنفيذي، من واجبه تنفيذ كل قرارات السلطة.

ونقد الحزب الشيوعي السوفييتي والحزب الشيوعي اللبناني، يوضِّحان مظاهر هذه الصيغة وانعكاساتها العملية. حيث يصبح الأمين العام هو "الفرد – الإله"، المقرر في كل شيء، والمفكر العظيم، والبطل الذي "يجترح المعجزات"[90]. فلا تعود هناك حاجة للحوارات الداخلية، أو المؤتمرات، ويصبح مبدأ "تعيين القادة" هو المبدأ السائد والمعترف به، دون إقرار رسمي. أو يجر اتباع "الطريق الديمقراطي" الذي يعني تعيين القادة، عن طريق "انتخابهم"، أي الإقرار المسبق لأسماء القادة الذين "يجب" أن تنجحهم "الانتخابات الديمقراطية".

وتقود هذه الصيغة إلى إشكاليات كبيرة، منها انضمام نوعية محدّدة من الأعضاء، فإذا تحدث خروشوف عن "عناصر وصولية" سيطرت وتزعمت، وفرضت القمع لكي تضمن مواقعها، فإن النتيجة في بلد لم يصل الحزب الشيوعي فيه إلى السلطة، تكون انضمام عناصر ذات وعي محدود و"مطواعة"، تقبل أن تلعب دوراً تنفيذياً، مما لا

---

[90] خروشوف، مصدر سبق ذكره (ص160).

يجعلها هذا الوضع قائداً فعلياً للجماهير، كما يقول نقد الحزب الشيوعي اللبناني الآنف الذكر. وبهذا لا يعود الحزب الطليعة القادرة على قيادة الجماهير، وبالتالي على تحقيق التغيير المطلوب. إن غياب الديمقراطية الداخلية، يجعل الفئات الأكثر وعياً ومبادرة، في تناقض مع الأجهزة التنظيمية، أي مع المنطق التنظيمي السائد، ومع القيادة الماسكة زمام الأمور، ليفقد الحزب الفئة التي يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في الحياة الحزبية، وفي النضال الثوري، وتبقى العناصر العفوية غير المبادرة. كما تظهر إشكالية أخرى تتمثل في تكون "تكتلات" غير سياسية، شخصية أو عائلية أو "قبلية" أو حتى طائفية، يكون سبب وجودها الصراع على مواقع القرار بين أفراد عديدين. وتقود هذه الحالة إلى الانشقاق، وتفتت هذه الأحزاب، وهذا ما جرى خلال العشر سنوات الماضية، على وجه التحديد[91]، في الأحزاب الشيوعية العربية. إن "القائد – الإله" بحاجة إلى كتلة متعصبة له، تلتزم بما يقرِّر، وبهذه الطريقة يتصارع "القادة – الآلهة" فيما بينهم، حيث يتحوّل الحزب إلى قبائل متحاربة.

---

[91] لمتابعة هذه الظاهرة يمكن مراجعة :

أ – عبد القادر ياسين "توحد الحزب الشيوعي الأردني، فخفت أزمة الحزب الشيوعي السوري" ، مجلة الشراع (بيروت) العدد 196 تاريخ 1985/12/16 (ص10).

ب– مجلة الشراع (بيروت) "في المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي العراقي، وقف الحزب قبل إسقاط النظام"، السنة 4، العدد 198 تاريخ 1985/12/30 (ص9).

ج– خضر عواد "أحداث اليمن الديمقراطي : مأساة صيغة في التنظيم وصيغة في الحكم" مجلة الشراع (بيروت) السنة 25 العدد 202، تاريخ 1986/1/27 (ص21-22).(والمقال أنا كاتبه).

إن المتابع لنشاط هذه الأحزاب، والدارس لطبيعة حياتها الداخلية، يلاحظ سيادة منطق "الالتزام والانضباط" و"التنفيذ" في عملها. كما يلاحظ غياب قضايا أساسية، كان التشديد على سيادة هذا المنطق، يعني إلغاءها وتحريمها. ومنها مثلاً انتظام المؤتمرات، أو حتى انعقادها – ولقد أشار نقد الحزب الشيوعي اللبناني سالف الذكر لهذه الظاهرة، وهي ظاهرة سائدة لدى كل الأحزاب الشيوعية – أو منها أيضاً غياب الحوار الداخلي، ولا نقول الحوار العلني، وهي الظاهرة التي ميزت الحزب البلشفي، وكانت علامة من علاماته، بل إنها كانت وجه العملية الآخر، لمنطق الالتزام والانضباط، ومركزية العمل.

إن افتقاد الديمقراطية الداخلية، وغياب الحوار والنقد والنقاش والصراع النظري، أدى وبالضرورة إلى افتقاد الوعي لدى الأعضاء عموماً، وكانت كل العوامل السابقة تساعد على سيادة هذه الظاهرة. فالجمود النظري، لا يقود سوى إلى التخلف الفكري، وافتقاد الوعي النظري الملائم لحزب طليعي، لأنه يقوم على أساس الفهم والتحليل. والنقل وترداد الشعارات لا ينميان الوعي بل يكرسان التخلف في هذا الميدان، خصوصاً أن غياب الديمقراطية الداخلية، يدعم هذه العوامل، ويوجد الأرضية الملائمة لاستمرارها.

نتيجة عامة

تقييم عام :

إن كل ما جاء سابقاً يجعلنا نقول إن معظم الأحزاب الشيوعية العربية، عانت من إشكاليات عديدة، اتخذت مظاهر محدّدة، فهي تعاني من الجمود النظري على صعيد الأيديولوجيا، وتتسم بترداد الشعارات العامة على الصعيد السياسي. وهي مترددة ومهادنة وإصلاحية عملياً. و"بيروقراطية" وغير ديمقراطية على صعيد البنية التنظيمية. لذلك ظلت، رغم تاريخها الطويل غير قادرة على أن تحقق عملية التغيير الثوري لقد كان أعضاؤها أبطالاً في السجون إصلاحيون في الواقع، ذوي "صلابة" أيديولوجية دغمائية، وتهاون سياسي. وهم ضد الإمبريالية، لكنهم يخطئون في مواجهة مخططاتها.

إن تقييم هذه الأحزاب نابع من الشعور بضرورة نقد نمط الحزب الذي كان سائداً، كخطوة لا بد منها، فيما إذا أردنا تحديد أسس حزب جديد، مختلف من نواح عديدة. يمتلك أعضاؤه وعياً علمياً ضد الجمود النظري، ومنطق الشعارات، ويكونوا ثوريين يسعون لتحقيق الثورة الجذرية، ويؤسسون حزباً ديمقراطياً، يمكن أن يكون حزب الطليعة، يستطيع استقطاب القوى الطليعية في المجتمع. حزب يمثل الطليعة في الفكر والممارسة، يمثل الوعي الثوري، المطابق لمصالح ومطامح العمال والفلاحين الفقراء. والفئات الديمقراطية الثورية من البرجوازية الصغيرة.

من هذا المنطلق يمكن تلمس نمط الحزب الراهن، وبالتالي يمكن الإشارة إلى الخطوط العامة التي كانت تحكمه. لقد أصبحت "الأفكار" الماركسية هي المرجع، ويجري قياس الواقع بناءً على ما جاء فيها، فلم يعد الواقع

أغنى من تصوّراتنا، بل أصبحت تصوّراتنا هي الأغنى والأشمل والأعمق. والأدهى أن"الأفكار" الماركسية، غدت هي السياسة (المنظرة أيديولوجيا) التي يتبعها الاتحاد السوفييتي. ولما كان للحزب الشيوعي السوفييتي استراتيجيته المبنية على رؤية فرضتها الظروف العامة السائدة في الاتحاد السوفييتي (رغم ملاحظاتنا على هذه السياسة). ولما كانت هذه الظروف تختلف عن الظروف العامة في الوطن العربي، وتتناقض معها أحياناً عديدة، فإن ما هو صحيح وممكن للاتحاد السوفييتي، ليس صحيحاً بالنسبة لنا.

لقد كان نمط الوعي السائد في الحزب سلفياً، يتمسك بالنصوص التي كتبت في زمان ومكان محدّدين، على أنها نصوص صالحة لكل زمان ومكان. ولقد تمسك بنصوص ماركس وإنجلز ولينين، المكتوبة في ظروف أوروبا أواسط القرن التاسع عشر إلى نهاية القرن التاسع عشر، وروسيا بداية القرن العشرين. ورغم حدوث تطورات كبيرة منذ عهد ماركس وإنجلز ولينين، إلا أنها لم تبحثها، ولم تر اختلاف الظروف زمانياً ومكانياً. والسلفية تعني التمسك بنصوص قديمة ولدت في ظروف محدّدة، فجرى تعميمها على أنها صالحة لكل زمان ومكان. والماركسية ضد الإطلاق، ومع نسبية الأحداث، في الزمان والمكان، وإذا كان التمسك بأسس المنهج (النظام المعرفي) ضروري فيها، فإن التمسك بتحليل ظروف معينة في وقت معين، على أنها تحليلات مطلقة، يعني الوقوع في مطب المثالية، والتخلي عن أسس المنهج المادي الجدلي

كما كان خط الحزب، خطأً إصلاحياً، يطرح القضايا المطلبية، ويبتعد عن القضية الجوهرية، قضية التغيير الثوري الجذرية، أي تحقيق أهداف الجماهير الشعبية الأساسية. ولم يكن يأخذ على عاتقه، قيادة الثورة الجذرية. ورغم أن هذه الأحزاب شاركت في بعض النضالات السياسية (تحقيق الاستقلال تحت قيادة البرجوازية، مواجهة السياسات الإمبريالية...)، إلا أن طابع نضالها العام، ظل نضالاً مطلبياً ديمقراطياً.

وكان نمط الحزب فردياً، حيث الفرد أساس الحزب كله، (وأحياناً الهيئة العليا، التي هي المكتب السياسي)، هو المقرر وصاحب الشأن. وهو الذي يعين ويفصل، يقرّب ويبعد، أما القاعدة الحزبية فقد كانت مهمتها الطاعة، والتنفيذ، دون نقاش، وكان رأي الفرد مقدّس، لا تجوز تخطئته، أو نقده، أو التساؤل حوله. لقد "تبعت" القاعدة الحزبية القيادة، فالقادة هم المقرّرون، أما القاعدة فأداة التنفيذ حيث "نشأ في الحزب وفي لجنته المركزية ميل واضح إلى المغالاة في دور قادة الحزب، واستصغار دور جمهور أعضاء الحزب...."[92].

وكان الحزب منغلقاً، عصبوياً، يعادي القوى الأخرى، لأنه يقوم على أساس إلغاء الآخرين، لأنه "الحزب المختار"، لذلك كان ضد التحالف السياسي ومع التفرد، ضد التعاون ومع الانغلاق، رغم المحاولات المحدّدة التي كانت تبذل من أجل التحالف، أو من أجل التفاعل مع القوى الأخرى.

---

[92] "نضال الحزب.." مصدر سبق ذكره (ص142).

لذلك تحوّلت النظرية المادية الجدلية إلى نظرية مثالية، تؤله النص كما تؤله الفرد. وتحوّل الحزب الثوري إلى حزب إصلاحي، والطليعة إلى "تابع". وتحوّلت المركزية الديمقراطية، إلى مركزية بيروقراطية، والحركة الجماهيرية، إلى "قبيلة"، "طائفة"، "ملّة".

الحاجة إلى حزب جديد

إن إشكالية هذه الأحزاب، تطرح قضية العمل الثوري في الوطن العربي، وعلى وجه التحديد، طبيعة الحزب الذي يستطيع التعبير عن المصالح الجذرية للعمال والفلاحين والفئات الديمقراطية الثورية من البرجوازية الصغيرة في الوطن العربي.

ولابد أن نلاحظ هنا أن الأزمة النظرية التي عاشتها هذه الأحزاب، أمام تحوّلات الظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، ومن ثم التراجع الكبير الذي أصابها، أدت كلها إلى تفسخ طال العديد منها، وأفرز حالات مختلفة التباين، وإن حاول بعضها إعادة النظر في كل البنية الفكرية السائدة، وكانت أزمة الحركة القومية قد قادت إلى تأسيس قوى جديدة، وبلورة أفكار جادة.

لذلك فنحن بحاجة إلى حزب جديد، يكون قادراً على أن يلعب دوراً أساسياً في النضال العربي، ويستطيع قيادة الجماهير الشعبية في نضالها من أجل تحقيق أهدافها الراهنة، أي إنجاز مرحلة الثورة القومية الديمقراطية، ومن ثم تهيئة الظروف من أجل تحقيق الثورة الاشتراكية. وهذا يقتضي رؤية جديدة، نقدية للماضي، وواضحة للحاضر والمستقبل. والتجربة الماضية أساس يمكن

الانطلاق منه، لتحديد ثمرة تجربة استمرت عشرات السنين.

بعد كل ذلك ما هي سمات الحزب في الوطن العربي ؟ هذه هي القضية الملحة الآن، بعد تجربة طويلة خاضتها الأحزاب الشيوعية (منذ 1919)، وبعد تجربة الأحزاب الوطنية الأكثر أهمية، لأن الحركة السياسية العربية تعيش مشكلة مستعصية، هي مشكلة الحزب الصلب والمتماسك، الثوري دائماً، القادر على قيادة حركة الجماهير والتعبير عن مصالحها، ليس في مرحلة محدودة فقط، بل إلى النهاية.

والوطن العربي الآن بحاجة إلى القوّة التي تضيف عوامل جديدة، في الصراع النظري، كما في الحياة العملية، وتلعب دوراً طليعياً قادراً على توحيد الشعب، وبناء القوى القادة على المواجهة، مواجهة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، ومواجهة الفئات الكمبرادورية المرتبطة، وكل المستغلين (بكسر الغين) والمضطهدين (بكسر الهاء). وهذه مهمة ملقاة على عاتق كل المناضلين الثوريين العرب، وتحقيقها بحاجة إلى مسألتين : الأولى : أن يقتنع الثوريون العرب بالحاجة إلى عمل موحد، والثانية : السعي لتحقيق خطوات ملموسة في هذا المجال، ومنها تطوير الحوارات الثنائية والثلاثية والموسعة، وكذلك عقد كونفرسات يتفق على أسس عقدها، وتشكيل هيئات دائمة لمتابعة القضايا التي تم الاتفاق عليها، والثالثة، إيجاد منبر نظري يطرح قضايا الثورة كلها، ويكون مجال حوار القوى المختلفة. وتبقى القضية الأهم بناء الخلايا التنظيمية في كل الوطن العربي، في المصانع والأحياء والمدن والقرى،

في المدارس والجامعات والمعاهد، في دوائر "الدول" و"الجيوش".

ولكي تكون القوّة الجديدة (الحزب الجديد) قادرة على أن تضيف عوامل جديدة في الصراع السياسي، يجب أن تمتلك سمات تسمح لها بأن تحقق ذلك، وأساسها أن تكون قوّة طليعية فكراً وممارسة، فعلى الصعيد النظري يجب أن تمتلك مقدرة على التحليل، التحليل الملموس للواقع الملموس[93]، وهذا يقتضي تصفية الحساب مع النهج التقليدي السائد، والقائم على الجمود وترداد الشعارات[94]، وتنمية الوعي، وامتلاك المنهج المادي الجدلي، المنهج العلمي الوحيد،وهذه قضية هامة لأنها تعني تأسيس رؤية جديدة، تنطلق من أرضية صلبة، هي جوهر الماركسية، لتقيم على أساسها تصوراً لواقع وزمان محدّدين. لقد كانت سمة النقل وترداد الجمل والشعارات هي السمة الأساسية طيلة السنوات الماضية، ولدى كل القوى الماركسية، عدا قلة قليلة، ولذلك ظل التعلق بالماركسية شكلياً، كما ظل فهمها بسيطاً محدوداً، مما أوجد "ديناً" جديداً، وهذا يقتضي استيعاباً جيداً للماركسية، كما يقتضي سعة اضطلاع وفهم عميق للظروف الملموسة، وبذلك وحده يمكن امتلاك المنهج المادي الجدلي، الذي هو طريقة التحليل العلمية الوحيدة، التي من خلالها وحدها يمكن فهم ظروف وطننا فهماً علمياً ثورياً.

---

[93] لينين "من هم أصدقاء الشعب".

[94] لينين "طفولية الجناح "اليساري" وعقلية البرجوازية الصغيرة"، ويقول "سأقول لكم، يا أصدقائي الأعزاء، لماذا وقعتم بهذه الورطة !!، لأنكم تبذلون الجهد الأكبر لحفظ الشاعرات الثورية غيبياً بدلاً من أن تستنتجوها، وهذا يقودكم لأن تكتبوا "الدفاع عن الوطن الاشتراكي" بين إشارات استشهاد".

إننا بحاجة لامتلاك الوعي الشمولي، وعي الماركسية، وعي التطور التاريخي ووعي الظرف الراهن، الظرف الواقعي، بعمقه التاريخي، وأبعاده المختلفة، واحتمالات تطوره، لأن الثورةٍ لا تقوم، ولا تنتصر إلا بوعي الحركة التاريخية، وتمثّل "روحها"، ومعرفة كل أبعادها ومنعرجاتها.

إن المقدرة على التحليل، هي أساس بناء القوّة الثورية، وأساس تماسكها ومقدرتها على أن تتحوّل إلى قوّة فاعلة، كما أنها أساس تطورها واستمرارها. فالتماسك النظري يقود إلى تماسك تنظيمي، ويفترض دوراً عملياً منسجماً.

وهذه القضية تطرح قضية أخرى مرتبطة بها أوثق الارتباط، لأن أهمية التحليل في أن يقود إلى بلورة نظرية متماسكة، تحديد طبيعة الثورة ومهامها ودور الطبقات فيها، وإشكالاتها الأساسية، دور القوى المعادية وقوّتها، وطبيعة نشاطها ومخططاتها، وأساليب مواجهة ذلك. إن أهمية امتلاك المقدرة على التحليل تكمن بالضبط في مقدرتنا على تحليل ظروف الأمة العربية، مشاكلها وعوامل ضعفها وأسس قوّتها. أي بلورة نظرية الثورة في الوطن العربي. وهذا يعني مسألتين، الأولى : أننا استطعنا إدماج الماركسية بظروف الوطن العربي ومشاكله، لتمثل النظرية المرتبطة بحركة الواقع التاريخية، والثانية : بلورة الأسس التي تحدَّد مسار الثورة في مرحلتها القادمة، إنها دليل الحزب النظري واستراتيجيته.

إن البرنامج السياسي هو أرضية الثورة، ومنطلق الحزب، ولذلك علينا أن نبلور برنامجاً سياسياً صحيحاً، يعبِّر عن أهداف الجماهير العربية الآن، ويطرح دور

الطبقات المختلفة الآن وفي المستقبل، ويناقش مشكلات الوطن الأساسية، التجزئة والاحتلال، التبعية والتخلف، كما يطرح مشكلة الوجود الصهيوني والسيطرة الإمبريالية، ويحدَّد طبيعة الثورة، هل هي ثورة ديمقراطية برجوازية، ام اشتراكية، أم ديمقراطية شعبية ؟

إذا كان الجمود النظري الذي ساد الخط التقليدي قد قاد إلى ارتباك في تحديد البرنامج السياسي السليم، وأوجد أخطاء كبيرة، فإن المقدرة على التحليل الملموس، تتمثل أساساً في امتلاك سياسة صحيحة، فالثورة عندنا هي ثورة قومية ديمقراطية، نتيجة تداخل أهداف الثورة البرجوازية، والتي لم تنجز عندنا، بالثورة البروليتارية، التي لن تتحقق دون بناء الأرضية المناسبة لتحقيقها، وأساسها إزالة التجزئة وبناء دولة مركزية واحدة، ومواجهة الأخطار الخارجية وتصفية الاحتلال، وكذلك إزالة التبعية الاقتصادية والتخلف الاقتصادي السياسي الاجتماعي والأيديولوجي، وبناء نظام ديمقراطي شعبي، يوجد الأرضية الملائمة للانتقال نحو الاشتراكية.

إن الثورة في مرحلتها الحالية ذات طبيعة قومية ديمقراطية، وهي عتبة الانتقال إلى الاشتراكية، وللحزب دور طليعي قيادي في الثورة القومية الديمقراطية، وكذلك في الثورة الاشتراكية، ولهذا يجب نقد الدعوة التي تقول إن الثورة ذات طبيعة اشتراكية، لأنها دعوة طوباوية. وكذلك يجب نقد الرؤية التي تعتبر أن قيادة الثورة الديمقراطية، من مهمة القوى البرجوازية، أو البرجوازية الصغيرة، لأنها رؤية إصلاحية. فالقيادة من مهام الطبقة العاملة أساساً، من خلال حزبها، حزب العمال والفلاحين

الفقراء، والفئات الديمقراطية الثورية من البرجوازية الصغيرة.

وتقوم هذه الرؤية أيضاً على الدور الطليعي للحزب، وهذا يعني أن يكون قادراً على تحديد رؤية سياسية سليمة، وخط تكتيكي صحيح، كما يكون قادراً على بلورة القوى التنظيمية الفاعلة، المتماسكة، والديمقراطية. وقادراً على استقطاب كتلة الجماهير الشعبية الأساسية، لكي يستطيع لعب دور قيادي، ولكي يستطيع تحقيق الانتصار. كما أن ذلك يعني، أن يكون طليعة الجماهير الشعبية، في الصدامات السلمية والثورية، وفي المعارك المسلحة، فالثورة تعني الهجوم، فهي بغيره تكف عن أن تكون كذلك، والهجوم أساس العمل الثوري، أما التراجع، أو الاندفاع، أو المساومة، أو المهادنة، أو الدعوة الإصلاحية، فهي أمور تقتضيها ظروف محدّدة. وبغير الهجوم تكف القوى عن أن تكون طليعية.

وتقوم هذه الرؤية أيضاً، على تحديد أن الحزب ليس "حزب طبقة بعينها". كما هو الحزب في الدول الصناعية المتقدمة، فهو، وإن كان يعبِّر عن مطامح الطبقة العاملة في المدى التاريخي، إلا أنه يعبِّر في هذه المرحلة، عن أهداف العمال والفلاحين الفقراء، والفئات الديمقراطية الثورية من البرجوازية الصغيرة، ويمثل فئاتها الطليعية. إن الطبقة العاملة جزء من تحالف ثوري، ما دامت قوّة محدودة الحجم (تمثل ربع المجتمع تقريباً)، وما دامت طبيعة الثورة الراهنة تجعل إمكانيات الاتحاد ممكنة بين العمال والفلاحين الفقراء والفئات الديمقراطية الثورية من البرجوازية الصغيرة، بسبب وحدة أهدافها، ووحدة

مطامحها، وبذلك فالحزب هو طليعة هؤلاء، والساعي لتحقيق أهدافهم، وهو بذلك يمثل الأمة كلها، في حركتها التاريخية الصاعدة.

وإنه يسعى لتحقيق عملية التغيير الجذري الثوري في الوطن العربي كله، ليس في قطر من أقطاره فقط، لهذا فهو حزب مركزي، له مركز واحد، يقود النضال في مختلف أرجاء الوطن ويقود كل أشكال النضال، النضال السياسي العام، والنضالات السياسية المحدودة، النضال الاقتصادي المطلبي، والنضال الثوري، النضال العسكري والنضال "الإصلاحي". فللأمة حركتها الواحدة، وبرنامج نضالها الواحد، وإن اختلفت أشكال النضال، وتنوعت ظروف العمل. إن لوحدانية المركز أهمية كبيرة، وبها يمكن تحقيق الثورة الديمقراطية، في كل الوطن.

وهذا يفترض على الصعيد التنظيمي أربعة قضايا أساسية هي :

القضية الأولى : أن يعبِّر الحزب عن العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من البرجوازية الصغيرة، وليس عن العمال فقط، لأن العمال يشكلون جزءاً محدّداً من السكان (يبلغ حسب التقديرات المختلفة حوالي 25%) أولاً، ولأن الثورة ليست الثورة الاشتراكية ثانياً، ولأن لهذه الطبقات مصالح موحدة الآن ثالثاً.

القضية الثانية : أن يضم الفئات الطليعية من هذه الطبقات، وليس الطبقات كلها، لأنه يمثل حزب الطليعة (أو لأنه يطمح لأن يمثل حزب الطليعة)، الذي يمتلك نظرية ثورية، ويقوم بدور طليعي عملياً، في الإضرابات والمظاهرات، وتوزيع المنشورات، والمعارك المسلحة.

وللطليعة سمات محدّدة، لا تتوفر لدى أفراد هذه الطبقات كلهم، يل عند فئة محدّدة منهم.

القضية الثالثة : أن يمثل طليعة واعية، تمتلك القدرة على التحليل العلمي، وتعي ظروفها وعياً دقيقاً، وتلتزم بالنظرية العلمية الوحيدة.

القضية الرابعة : أن يكون حزباً مركزياً واحداً في كل الوطن العربي، له قيادة مركزية تقود العمل كله، لأن التجزئة تفرض المركزة، ومواجهة النظرية التي أوجدتها، وتفترض حزباً مركزياً متماسكاً.

والقضية الهامة هنا هي كيف يكون الحزب مركزياً، ويستطيع العمل في ظروف مختلفة، وشديدة التعقيد ؟ فلكل منطقة خصوصياتها (المنطقة هنا لا تعني "الدولة"، ففي داخل "الدول" مناطق مختلفة عن الأخرى، المدينة والريف والصحراء...)، ولها أهدافها الثانوية المختلفة، التي قد تخلق ضبابية حول الأهداف الأساسية أو بعضها. فإذا كانت المركزية الصارمة قضية أساسية، وتشكّل سمة هامة من سمات الحزب عندنا، فإن معالجة قضية الاختلافات لا تكون إلا بإشاعة الديمقراطية وروح المبادرة لدى كل الهيئات التنظيمية، من هيئات الساحات والمناطق إلى الخلايا. وهذا يفترض بناءً تنظيمياً ديمقراطياً، والديمقراطية جزء أصيل فيه، إن لكل الهيئات حرية المبادرة انطلاقاً من الإقرار العام بالبرنامج السياسي، والالتزام بمقررات المؤتمرات واللجان المركزية، وحرية المبادرة تعني هنا حرية التعامل مع الظروف المحدّدة كل في إطار عمله (لجان الساحات في الساحات، ولجان المناطق في المناطق، ولجان المصانع،

والخلايا في مواقع عملها) أي حرية اتخاذ القرار وعقد التحالفات، وإصدار البيانات، والتنظيم والترقية.

والقضية الأخرى هي أن التأكيد على المركزية الصارمة لا يعني خلق سلطة ولا تكريس فئة تأمر وتنهي، بل يعني مركزة العمل كله، والانطلاق من أنه عمل واحد في كل الوطن، تحكمه قوانين واحدة، وتقوده هيئات واحدة أيضاً، هي المؤتمر العام أولاً، واللجنة المركزية ثانياً. والمركز لا يستطيع أن يكون متماسكاً، إلا إذا توفرت الشروط التالية :

1) توفر التماسك النظري بما يعنيه من امتلاك للمنهج المادي الجدلي، وبلورة لنظرية، هي نظرية الثورة في مرحلتها الحالية والتماسك النظري أساس التماسك التنظيمي، وهو الذي يخلق اللحمة العامة في الحزب، ويسمح بوجود جسم متماسك له هيئاته.

2) توفر القيادة الواعية القادرة على أن تحظى بثقة كل الأعضاء بامتلاكها سمات المبادرة والنشاط والاضطلاع الواسع والشخصية القيادية.

3) توفر الحياة الديمقراطية، وإطلاق مبادرات كل الهيئات والخلايا، وتحديد مهام كل هيئة بما يمنع تركيز السلطات.

وبذلك يمكن توحيد الطليعة، وتوحيد الشعب كله. وبه وحده يمكن تحقيق الأهداف العامة، أهداف الثورة القومية الديمقراطية، وتحقيق الأهداف الثانوية، الأهداف التي يوجدها اختلاف الظروف.

وانطلاقاً من ذلك يمكن تأسيس حزب جديد، يتمتع بمركز متماسك، وينتشر في الوطن كله، ويؤسس خلاياه في المصانع والأحياء والقرى، في المدارس والجامعات.

في كل موقع يتواجد فيه العمال والفلاحون والشرائح الديمقراطية الثورية من البرجوازية الصغيرة. ويصبح قوّة هامة تؤثر في موازين القوى القائمة الآن، وتخلق أساس انطلاقة ثورية جديدة.

إننا الآن على أبواب مرحلة جديدة لها سماتها، وهي من اكثر المراحل تعقيداً، وهذا يجعل قضية الحزب من أهم القضايا، بل أهمها على الإطلاق، قضية تكوّنه النظري، وقضية دوره العملي. وعلينا أن نخطو خطوات هامة إلى الأمام، فالوضع بحاجة إلى الإقدام وإلى الحماس الثوري، كما هو بحاجة إلى الخطوات العملية الجادة.

إن الدعوة لتشكيل حزب جديد، لا تبغي تكريس مبدأ الحزب الواحد، بل تحث على العمل لبلورة حزب من طراز جديد، يعمل كجزء من حركة وطنية عربية، وضمن إطار جبهة قومية متحدة، وإن كان لديه مطمع أن يكون حزباً طليعياً، قادراً على قيادة الجبهة وقيادة الثورة. وهي دعوة لنبذ الحزب الواحد. لأن مبدأ الحزب الواحد يعني تسعير الصراعات الثانوية على حساب الصراع الرئيسي، وتفتيت جبهة القوى الوطنية والديمقراطية. والعجز عن توحيد صفوف الشعب في معركته ضد الإمبريالية، والأميركية تحديداً، وضد الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني. وضد القوى الرجعية العربية، من أجل إزالة الاحتلال، كل أشكال الاحتلال، وإنهاء التجزئة، وإلغاء التبعية والتخلف.

والدعوة هذه لا تعني إسقاط الأحزاب القائمة، والشيوعية تحديداً، وإسقاط دورها، بل إنها دعوة من أجل بلورة قوّة طليعية مناضلة، تخوض غمار النضال تحاول أن تلعب دوراً أساسياً. إنها تحاول التصدي لمهام صعبة

ومعقدة، وتقرِّر الهجوم، وتخوض غمار الممارسة الثورية. فهي لذلك يجب أن تكون الأكثر جرأة وتصميماً على خوض المعارك وأكثر هجومية، أكثر وعياً وصلابة. الأكثر صرامة وديمقراطية، والأكثر سعياً من أجل مناقشة قضايا الثورة كلها، لبلورة برنامج ثوري، يعبِّر عن مطامح الجماهير الشعبية، ويحدَّد استراتيجيتها وتكتيكها. وهو بغير ذلك لن يكون جديراً بأن يسمى حزباً طليعياً من طراز جديد.

والدعوة موجهة، ليس لفئة محدّدة أو تنظيم بعينه، بل إنها موجهة لكل القوى الثورية العربية، التي تطمح لأن تبلور أحزاباً طليعية. والساعية إلى التغيير الجذري. لأن مهمة بناء الحزب مهمة شاقة، وتحتاج إلى مجهود كبير، كما تحتاج إلى اتحاد كل القوى الطليعة العربية، لتشكِّل حزباً مناضلاً، مترامي الأطراف، يقيم خلاياه في كل "دولة" وكل مدينة وقرية.

إننا على أبواب مرحلة جديدة لها سماتها المحدّدة، وعلينا أن نرسي الأسس التي تسمح بإعادة بناء الحركة القومية العربية، بناء صلباً متماسكاً، وبتعميق أطروحاتها ومفاهيمها، وتحديد أسس عملها.

حول قضايا التنظيم

علينا أن نطور الوعي الأيديولوجي وأن نكتسب منهجاً فكرياً متماسكاً

إن أســـاس تماســـك التنظـــيم و قوّتـــه، يقــوم علـــى التماســـك الإيـديولوجي، لان الحـزب «هيئـة أركـان الثـورة», والطليعـة الواعيـة والمنظمـة مـن الجمـاهير. لـذلك فـالوعي أساسـها، والـوعي هـو أسـاس التماسك الأيديولوجي.

ولا نقصد بالتماسك الأيديولوجي، نقل منهج معين أو ترداد جمل و شــعارات, لأن النقـل و تـرداد الجمـل والشــعارات يخلـق تماسـكاً أيـديولوجياً شـكلياً, لا تماسكاً أيديولوجياً حقيقياً. لذلك فقضـية إمـتلاك التماسـك الأيـديولوجي لا تـرتبط بقراءة كتـب مـاركس و إنجلـز ولينـين و... من أجل حفظها وتردادها بل إنها تعني التالي:

1) قراءة هذه الكتب لأنهـا تسـاعدنا علـى إمـتلاك منـهج, هـو المنهج المـادي الجدلي. وهذه قضـية هامـة وأساسية، لان المنـهج أساس التماسك الأيديولوجي، وأساس العمل الثوري.

2) دراسـة الظـروف المحـدّدة، وهـذا يعنـي دراسـة التـاريخ، لأن دراسـة التطـور التـاريخي قضـية محوريـة لفهـم الظـروف الراهنـة و تحديـد الأهـداف العامـة التـي تقـوم علـى أساسـها الثـورة، ودراسـة الظـروف الاقتصــادية ، والاجتماعيــة. والبنيــة الفكريــة السياســية السائدة.

إن دراسـة دقيقـة لكـل ذلك ، إضـافة إلـى فهـم عميق للتطـوّر الاجتماعي والاقتصـادي والسياسـي الفكري العالمي، تقود إلى بلورة

بنيـة إيديولوجيـة متماسـكة، لأنهـا تقـود أساسـاً إلـى إغنـاء نظـري, وبلـورة بنيـة فكريـة سياسـية متماسـكة ، نقيضـة للبنيـة الفكريـة السياسـية القائمـة، تحـدِّد إشـكالات الواقـع، وتطـرح أسـس التغييـر وأهدافه وأساليبه.

إن أسـاس العمـل الثـوري لـيس معالجـة الإشـكالات السياسـية اليومية, والأحداث العابرة وحسب, بل معالجة الإشكالات العميقة, والمشاكل الاقتصادية الاجتماعية, والفكرية السياسية السائدة بـأفق علمـي, بمـا يسـمح ببلـورة مفهـوم شـامل للظـروف العامـة. أمـا الأحداث العابرة, والإشكالات السياسية اليومية فقضية أقل أهميه. رغم أن أحد لا يستطيع التقليل من أهميتها, لان التحليل الصحيح للإشكالات السياسية اليومية يعزز التماسك الإيديولوجي, ويؤكد مصداقية التحليل كله .

ولذلك علينا أن نولي قضية التماسك الإيديولوجي اهتماماً أكبر, وهذا لا يكون إلا بالتالي:

أ) تطوير الوعي عموماً, والوعي العلمي تحديداً.

ب) تطوير معرفتنا بظروفنا, والسعي لكي نغني معلوماتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، وخصوصاً فيما يتعلق بظروفنا المحدّدة.

ت) السـعي لامـتلاك مـنهج التحليـل المـادي الجـدلي، و التالي القدرة على التحليل.

ث) التعمُّق في بحث القضايا الأساسية التي تأخذ طابعاً نظرياً, والتي ترتبط أساساً بقضايانا, قضايا الأمة ومشاكلها، والثورة وأسسها وطبيعتها، وقضايا التغيير الثوري وأشكاله وظروفه، وقضايا التنظيم والعمل النقابي والعسكري......

وحين يكون هناك تماسك أيديولوجي, تتماسك البنية التنظيمية وتقوى, ويزداد الدور العملي للتنظيم, وتزداد قدرته على الفعل. لأن كل ذلك يقود إلى التالي:

أ) وحدة الرؤية العامة وتماسكها, وهذا يفرض وحدة تنظيمية صلبة, ودوراً عملياً جاداً.

ب) تماسك التحليل السياسي , والقدرة على فهم الظروف العامة.

ت) ضمانة إتّخاذ مواقف موحدة عموماً.

ولذلك علينا أن نبذل مجهوداً كبيراً في هذا المجال, علينا دائماً أن نسعى لتطوير وعينا, وأن نمتلك القدرة على التحليل والبحث والدراسة. وان نزيد دورنا العملي, لأن الممارسة ركن هام في بلورة الوعي, وتطوير القدرة على التحليل.

أيها الرفاق:

إننا نحاول بناء تنظيم ثوري طليعي, ديمقراطي وشعبي. ولكي يكون كذلك فان الاهتمام بتطوير الوعي, و بالتماسك الإيديولوجي, قضية هامة. وعلينا إن نبذل كل الجهود الممكنة وليكن شعارنا دائماً:

من أجل موقف أيديولوجي متماسك.

من أجل بنية تنظيمية صلبة.

ومن أجل ممارسة ثورية.

نحو بلورة خط تنظيمي ثوري

(1)

هل يمثل نظامنا الداخلي[*], نظاماً متميزاً عن الأنظمة الداخلية الأخرى؟. وهل الخط التنظيمي الذي طرحناه يختلف عن الخط التنظيمي للأحزاب الشيوعية؟

إننا معنيون بالإجابة لتحقيق هدف أساسي, وهو معرفة ما يجمعنا مع تلك الأحزاب عبر مقارنة الأنظمة الداخلية، لتحديد بما نختلف عنها، لأننا أكّدنا منذ البدء أننا ننهج نهجاً متميّزاً، و نحاول بلورة مفاهيم مختلفة.

سوف أحاول هنا التطرُّق إلى قضية واحدة تتعلّق بالهيكل القيادي لأهمية هذه القضية, وللتشابه الشديد بين نظامنا الداخلي, وكل الأنظمة الداخلية الأخرى. رغم النصوص الشكلية التي تحدّد مهام اللجنة المركزية, وسوف أبدأ بالحزب الشيوعي السوفيتي, لأنه «أبو» الأحزاب الشيوعية و " الماركسية ". وبالتالي لأن خطه هو خطها.

يعتبر الحزب الشيوعي السوفيتي أن المؤتمر هو «الهيئة العليا للحزب...»(ص22). وأنه, «في الفترة الواقعة بين مؤتمرين, تقود اللجنة المركزية للحزب.. كل نشاط الحزب والهيئات الحزبية المحلية..» ص24, «وتنتخب اللجنة المركزية» من اجل قيادة العمل الحزب بين دورتين, المكتب السياسي, من أجل قيادة العمل الجاري, وبصورة رئيسية من أجل اختيار وتنظيم و مراقبة التنفيذ.." (ص25).

---

[*] أناقش هنا البنية التنظيمية لحركة التحرير الشعبية العربية، التي باتت الآن من الماضي.

وتنسج الأحزاب الشيوعية وفق ذلك. فالحزب الشيوعي المصري يؤكد أن المؤتمر «هو الهيئة العليا للحزب وقراراته ملزمة لجميع الهيئات الحزبية والأعضاء»(ص196- 197). و أن اللجنة المركزية «تمثل سلطة الحزب العليا القائدة في الفترة الواقعة بين انعقاد مؤتمرين عامين»(ص198).

ويضيف أن المكتب السياسي «هو الهيئة المركزية القائدة لعمل الحزب في الفترة بين أدوار انعقاد اللجنة المركزية وتوجيهها, ويمارس مهامها..» (ص201 -202)(2). وهكذا الحزب الشيوعي العراقي الذي يؤكد أن المؤتمر يمثل السلطة العليا للحزب (ص160), وأن اللجنة المركزية «تمثل سلطة الحزب العليا خلال الفترة بين مؤتمرين عامين, في جميع ميادين النشاط الحزبي النظرية والخططية التنظيمية, عدا تلك التي من اختصاص المؤتمر الوطني للحزب المبينة في المادة التاسعة»(ص161)، والمكتب السياسي «هو مكتب اللجنة المركزية, ينوب عنها عندما لا تكون مجتمعة ويقوم بإنجاز أعمالها وبممارسة صلاحيتها... »(ص166)(3). وكذلك الحزب الاشتراكي اليمني الذي يؤكد أن المؤتمر هو «أعلى هيئة»، وأن اللجنة المركزية " هي الهيئة القيادية العليا في الفترات بين مؤتمري الحزب "، و أن المكتب السياسي هو «الذي يقوم بتنفيذ قرارات مؤتمر الحزب ودورات اللجنة المركزية، والذي يمارس القيادة السياسية والتنظيمية للحزب في الفترة ما بين دورتي اللجنة المركزية... وخلال

الفترة ما بين دورتي اللجنة المركزية فإن قرارات المكتب السياسي ملزمة لجميع الهيئات»(ص165)(4).

أما الحزب الشيوعي السوري فيؤكد أن المؤتمر هو «أعلى هيئة للحزب»(ص289)، وأن اللجنة المركزية «هي الهيئة القيادية للحزب.. وتضع سياسة الحزب، وتقود نشاطه الفكري والسياسي والتنظيمي..»(ص290 . 291)، وأن المكتب السياسي «يمثل اللجنة المركزية للحزب بين إجتماعين لها، ويتكلم باسمها» (ص292)(5).

وأيضاً نهجت كل الأحزاب التي انشقت عن الأحزاب الشيوعية نفس النهج، القيادة المركزية في العراق، ومنظمات القاعدة في سوريا(6).

وكذلك المنظمات الماركسية اللينينية التي ظهرت مع موجة اليسار الجديد في نهاية الستينات. فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤكد أن المرجع الأعلى للحزب هو «المؤتمر الوطني، وفي الفترات الفاصلة بين دوراته، اللجنة المركزية، وفي الفترة الفاصلة بين دورات اللجنة المركزية، المكتب السياسي»(ص32)، وأن اللجنة المركزية «هي أعلى هيئة حزبية بعد المؤتمر الوطني، وتنوب عنه. وتمارس صلاحياته، وتراقب تنفيذ قراراته وقراراتها من قبل المكتب السياسي "(ص37)، وأن المكتب السياسي «هو الهيئة الحزبية التي تتولى مسؤولية الحزب بين دورتي اللجنة المركزية... يتابع تنفيذ قرارات

المؤتمر واللجنة المركزية وقراراته»(ص38)(7). وكذلك الجبهة الديمقراطية.(8).

فماذا في نظامنا الداخلي؟

إنه يؤكد أن المؤتمرات «هي أعلى سلطة في الحركة كل في مجاله». وأن اللجنة المركزية «هي القيادة العليا في غياب المؤتمر العام» و«هي الجهة المسؤولة في غياب المؤتمر». ومهامها «قيادة العمل السياسي والفكري والتنظيمي والعسكري والنقابي كله». وأن المكتب السياسي «يقود العمل اليومي في كل المجالات السياسية والتنظيمية والعسكرية والنقابية ما بين انعقاد دورتي اللجنة المركزية». ومهامه «يقود جميع النشاطات في الحركة». و«هو الجهة المسؤولة في غياب اجتماعات اللجنة المركزية».

أين الاختلاف؟

ليس هناك اختلاف في القضايا الأساسية الواردة هنا. فالمؤتمر هو الهيئة القيادية الأولى، يعطي صلاحياته للجنة المركزية, التي تعطي صلاحياتها للمكتب السياسي. لينحصر حق اتخاذ القرار في الهيئة الأضيق. خصوصاً و أنها الهيئة التي تتابع كل قضايا التنظيم يومياً.

أما الخلافات الأخرى, فلا تعدو أن تكون فروقات محدّدة. مثلاً فإن الجبهة الديمقراطية أوجدت هيئة سكرتاريا كهيئة تنفيذية تساعد المكتب السياسي «في توجيه الحياة الحزبية الداخلية والمهمات

الجماهيرية والعسكرية والإدارية المختلفة للجبهة"(ص36). ولقد أوجدنا نحن لجاناً متخصصة لمتابعة العمل الثقافي والعسكري والنقابي والمالي. وهي خاضعة للمكتب السياسي.

وهذا يعني أننا تبنينا الخط الشيوعي التقليدي دون دراسة، ودون أن نحدد لماذا تضخمت سلطة الفرد,وانتشر القمع.

لذلك ندعو إلى إعادة النظر في النظام الداخلي بهدف بلورة صيغة لا تسمح بتضخيم سلطات الفرد, وبإسقاط هيمنة الهيئات الأعلى...

هوامش

1) النظام الداخلي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي (موسكو دار التقدم) أقر في المؤتمر 22 وعدل في المؤتمرات23و24.

2) برنامج الحزب الشيوعي المصري (من وثائق المؤتمر الأول) دار ابن خلدون1981.

3) كتابات الرفيق فهد, دار الفارابي/ بيروت.

4) برنامج الحزب الاشتراكي اليمني . دار ابن خلدون 1978.

5) وثائق المؤتمر الخامس (أيار 1980) الحزب الشيوعي السوري.

6) النظـام الـداخلي للحـزب الشـيوعي العراقـي (القيادة المركزيـة) 1971, و«النظـام الداخلي للحزب الشـيوعي السـوري, منظمـات القاعـدة» المقـر فـي المؤتمر الخامس نيسان 1982.

7) الجبهـة الشـعبية لتحريـر فلسـطين «النظـام الداخلي» أقر في المؤتمر الرابع 1981

8) الجهة الديمقراطيـة لتحرير فلسطين «النظام الداخلي» أقر في المؤتمر الوطني العام الثاني أيار 1981.

(2)
(حول الهيكل القيادي)

و بالتالي فإن نظامنا الداخلي لم يعالج الإشكالات الأساسية التي عانت منها الأحزاب الأخرى على صعيد التنظيم. ورغم أن مقدمة النظام أكدت «ولهذا كله نطرح على أنفسنا هذا السؤال: ما هو جوهر المعضلة التنظيمية؟ وسنحاول أن نجيب عليه بمقدار ما يسمع لنا وعينا وتجربتنا»(ص7)، واعتبرت أن جوهر المشكلة التنظيمية يكمن في مسائل ثلاث، ثانيها التنظيم(ص11)، وأكدت فيه على القيادة الجماعية على صعيد المركز وفي كل المستويات حتى الخلية، لأن ذلك هو ضمان قيادة العمل كله بشكل صحيح، وهو ضمان المشاركة

الفعليـة لكـل الطاقـات الموجـودة فـي التنظـيم، وللحيلولـة دون القمـع والتعسـف، وكـل الظـواهر المرضـية الأخـرى كالتكتـل والانقسـام وغيرها»(ص16).

إلا أن متن النظام الداخلي لم يخرج على ما جاء في الأنظمـة الداخليـة الأخـرى. ولقـد قارنـت نظامنـا الـداخلي بعـدد مـن الأنظمـة الداخليـة الأخرى حـول الهيكـل القيـادي فـي الفقـرة السـابقة، ولسـوف أوضح الآن الاختلال في نظامنا الداخلي ذاته.

إن اللجنة المركزية «هي القيادة العليا في غياب المؤتمر العام» ومـن مهامهـا «قيـادة العمـل السياسـي الفكـري والتنظيمـي والعسـكري والنقابي كله" (المادة 11، الفقرة 4). وإن المكتب السياسي يقود العمل اليومي في كل المجالات السياسية والتنظيمية والعسكرية والنقابيـة، ما بـين انعقـاد دورتـي اللجنـة المركزيـة و «يقـود جميـع النشـاطات فـي الحركـة» (نفس المـادة، الفقـرة5). وفـي المـادة 15 تحديـد أدق لـذلك، فالفقرة (سادساً) حول الصلاحيات التنظيمية تحديد إن اللجنة المركزية هي الجهة المسؤولة في غياب المؤتمر»، وإن المكتب السياسـي «هو الجهـة المسـؤولة فـي غيـاب اجتماعـات اللجنـة المركزيـة». ولكـن مـع تحديـد بعـض القضـايا التـي لـيس مـن حقـه ممارسـتها (حـلّ اللجنـة المركزيـة، تعطيـل النظـام الـداخلي، حـلّ لجنـة سـاحة، إلغـاء أي مـن قرارات اللجنة المركزية، وتأجيل اجتماعات اللجنة المركزية لمدة ثلاث أشهر فقط).

وإذا انطلقنا من ذلك ودرسنا ماذا يعني عملياً، توضّح لماذا لم يختلف نظامنا الداخلي عن الأنظمة الأخرى بدقة، ولماذا لم يعالج الإشكالات الأساسية للأحزاب الأخرى ؟

إن كون المكتب السياسي هو الجهة المسؤولة ما بين دورتي اجتماعات اللجنة المركزية، يعني أنه يقوم مقامها (عدا ما تحدَّد سابقاً). وسوف أوردها كلها بهدف تحديد دور اللجنة المركزية في العملية التنظيمية بدقة. وبهدف إبراز الدور الذي يقوم به المكتب السياسي ، وبالتالي خطورة تحويل هذه المهام للمكتب السياسي.

أولاً: في الباب الأول:

المادة الثالثة المتعلقة في «البت في استقالة أعضاء لجان الساحات والأجهزة المركزية واللجان المتخصصة واللجنة المركزية وفي حالات الأعضاء المماثلين الذين تنطبق ليهم الفقرات (و) و(د) من المادة الثانية (وهي المتعلقة بإسقاط العضوية في حالة الانقطاع عن ممارسة الحياة التنظيمية مدة ستة أشهر دون عذر (د) وعند ارتكاب جرائم...).

والمادة الثامنة، حول اكتساب أعضاء سابقين:

1) كل من كان عضواً في تنظيم آخر.. ويرفع أمره إلى اللجنة المركزية، إذا كان من مستوى لجنة منطقة فما فوق.

2) تناقش اللجنة المركزية وضع كل تنظيم أو تكتل أو مجموعة تريد الانضمام للحركة ومن حقها أن تبت في الأمر أو تحوله للمؤتمر».

ثانياً، في الباب الخامس:

المادة الحادية عشرة: «وكل اللجان المتخصصة الأخرى، التي ينتخبها المؤتمر، أو تعينها اللجنة المركزية..» ثم تضيف في الفقرة أولاً «... وتقوم بأعمال ومهمات (أي اللجان) تحدّدها هذه اللائحة، أو غيرها من اللوائح التي يقرها المؤتمر، أو تقرها اللجنة المركزية...».

والفقرة (2) من نفس المادة حول لجنة الساحة.

" ب . متابعة أوضاع الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكتابة تقارير منتظمة للجنة المركزية».

والفقرة (4) حول اللجنة المركزية، ولن أناقش هنا النصوص حول أنها القيادة العليا، ولا البنود (ب) و(جـ) من مهامها، لأنها سوف تناقش في نهاية الموضوع، ولكن أود تحديد البنود التي تعود إلى المكتب السياسي في التطبيق، ويصبح إيرادها في بند مهام اللجنة المركزية نظرياً. الفقرة (2) من المهام التي تنص على «تنفيذ قرارات المؤتمر العام»، والفقرة (د) التي تنص على «الدعوة لانعقاد المؤتمر العام حسب نصوص هذا النظام». والفقرة (هـ) التي تنص على «ضبط مالية التنظيم» وحفظ سجلات قانونية دقيقة، وإقرار الميزانيات

الخاصة للساحات واللجان المتخصصة والمصروفات الطارئة. والفقرة (د) التي تنص على «الإشراف على مؤتمرات الساحات».

ثالثا، في الباب السابع:

المادة الثالثة عشرة، حول الأمين العام ونائبه، حيث ينص على أن المكتب السياسي هو الذي ينتخبالأمين العام، ولكن مهامه تتعدى المكتب السياسي، لتشمل «رئاسة اجتماعات المكتب السياسي واللجنة المركزية» و«قيادة عمل المكتب السياسي واللجنة المركزية»، و«الدعوة إلى اجتماعات المكتب السياسي واللجنة المركزية، و«تمثيل الحركة لدى كل الجهات الأخرى».

رابعاً، في الباب الثامن:

المادة الرابعة عشرة، الفقرة (6) التي تنص على التالي: «تنعقد مؤتمرات الفرق والأجنحة والشُعب والمناطق والساحات كل سنتين مرة، ويمكن أن تؤجل بقرار من لجان الساحات إذا كانت دون الساحة، ومن اللجنة المركزية إذا كانت متعلقة بالساحات، مدة لا تزيد على العام».

خامساً، في الباب العاشر:

المادة السادسة عشرة، البند (1) الفقرة (د) حول مالية الحركة والتي تنص على «المساعدات التي تقدمها جهات حليفة أو صديقة، وبناء على قرار بالموافقة من اللجنة المركزية».

سادساً، في الباب الحادي عشر:

المادة السابعة عشرة، البند (3) حول المحكمة، الفقرة (حـ) التي تنص على «تصدر المحكمة قراراتها، وترفعها للجنة المركزية لتصديقها.....».

سابقاً: ما لا يرد في هذا النظام:

مثلاً فإن المؤتمر لم ينتخب محكمة تنظيمية، ولا لجنة رقابة العضوية، لأن حق البث فيها يعود للمكتب السياسي مادام يقوم مقام اللجنة المركزية في حالة عدم انعقادها، وقضايا أخرى كثيرة.

ما هي الملاحظات الأساسية حول ذلك؟

إن في النصوص السابقة، نوعين من القضايا، قضايا هامة، وقضايا ثانوية، ولكن قبل تحديد القضايا الهامة، وخطورة تحويلها للمكتب السياسي، يجب التساؤل عن الهدف من إيرادها على أنها من مهام اللجنة المركزية مادام المكتب السياسي هو الذي يقوم بممارستها؟ وهنا يمكن إبراز تحليلين وهما:

1) إن النص على أن المكتب السياسي هو الجهة المسؤولة في غياب اجتماعات اللجنة المركزية، يخوّله الحق في أن يمارس مهام اللجنة المركزية كلها (عدا ما ورد في النص)، وهذا يجعل إيرادها شكلياً، وبالتالي من الأجدر شطبها، لأن القيادة اليومية هي التي تمارسه.

2) إن النظام الداخلي كلّ متكامل، وبالتالي فإن النص على أنه الجهة المسؤولة، لا يلغي النصوص الأخرى، لأنه ليس من حق أحد إيقاف العمل في بند من بنود النظام الداخلي، سوى لجان الساحات، أو نصف أعضاء المؤتمر.. (المادة الخامسة عشرة البند سادساً الفقرة 1ـ قسم (أ)..) وبالتالي فالمكتب السياسي يمارس صلاحيات اللجنة المركزية خارج هذه النصوص.

ولقد أخذنا بالتفسير الأول (كما ورد في تقرير المكتب السياسي التنظيمي لاجتماع اللجنة المركزة الثاني، وكما وافقت عليه اللجنة المركزية). لذلك يكون إيراد هذه النصوص شكلياً، ويضلل القارىء، ويربك في التطبيق.

مهام اللجنة المركزية:

إن مهام اللجنة المركزية على ضوء ذلك تتمثل في التالي:

1) أنها تستطيع أن تمارس كل هذه الصلاحيات، ولكن كونها تجتمع كل ستة أشهر، يجعل «القيادة اليومية» هي التي تمارسها. وبالتالي تأخذ قرارات فيها، إلا الحالات التي يقرر المكتب السياسي طرحها على اللجنة المركزية.

2) تنتخب المكتب السياسي، واللجان المتخصصة.

3) تقدم تقارير سياسية وتنظيمية وعسكرية ومالية للمؤتمر العام، (يقدمها المكتب السياسي لها للموافقة عليها).

4) «أن تطرح الثقة بالمكتب السياسي كله أو بعضه ".

5) " أن تحلّ أية لجنة من لجان الساحات، وتكوين لجنة بديلة مؤقتة لمدة عام».

6) " أن تحلّ أية لجنة أخرى، أو أن تطرح الثقة بعضو من أعضائها، وتنتخب بديلاً له».

7) تناقش تقارير المكتب السياسي.

وبالتالي لا تعود في الممارسة العملية «قيادة عليا»، بل لجنة «وسيطة»، محدودة الدور، يمارس المكتب السياسي صلاحياتها. تراقب عمل المكتب السياسي، وتطرح الثقة فيه حين لا يروق لها عمله. وبالتالي فهي «برلمان» من حقه إسقاط «الحكومة». وتحاسب على ممارسات جزء من أعضائها.

إن المكتب السياسي على ضوء ذلك يصبح قائد كل شيء (كل شيء تقريباً)، وتصبح اللجنة المركزية شكلاً، ولا تعود هناك أهمية لاجتماعاتها إلا من الباب القانوني.

خطورة ذلك:

إن مجرد تحديد أن هذه المهام هي من اختصاص اللجنة المركزية، يبرز أهميتها، إنها قضايا هامة وحساسة، والأجدر بالقيادة العليا أن تقرّر فيها، ولسوف أحدد القضايا الهامة.

أولاً: إن البت في استقالة أعضاء لجان الساحات والأجهزة المركزية، واللجان المتخصصة واللجنة المركزية، قضية هامة، من حق الهيئة «الأوسع»، والتي تلي المؤتمر البت فيها، وكذلك قضية

اكتساب أعضاء قياديين من أحزاب أو تنظيمات ومجموعات و تكتلات أخرى. إنها قضايا حسّاسة بحاجة لقرار من الهيئة التي يحاسبها المؤتمر مباشرة.

ثانياً: إن تعيين اللجان المتخصصة، من حق المؤتمر واللجنة المركزية فقط، أما النص فسيعطى الحق للمكتب السياسي أن يعين تلك اللجان.

ثالثاً: إن قيام المكتب السياسي بتنفيذ قرارات المؤتمر، يضعف دور اللجنة المركزية، ويظهرها كهيئة شكلية، وكذلك الدعوة لعقد المؤتمر، وضبط المالية والإشراف على مؤتمرات الساحات.

رابعاً: تأجيل مؤتمر الساحة.

خامساً: المساعدات من جهات صديقة أو حليفة.

سادساً: المصادقة على قرارات المحكمة.

إنها كلها قضايا هامة، وتتعلق بمصير التنظيم وبالتالي فإن الإقرار بشأنها بحاجة إلى «القيادة العليا»، لا إلى هيئة أخرى....

التنظيم والعمل الثوري

يمتاز العمل الثوري بشموله وسعته، ولا ثورة إذا لم يشمل العمل الثوري مختلف مجالات الحياة، ولا انتصار بدون ثورة شاملة.

وإذا كان العمل التنظيمي محدّداً، ومرتبطاً بالطليعة على وجه التحديد، لمجمل السمات التي تمتاز بها الطليعة، وللدور الذي تقوم به، فإنه في المجالات الأخرى متنوع الأشكال والأساليب، وإذا لم نعرف هذه الأشكال والأساليب، لن نصنع ثورة، ولن نبني تنظيماً جماهيرياً، ولسوف نبقى قوة معزولة، تعيش على هامش الحركة السياسية، لتموت بعد حين، دون أن تحقِّق من أهدافها الكبيرة شيئاً يذكر.

إن اختيار أساليب العمل المناسبة في النقابات وفي الأحياء والمناطق الشعبية، وفي الريف، هو الطريق السليم لتطوير العمل الثوري بشكل عام، وتطوير أوضاع التنظيم بشكل خاص، فالخلايا بدون جماهير كمتاريس في مناطق جرداء، تسهل محاصرتها وإسقاطها، و قوّات هجوم دون إسناد. إنها أهداف معزولة أمام عدو كثير القوى ومتقن العدة، ولذلك فهي أهداف، مهما قاومت يسهل ابتلاعها وتفتيتها وترويضها.

ولذلك علينا أن نحرص على أن تعيش الخلايا التنظيمية بين جموع حاشدة، تكون متراس الحماية في الدفاع وقوة ضاربة في الهجوم، ومركزاً تستقطب منه القوى المنظمة.

إن إحداث ثورة لا يستقيم إذا لم تبن الطليعة الثورية، والكادر المحترف جزء من حركة جماهيرية شاملة تخوض معمعان النضال. وإذا كان دور الطليعة والكادر المحترف، كما قيل، هو التخطيط والتوجيه وتحديد الأهداف، والمشاركة في الفعل الثوري وقيادته، فإن الحركة الجماهيرية هي صانعة الفعل الثوري، ومحقِّقة الانتصار، إنها أداة التنفيذ الأساسية.

ولذلك علينا أن نحارب نزعات ثلاث، تدفع العمل التنظيمي لأن يتحول إلى عمل هامشي، بدلاً من أن يصبح حركة واسعة تمثل الجماهير الشعبية بمجموعها، وهي:

أولاً: نزعة الخلية المغلقة، وهي النزعة التي ترى كل العمل الثوري في الخلية فقط، فالاجتماع هو كل العمل الثوري، والخلية هي مجال النشاط الأساسي، ولا مجال لعمل ثوري خارجها. إنها نزعة الفصل بين الطليعة والجماهير، بين العمل المنظم والعمل الواسع الشامل الذي يتّخذ أشكالاً مختلفة، عفوية ونصف منظمة، ومنظمة بحدود دنيا... وهذه النزعة تؤسِّس لنشوء نزعة أخرى، هي نزعة الشعور بالتمايز بين نمطين مختلفين عفوي ومنظم، مما يقود على حالة الانفصام، تقود إلى عزلة التنظيم وبالتالي هامشيته. إن الخلايا لا تعيش إلا في بحر الجماهير، أما خارج هذا البحر فالذبول ثم الموت.

ثانياً: نزعة السرّية المطلقة، أي التركز على سرّية العمل الثوري تحت ستار المحافظة عليه. ونحن مع السرّية ومع أخذها بعين الاعتبار، فالعمل السرّي ضروري وضروري جداً، ولكن العمل السرّي هو جانب من جوانب العمل الثوري، وليس كل العمل الثوري. إن مواجهة أجهزة قمع شرسة، وقوى كبيرة وعريقة، تلزم بممارسة عمل سرّيّ متقن، وقوى سرية تكون بعيدة عن أيدي أجهزة المخابرات والشرطة والأمن. لكن العمل العلني مطلوب، وله دور هام في فعلنا الثوري، ولذلك فنزعة السرية المطلقة، تعبّر عن غياب العلاقة المتوازنة بين العمل السرّي و العمل العلني، بين الخلية السرّية و النشاط الجماهيري، بين العضوية في تنظيم والعضوية في نقابة أو في لجنة شعبية، بين الحديث في خلية تنظيمية والحديث في لقاء حاشد. إن الموازنة ضرورية ومطلوبة و بدونها تبرز نزعات العزلة والانغلاق، وبالتالي التحوّل إلى قوّة هامشية، أو إفتضاح العمل الثوري كله، وتغليب العمل العلني.

ثالثاً: نزعة العلاقات التنظيمية الخالصة، التي ترى في العلاقات التنظيمية كل العلاقات في المجتمع، وبالتالي يضيع دور الفرد، ككائن اجتماعي له علاقاته الاجتماعية ووضعه الاقتصادي. إن العلاقات التنظيمية هي أرقى العلاقات في المجتمع، ولكنها ليست كل العلاقات، وحصر العلاقات بجانبها التنظيمي فقط ينهي علاقة التنظيم بقاعدته الجماهيرية ويحوّله إلى مجموعة هامشية. والعمل

الثوري لا يحقّقه شكل محدّد من العلاقات، كما لا يحدّده أسلوب واحد في التنظيم وفي المواجهة، إنه مرتبط بكل أشكال العلاقات السياسية والاجتماعيــة، علاقــات الاســتقطاب وعلاقــات الصــداقة، علاقــات المســاعدة والــدعم، و علاقــات الكســب التنظيمــي، علاقــات الــدعم المطلبي الذي يحقّق مكاسب صغيرة وفردية وعلاقات الدعم السياسي، فالعمل الثوري يقوم على كل ذلك، أما حصره في جانب منه، وفي أسلوب محدّد فقط، فلا يقود سوى إلى العزلة.

وكلها نزعات لا ترى العمل الثوري ضمن سياقه الصحيح، بل تراه منعزلاً ومتمايزاً، وكلها نزعات ناتجة عن أحادية النظرة، فلا ترى العمل الثوري بجدليته الصحيحة، فالعلاقات التنظيمية كأرقى أشكال العلاقات، تُرى من منظار أنها العلاقة الوحيدة، أما العلاقات الأخرى الموجودة واقعياً فتلغى وتحارب. بينما الجماهير تمارس علاقاتها التي ترسّخت عبر القرون الطويلــة، فهــي تمــارس العلاقــات الاجتماعيــة بمختلــف صــورها (العلاقــات اليوميــة، الأفــراح والاتــراح، المســاعدة)، وعلاقــات الإنتــاج تفــرض نفســها فــي المجتمــع أيضــاً، وهــي أســاس العلاقات الاجتماعية.

ولكل عضو موقعه ضمن علاقات الحياة الاجتماعية، الذي لا يستطيع التخلي عنه، وعليه أن يعمل بما يعطي للعلاقات الاجتماعية معناهــا السياســي، أن تخــدم فــي الاســتقطاب والتحــريض والمســاعدة والمهام الكبيرة والصغيرة.

وما يجب أن يكون واضحاً لدينا، أن الفئات التي يمكن تنظيمها قليلة العدد ضمن أوضاع مجتمعنا، وأن في الطبقات الاجتماعية فئات لديها الاستعداد الكافي للتنظيم والعمل الثوري، وفئات ليست لديها القدرة على التنظيم ، ولكن لها دورها في الحياة الاجتماعية وعلاقات الإنتاج، وهذا يقتضي العمل وفق أساليب مختلفة: الخلايا والهيئات كشكل متقدم يقود العمل الثوري كله و ينظّمه، والعمل الشعبي والنقابي الذي يساهم في الاستفادة من قدرات الفئات الاجتماعية المختلفة في العملية الثورية.

ولذلك علينا أن نولي اهتماماً كبيراً للعمل في النقابات، والمناطق الشعبية، وكسب فئات إجتماعية مختلفة،لكي تكون سنداً قوياً، ورافداً يرفد التنظيم بالأعضاء والمقاتلين والأنصار والأصدقاء.

فالطليعة يجب أن ترتكز على قاعدة واسعة، كما يجب أن تحاط بستار كثيف من الجماهير الشعبية التي تحميها وتدافع عنها، وتكون قوتها الصدامية في المعارك، وقوتها الأساسية في التغيير.

و هذا يقتضي التالي:

1. أن لا يقصر عملنا على بناء الخلايا فقط بل أن نحرص على كسب الأصدقاء والأنصار.

2. أن نولي العمل الثوري في النقابات أهمية كبيرة، وأن نحرص على لعب دور فيها.

3. أن ندافع عن الأهداف المعاشية والمهنية لكل الفئات الشعبية، كما ندافع عن الأهداف الكبيرة للأمة كلها.

4. أن نعمل على أن نكون قيادات شعبية تحظى بثقة الجماهير الشعبية، من خلال الدفاع عنها والتعبير عن مصالحها.

ولذلك علينا أن نحرص على أن تكون لنا علاقاتنا الاجتماعية، وليس فقط أن تحكم عملنا العلاقات التنظيمية الخاصة، وأن نحرص على إقامة أوسع العلاقات مع كل الفئات والطبقات المضطهَدة، وليس مع طلائعها فقط.

إن العمل الثوري بحاجة للعلاقات الاجتماعية كما هو بحاجة لوجود الخلية، وبحاجة للبرنامج المعبّر عن أهداف الجماهير المعاشية والمهنية، كما هو بحاجة إلى البرنامج المعبّر عن أهداف الأمة كلها.

إننا بحاجة للطليعة والجماهير، الجماهير الشعبية الأمية وشبه الأمية، التي تلعب دوراً أساسياً في التظاهر والإضراب والقتال.

ولذلك علينا الاهتمام بالعمل في النقابات والأحياء الشعبية، وفق البرامج المتاحة فيها، وبما يخدم العمل الثوري كله.

التنظيم ومحاربة النزعات الفردية.

إن إحدى المسائل التي نعاني منها هي القراءة الشكلية للتعاميم التنظيمية والسياسية، التي لا تتجاوز إلقاء نظرة سريعة دون التدقيق فيما يرد، أو علاقة ذلك بواقعنا، وأين نحن مما يطرح؟ وما هي مهامنا على ضوئه؟ فالتعاميم تخضع للقراءة السريعة التي لا تفي بغرض فهم ما يرد فيها. إن هذا الأسلوب في القراءة لا يسهم في تطوير وضعنا التنظيمي، ولا يقود إلى بلورة نهج واضح للتنظيم، يعطيه طبيعته الواضحة. والاستمرار في ذلك سوف يقود حتماً إلى تخلّف التنظيم وتفتته، وإلى عدم قدرته على معالجة الأمراض والمعضلات التي تواجهنا، وسوف يقود أيضاً إلى عدم مقدرتنا على

تحديد خطنا السياسي والتنظيمي الواضحين، لنصبح جزءاً من التركيبة القائمة، وهذا ما نسعى لتجاوزه.

إن مهمة التثقيف أساساً، هي إكساب التنظيم المقدرة على حلّ المعضلات التي يواجهها، المعضلات الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية... و التعاميم مهمتها، إضافة لذلك، معالجة الأمراض والمعضلات والظواهر التي نعاني منها نحن، والتي علقت بنا من الماضي.

لذا ندعو الرفاق إلى التدقيق في قراءة التعاميم وتحديد أين نحن منها؟ وكيف نعالج الأمراض التي تشخّصها؟ وما هي مهامنا على ضوئها؟

ورغم أننا تكلمنا كثيراً عن الفردية والذاتية، وتم نقدها في تعاميم سابقة، وفي صراعنا مع الخط المغامر، إلا أننا نرى أنها لا تزال عالقة في كثير من الرفاق، بعضها واضح، وبعضها غير واضح، بعضها حاد وبعضها بسيط... لكننا مازلنا نرى أنها من الأمراض التنظيمية التي تعيق تطوّر عملنا التنظيمي، وتسهم في تشويه هذا التطوّر بما تتخذه من سمات. من هذا المنطلق علينا أن ندرس مظاهرها في صفوفنا بجدية. وأن نعمل، وهذا هو المهم، على تطوير أنفسنا وأوضاعنا، بما يكفل التخلّص منها وإنهاء مواقعها. إنها ظاهرة خطيرة تقود، إضافة لما تخلقه من تشويهات، إلى الانحراف. وإذا ما

استشرت فتقود إلى الخيانة، وهذا ما أكدته أيضاً تجاربنا السابقة، والتجارب الأخرى.

إن أهم المظاهر التي تتسم بها الفردية عندنا هي التالية:

1) عدم تقبُّل النقد مطلقاً، فالفرديون لا يقبلون النقد، ويسعون إلى اعتباره تهجُّماً، و «انتقاصاً» من ذواتهم. لذا فهم يسعون إلى التبرير، والالتفاف.

2) تبرير الأخطاء، فكل شيء يمكن تبريره، وكل المسائل «هي كذلك» و«الأخطاء ليست أخطاءً» بل الآخرون يرونها كذلك، بل هي خطوات ومسائل صحيحة كاملة الصحة!

3) التعامل بأساليب غير ثورية، وغير رفاقية، فالحقائق ليست «حقائق»، وما تم التكلم به بالأمس يُنفى في اليوم التالي، وما قيل في ظرف محدّد، ولتبرير مسألة ما، يُنفى في اليوم التالي إذا ما برز ظرف محدّد آخر، إلى أن يصبح الموقف الأول لا يخدم قائله.

لذا يسود الكذب، وتزوير الحقائق، واللجوء إلى الالتفاف والتبرير.

4) يعتقد أنه الصحيح دائماً ورأيه هو الصائب دائماً. والآراء الأخرى غير صحيحة وغير صائبة، وغير «علمية». هو الصائب دائماً والآخرون مخطئون، وممارساته صحيحة والآخرون لا يستطيعون الممارسة الصحيحة.

5) يعتبر أن عمله هو المثالي والكامل، الخالي من الأخطاء، والجامع المانع، أما الآخرون فأعمالهم تحوي الكثير من العيوب

والأخطـاء، وتصـل إلـى أن لا يـرى فيهـا إيجابيـات مطلقـاً. أو يـرى بعض الإيجابيات فيها.

6) إذا أخطـأ الآخـرون فيجـب نقـدهم بتشـدد وحـدّة، مهمـا كـان الخطـأ بسيطاً وثانوياً ولا يضـرّ بمجرى العمل الثوري، وهنا لا يفرِّق الفرديـون بـين الخطـأ البسـيط والخطـأ الكبيـر. فالكـل سواسـية وكلهـا أخطاء. وإذا ما أخطؤوا هم فخطأهم زلة بسيطة، وهفوة ضمن أعمال إيجابيـة كبيرة، حتـى وأن كـان خطـأً جسيماً، ومضـرّاً بالحركـة الثوريـة ومعطلاً لها، وإن ثبت الخطأ يستغربون أنهم اقترفوا أخطأء، ويشككون في ذلك، وكأن إلهاً قد ارتكب إثماً.

7) وهـم ينزعـون دائمـاً لخلـق المحـاور وتكـوين «الإقطاعيـات» التنظيميـة، فهم يعتقدون أن مـا يتابعونـه مـن أوضـاع تنظيميـة كامـل متكامل خال من العيوب أيضاً. أما الأوضاع التنظيمية الأخرى فكلها عيوب وأخطاء، وهي معطلة، وهذا ما يقود إلى خلق الشلل وتفتيت التنظيم.

8) التغطــي بالشــعارات الثوريــة، فهــم يؤكــدون علــى الالتــزام والانضباط، على الممارسة والعمل الجماهيري، على التثقيف وتطوير الوعي، و يملأون العالم طنيناً بالشعارات والجمل الرّنانة ولكن إذا ما دققنا في الممارسات العلمية وجدناها متخلفة ورجعية.

9) وأسلوب «الاستذة» هو السائد عند هؤلاء، أسلوب «الكتاتيب» والصالونات. فالكل يجب أن يتعلم منهم ويستمع إليهم، ويردد ما يقولون. ولتأكيد ذلك، تستخدم الأساليب التالية:

أ) التنظير، وهو يتخذ جانب الفذلكة، والسفسطة وملء السطور حديثاً.

ب) الحديث بكل المسائل والادعاء بمعرفتها جميعاً، فلاشيء لا يستطيع الحديث به.

ج) الذاتية والادعاء: فالواحد منهم هو الذي يقرّر كل شيء. أو يدّعي أنه يقرّر كل شيء.

10) إلغاء آليات عمل الهيئات والمراتب والعمل على تعطيلها. فالفرديون لا يعيشون مع الهيئات والعمل الجماعي.

11) خلق الأتباع و«الأزلام» و«المريدين» وهذا ما يدفع بهم للحدّ من تقدم الكادر والأعضاء وإلى ضرب أية ظاهرة متقدمة، بحجج مختلفة.

12) التركيز في النقد على المسائل الثانوية، والبسيطة، وتشديد النقد حولها، والابتعاد عن نقد المسائل الأساسية والرئيسية، التي هي المعضلات والأشكال الحقيقية التي تواجه التنظيم.

13) اللجوء إلى التهجمات الشخصية و الصراعات الشخصية، بدلاً من التركيز على الصراع الأيديولوجي السياسي والتنظيمي،

وتحويل الصراعات الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية إلى صراعات شخصية.

14) وصم الحوار والتحليل بالتنظير، والتأكيد في مقابل ذلك على الممارسة، وهو ما يتخذ شكل الممارسة العفوية.

إنها كلها أمراض الفردية والذاتية، وإذا ما استفضنا بها لوجدنا أن هناك العشرات من الأمراض التي تبرز يومياً في صفوفنا، ولكن هذه أوجهها الرئيسية، ومظاهرها البارزة.

أما أسبابها فهي نتاج عوامل متشابكة وهي:

1) ظاهرة الروح الفردية التي يعيشها المجتمع العربي، وانتشارها بشكل كبير فيه. وهذا ما فرضه نمط الإنتاج الزراعي، وانتشار الملكيات الصغيرة.

2) النزعة البرجوازية الصغيرة وأفكارها وأحلامها الفردية التي تحاول أن تسقطها على الواقع، فينتج عنها أفكار وممارسات فردية مغرقة في فرديتها.

3) الأنماط التي خلقتها الثورة الفلسطينية والقوى الوطنية العربية في التعامل مع القضايا الثورية، السياسية والعسكرية، التنظيمية والنقابية، التي ركزت على العمل الفردي دائماً.

4) ضعف انتشار تقاليد العمل الجماعي.

أما علاجها فيجب أن ينطلق من التالي:

1) محاربتها ونقدها، وتعرية جذورها وتبيان مخاطرها وتعميم ذلك بشكل واسع.

2) زيادة الوعي بالفكر العلمي، وتمكين التنظيم من امتلاك المنهج العلمي في التحليل.

3) الاتجاه إلى اعتماد بنائنا التنظيمي على العناصر الأكثر جذرية، من العمال والفلاحين الفقراء والبرجوازيين الصغار الثوريين، وعدم البقاء محصورين ضمن إطار المثقفين وفي حظيرتهم.

4) بذل جهود كبيرة لترسيخ مفاهيم العمل الجماعي والقيادة الجماعية، ووحدة وتماسك الهيئات وأهميتها.

في الممارسة العملية

إذا كان من المفروض على الحركات الثورية صياغة خطها السياسي بوضوح فإن ممارسة هذا الخط عملياً، تحظى بأهمية كبيرة، تقف كثيراً من القوى عاجزة أمامها. فممارسة الخط السياسي مسألة أسياسية، وقضية مهمة من قضايا الثورة، التي كانت من مجمل قضايا أساسية أسهمت في تراجع كثير من الحركات الثورية، وفي تحوّلها إلى قوى هامشية، كما أسهمت في إفشال كثير من التطورات أيضاً. وإذا ما نظرنا إلى الوطن العربي والقوى الوطنية العربية، وصلنا إلى الملاحظات التالية:

1. إن الجزء الأكبر من الانتفاضات الشعبية التي شهدها الوطن العربي في السنين الخمسين الماضية، كانت انتفاضات عفوية أو قادتها قوى رجعية متخلفة، لذلك فإنها لم تستطع أن تنجز كل أهداف

الجماهير العربية.2ـ إن القوى البرجوازية التقليدية، والبرجوازية الصغيرة المتخلفة، لعبت دوراً أساسياً في الثورة، وكانت في قيادتها.

3ـ إن القوى القومية والديمقراطية والثورية، بقيت تعيش على هامش الحركة الشعبية، تحاول قيادتها حيناً، وتنزوي جانباً حيناً آخر. وهي في كلا الحالين لم تستطع الاندماج بها وقيادتها.

وإذا كان عدم وضوح الخط السياسي قد لعب دوراً في أن تبقى القوى القومية والديمقراطية والثورية هامشية، فإن دورها العملي قد لعب دوراً أساسياً آخر في ذلك، وهو ما سمح من جهة بأن تبقى الانتفاضات والحركات عفوية، ومن جهة أخرى أن تبقى بقيادة القوى المتخلفة والرجعية.

إن كل ذلك يفرض علينا تحديد معنى الممارسة العملية.

إنها تعني المسائل التالية:

1ـ الاندماج بحركة الجماهير، وهذا يقتضي العمل في مواقعها، وهو يعني أيضاً الدفاع عن مصالح الجماهير الشعبية، مصالحها المطلبية اليومية ومصالحها السياسية أساساً. فإذا كانت مهمة القوى الثورية رسم الاستراتيجية وتحديد التكتيك، فإن عملها هذا بعيداً عن حركة الجماهير، ليس إلا تنظيراً وسفسطة. وبالتالي فتحوّلها إلى قوّة حقيقية يقتضي مشاركة الجماهير الشعبية حياتها، وخوض النضال معها. وهذا يؤدي بدوره إلى تخطيط التحرّكات الجماهيرية وتنظيمها،

كما يؤدي إلى الاستفادة من التحرّكات العفوية، وهبَّاتها، وتنظيم تناقضها مع مضطهديها، ليصبح دورها أكثر قوّة.

إن ذلك يدعونا إلى التأكيد على أهمية العيش في المواقع الشعبية والجماهيرية، وإلى المعرفة الدقيقة بالواقع الملموس وإلى تحديد خط سياسي واضح وشعبي وثوري.

2ـ خوض الصراع ضد قوى الأعداء: الصراع الأيديولوجي والسياسي، الدعاوي والعسكري، صراع لا هوادة فيه، وهو يتطلب تحديد الحلقات الرئيسية في الصراع، في مختلف المراحل وتركيز الصراع فيها. كما يجب أن نكون أكثر دقة في تحديد الحلقات الرئيسية، فلا نحدّد حلقة تؤدي إلى تفتيت القوى وإلى بعثرتها، أو إلى تمييع الصراع باختلاط الخطوط، وتشابك المواقف.

3ـ تكتيل أوسع القوى لخوض الصراع، وفق خط واضح لا يخضع للغموض، أو يقود للاختلاط أو إلى الميوعة والضبابية، لأن التحالف يجب أن يكون واضحاً، كما أن الصراع يجب أن يكون واضحاً. وهذا التحالف يجب أن لا يؤدي إلى اختلاط القوى وتداخلها، لأن ذلك لا يقود إلى خوض الصراع، ولا إلى الاندماج بحركة الجماهير، بل يقود إلى سيادة القوى المتخلفة وقيادتها لحركة الصراع. وهذا ما يؤدي إلى توجيهها اتجاهات غير التي تريدها القوى الثورية.

هذه ليست شعارات ترفع، ولا برشامات جاهزة، إنها ممارسة عملية للفكر الثوري، لا تأخذ مداها الحقيقي إلا بربطها ببنية تنظيمية

ثورية ذات جذور جماهيرية وتقوم أساساً على تركيبة طبقية شعبية بالمعنى الحقيقي لهذا التعبير..

فإذا كنا نريد للثورة أن تتقدم، وهذا كما نعتقد هو هدف كل القوى القومية والديمقراطية والثورية في الوطن العربي، علينا أن نخوض غمار الممارسة العملية غير هيابين.

والممارسة هنا هي تجسيد النظرية في الميدان العملي، خوض الصراع على أساس المنهج، والنضال لتطبيق البرنامج. وهي تتناول تنفيذ الخطط، وبناء التنظيم الثوري، وقيادة العمل السياسي والعسكري والالتزام بأهداف الجماهير وأعبائها.

والممارسة تعني النظرية دائماً، لأنها محك صحة الأفكار، أو خطئها، ولأنها تغني تجربتنا باستمرار وتزودنا بمعرفة لا تنتهي.

العمل بين الجماهير

إن الثورة في التحليل الأخير هي من صنع الجماهير، ولذلك فهي ليست حلماً رومانسياً نتعلق به، بل هي عمل دؤوب ومتواصل نقوم به لكي نحققها. وهو عمل بين الجماهير أساساً، فإذا كان العمل الثوري يحتاج إلى «الغرف المغلقة»، والعمل السّري، فإن حاجته الأساسية هي العمل بين الجماهير. تحريضها وتعليمها على فن الثورات. تصليبها وكسر حاجز الخوف عندها. تطوير وعيها وبلورة أهدافها. دفع حركتها باتجاه صاعد. توحيدها وقيادتها حين تصبح الظروف الموضوعية مواتية لصنع الثورة.

وكل ذلك بحاجة إلى التالي:

1. معرفة ظروفها، ومشاكلها عيانياً وبشكل دقيق، وهذا يقتضي «العيش» في وسطها، معايشتها، البحث بالأرقام والأدلة في وضعها.

2. تحريضها بإظهار طبيعة مشاكلها ومسببات هذه المشاكل، وتحديد مطالبها، وهذا بحاجة إلى الاندماج فيها إلى استقطاب عناصر من صلبها.

3. الدفاع عن مصالحها بتبنيها وخوض النضال من أجلها.

4ـ دفعها لخوض معمعان النضال النقابي و المطلبي والديمقراطي والسياسي، وهذا يقتضي لعب دور قيادي.

إن الـذين يسـتطيعون قيـادة الجمـاهير، والـذين تقبـل الجمـاهير قيادتهم، هم الذين يعيشون معها يطرحون قضاياها ويدافعون عنها. وهم بذلك فقط يقودونها. أما الحديث عن الجماهير وعن الثورة دون ذلك فحديث آفك، مضلل، ولا يصنع الثورات. بل ينمّي قوى هامشية هشة تثرثر كثيراً ولا تفعل شيئاً، تتحدث عن الثورة ولا تعرف مكنونها، ولا أسسـها وطبيعتهـا وطريقهـا. وتتغنـى بالجمـاهير دون أن تشـعر بآلامها.

أيها الرفاق:

إننـا نطـرح أهـداف الجمـاهير العامـة، ونسـعى لكـي تُشـرك فـي النضال الثوري الكبير، كما نطمع لأن نقودها. ولكن كل ذلك يحمِّلنا أعبـاء كبيـرة، ويطـرح علينـا مهامـاً جسـاماً. فعلينـا أولاً أن لا نحـوّل الحديث عن الجماهير ومشاكلها ومعاناتها إلى ثرثرة عابرة، بل علينا أن نعمل بما يصنع ثورة، أي بما يجعل الجماهيري قوّة تغيير هائلة، وهذا يقتضي مسألتين، الأولى: بناء القوّة المنظمة (الحزب، الجبهة، جيش الشـعب)، والثانيـة: دفـع الجمـاهير لخـوض معمعـان النضـال، والجماهير مستعدة لذلك، ولكنها تريد مَنْ يرشدها، ويحدِّد لها الطريق السديد (رغم أن عفويتها تتقدم في أحيان كثيرة عن وعي الثوريين).

وكل ذلك بحاجة إلى قضية واحدة: العمل بين الجماهير، العمل الذي يحوّل التذّمر إلى نقمة، والنقمة إلى تحرُّك بسيط، إلى احتجاج علنـي، أو منشـور ناقـد، و التحـرُّك البسـيط إلـى تحـرُّك واسـع، إلـى

احتجاج شامل، ومظاهرة كبيرة، وإضراب واسع، ونشاط نظري شامل. والتحرُّك الواسع إلى ثورة.

ولكن لنبدأ من البسيط، البسيط أولاً: من الكلمة الصريحة، والعمل المحدَّد، والخلية المتماسكة، والمحرّض الناجح، والشعار الصائب، والفهم الصحيح. لذلك علينا أن نسمع، أن نسمع مشاكل البسطاء، وآلامهم وهمومهم، مشاكل السكن والعمل والعيش والإقامة و...الخ. ومشاكل الوطن الأساسية. وأن نحلّل، نحلّل ما يقولون، ونرى موقعها في الأزمة العامة، نفهم عمق آلامهم، لكي نستطيع طرح شعارات محدّدة تلمهم، كل طبقة وكل فئة بما تعانيه، وبما يعانون جميعاً، وأن نمتلك الجرأة، الجرأة التي تجعلهم يتجرؤون فيفصحون عن مكنون آلامهم. ونحن لا ندعو هنا إلى التهوّر، بل نطرح سمة يجب أن تتوفر في كل المناضلين، يُظهرونها بأشكال مختلفة، ولكن المناضلين الذين يعملون في القطاعات الجماهيرية فيجب أن تظهر عندهم بوضوح، يجب أن يقودوا المظاهرات و الاضرابات، وأن ينقدوا بصوت عال وعليهم أن يمارسوا ذلك دون أن تكشفهم أعين المخابرات. و أن يُظهروا شجاعة فائقة في المعارك و في السجون، وأمام أعواد المشانق، لأن ذلك وحده يقنع الجماهير بصلابة التنظيم وجدّيته.

أيها الرفاق:

إن فئـة معزولـة لا تصـنع ثـورة، ولا تقـود جمـاهير، بـل تعـيش متطفلة، تنهش هذا، وتتحدث عن ذاك، وتردّد نغمة الجماهير كثيراً. ولكـي لا تكـون هـذه الفئـة علينـا أن نحـرص علـى أن «نعـيش» بـين الجماهير، أن نكون من صلبها، وفـي صـلبها، وأن نحـرص علـى أن نعيش همومها، وأن نحرص أيضاً على أن نعطيها كل ما يسمح لها بالصمود والمواجهة والانتصار.

وهـذا يقتضـي منـا خطـوات عمليـة ملموسـة، تـرتبط فـي جـانبين، الأول: بنيتنا، حيث يجب أن نكتسب الوعي الـلازم، الذي يجعلنا نرى القضايا «الصغيرة»، و«البسيطة» ونعرف موقعها من القضايا الكبيرة والأساسية، وأن نرى الخطوات والشعارات التي تحوّل العمل البسيط إلـى عمل معقّد، والشعور بالاضطهاد إلـى ثورة. وكذلك أن نكتسب تقاليد العمل التي تجعلنا نمتلك القدرة على الدأب والانتظام والمثابرة والدقة. والثاني: عملنا بين الجماهير، دورنا الجماهيري، نشاطنا من أجـل الثـورة، التـراكم الـذي يجـب أن نوجـده. وهـذا يتطلـب الاهتمـام بالتالي:

أ) أن نـدرس أوضـاع الجمـاهير وظروفهـا، أوضـاع العمـال ومشـاكل العمـل، وظـروف معيشـتهم، أوضـاع الفلاحـين، الطـلاب الكتاب، الصحفيين، التجار الصغار،... أن ندرسها عيانياً. وليس من الكتب. وأن نقدّم تقارير منتظمة حولها. وأن نبدأ من حالات عيانية محدّدة نستطيعها (مدرسة مثلاً، أو مصنع، أو قرية أو....).

ب) أن نخطط كيف ننمي عملنا التنظيمي بينها، فنحدِّد أهم المراكز التي يجب علينا اختراقها (مدارس، مصانع، قرى، دوائر دولة، أحياء...)، وأن نقرِّر كيفية اختراقها، ومن يقوم بهذا الاختراق، والأسلوب الذي يجب أن يُتَّبع. إن التخطيط هام هنا، وهام جداً، وعلينا أن نبدأ بالمراكز الأكثر أهمية دائماً، من حيث القدرة على التأثير، ومن حيث الأهمية في صنع الثورة. إن التنظيم بحاجة إلى التخطيط ونبذ العفوية، لأن العمل بين الجماهير ليس حلماً، أو قدرة إلهية تسمح بالتواجد في كل مواقعها، بل عملاً ملموساً، يبدأ من مدرسة، أو مصنع، أو حيّ محدّد.

جـ) أن نختار الأساليب المناسبة للاتصال بالجماهير، بحيث لا تظهر طبيعة العمل السرّي، عبر أساليب تشكِّل مدخلاً شرعياً يسمح بالاتصال دون إثارة أية شكوك من قبل المخابرات، أو من قبل الجماهير ذاتها. وعلينا أن نختار المداخل الاجتماعية والمهنية والثقافية، والصدف أحياناً . الصدف المدروسة، لكي ننمّي في ظلها عملاً تنظيمياً واسعاً، ولكي نجعلها في خدمة الهدف الأساسي، معرفة أوضاع الجماهير، تحريضها، الدفاع عن مصالحها، دفعها لخوض النضال. ومثال ذلك تشكيل فرق فنية ونوادٍ رياضية وثقافية واجتماعية، وتنظيم عمل عدد من الرفاق في مراكز أساسية (مصانع، مدارس...) واعتبار الصدف مدخلاً لإقامة العلاقات الاجتماعية (والإكثار من الصدف).

د) التأكيد على إيصال النشرة والمنشورات التنظيمية الأخرى لقطاعات واسعة، وبأساليب مختلفة، العلنية حيث يمكن ذلك، والسرّية دائماً. من خلال الاتصال المباشر، والبريد، ومن خلال أساليب سرية يجب إتقانها، (التوزيع الليلي، وفي أوقات ضعف المراقبة، وضعها في أماكن عامة دون إثارة أية شبهة، استخدام أشخاص من خارج التنظيم...).

هـ) أن نخوض النضال النقابي، بما يوجد قادة نقابيين أكفاء، دون أن تعرف أجهزة المخابرات بعلاقتهم بالتنظيم، وأن ننمي قادة يقودون الإضرابات والمظاهرات وأشكال الاحتجاج الأخرى، ويقودوا العمل العسكري في مواقع الصراع المسلح.

إن العمل الجماهيري بحاجة إلى وعي ومراس، وعلينا أن نكتسب الوعي، وأن نخوض ميدان العمل.

أيها الرفاق:

نحن بحاجة لأن نكون تنظيماً جماهيرياً، وعلينا أن «نعيش» بين الجماهير، نعمل معها، نحرّضها، نقودها، ننظم قواها، نكسب معاركها الصغيرة، ثم الكبيرة على طريق كسب معركتها الحاسمة.

علينا أن نتحاور
وأن نبدي الملاحظات وأن ننتقد

الحياة الداخلية هي أساساً وقبل كل شيء قضية تفاعل وحوار ونقاش وانتقاد. وهي عملية تبادل للآراء بين الهيئات والمراتب، وقضية إظهار قناعات كل الأعضاء في القضايا المطروحة. لأن العمل التنظيمي يقوم على المساواة بين الأعضاء. وعلى حق كلٍّ منهم في إبداء رأيه، وانتقاد آراء الآخرين، ونقاش كل القضايا المطروحة.

ولسنا بصدد تأكيد أهمية الحوار، وضرورته، فهي قضايا نعتقد أنها واضحة، ولا تحتاج إلى تأكيد، ولن نكرر هنا فنطرح أهميتها.

ولكن الملفت للنظر أن الملاحظات على كل الأدبيات العلنية والداخلية محدودة، فليس هناك نقد، ولا تثمين، ولا نواقص أو هفوات، أو مزالق أو... أو...

والقضية ليس لأن الرفاق ليست لديهم ملاحظات أو انتقادات، فهناك ملاحظات وهناك انتقادات وبعضها لاذع وقاسي، وهناك حوارات، ولكن كل ذلك لا يُطرح في مكانه الصحيح. إن من يعايش الرفاق يرى أن لديهم قدراً من الملاحظات والانتقادات حول "

الانطلاقة "، و " الرأي "، ونقص التعاميم، وغياب الدراسات، وافتقاد مناقشة القضايا التنظيمية...

ويرى أن هناك قدرات على الكتابة ومواقف مختلف عليها...

ولكن المشكلة أنها كلها تطرح خارج إطار الاجتماعات وفي الحوارات الجانبية، بينما محاضر الاجتماعات أو تقارير المتابعات التنظيمية، لا تحوى منها شيئاً... وفي معظم الأحوال.

أيها الرفاق:

إن ذلك يظهر ضعفاً في فهم قضية العمل التنظيمي، واتجاهاً «شكلياً» في العمل، ونهجاً عفوياً في الممارسة، وكل ذلك منافٍ للعمل التنظيمي، ومناقض لأسسه، وهي تعبّر عن القضايا التالية:

أ . إسقاط دور العضو في التنظيم، وإسقاط حقه في إبداء الرأي والنقد والاعتراض، لأن من يقبل أن يبدي الملاحظات والنقد خارج الاجتماعات والهيئات، ويقبل أن يسقط دوره التنظيمي، وأن لا يتساوى مع الأعضاء الآخرين. إن له الحق في إبداء الملاحظات والنقد والاعتراض، وعليه أن يؤكدها هو، وأن يتمسك بها، ويدافع عنها حينما يرى اتجاهاً من قبل الآخرين في إسقاطها عنه.

ب . تزايد نزعة التلقين، لأن الحياة الداخلية تقوم على أساس تفاعل أعضاء متساوين، فهم أعضاء متساوون في الحقوق و الواجات، إن قبول عضو أن لا يكون له دور في صياغة الخط

السياسي، وتحديد المواقف، يعني قبوله أن يكون «تابعاً» «متلقناً»، يوافق على ما يُطرح في الاجتماعات وفي النشرات العلنية والسرية.

جـ . ازدياد تحكّم فرد، أو عدد من الأفراد في مصير التنظيم، لأن الذي يمنع النزعات الفردية هو تمسك كل عضو بدوره، ومنع تضخم دور الآخرين.

أيها الرفاق:

إن الحياة الداخلية تقوم على تفاعل كل الأعضاء، وإن تحديد المواقف السياسية هو نتاج حوار الأعضاء ومناقشاتهم وملاحظاتهم وانتقاداتهم.

ومن هذا المنطلق علينا الالتزام بالتالي:

1. أن تُطرح كل القضايا في الاجتماعات وأن تناقش باستفاضة، وأن لا يسمح أي كان لنفسه أن يبدي ملاحظة لرفيق لم يطرحها في الاجتماع، وأن ينقد كل منا أي رفيق يطرح ملاحظات لم يطرحها تنظيمياً.

2ـ أن نطوّر آلية عمل الخلايا والهيئات بما يسمح بنقل كل الملاحظات والمناقشات والانتقادات من كل الخلايا القاعدية إلى الهيئة القيادية.

3ـ أن نعتبر الحوار قضية هامة وأن نعتبر دور كل عضو أن يناقش وينتقد دون خوف أو تردد، أو إهمال.

إن عملنا لا يقوم على أساس وجود مقرّرين ومنفذين، بل على أساس أن كل التنظيم يساهم في صياغة القرارات بشكل أو بآخر، وأن كل التنظيم ينفذ هذه القرارات، كل حسب موقعه...

وبغير ذلك نبني تنظيماً مشوهاً، فيه فئة محدودة هي التي تقرّر، وتحدّد المواقف السياسية، والآخرون سلبيون ، يتلقون كل ما يصدر، وقد ينفذوه وقد لا ينفذوه، ثم يهمسوا في الخفاء بعضاً من ملاحظاتهم.

إن التنظيم بحاجة لملاحظات وآراء وانتقادات كل الرفاق، وهو بذلك يتحوّل إلى تنظيم ثوري صلب ومتماسك، ويمتلك القدرة على اتخاذ المواقف السياسية الدقيقة، وعلى تنفيذها بدقة وإتقان.

وعلى كل عضو منا أن يحرص على إيصال آرائه وملاحظاته وانتقاداته لكل المراتب، وتحديداً للمراتب المعنية بالعمل الثقافي والتنظيمي، وباتخاذ القرارات.

أيها الرفاق:

يجب أن نكرّس دورنا بجدارة، وان نحرص على أن نكون معنيين بأن نكون جزءاً فاعلاً من التنظيم.

ولننبذ العفوية في العمل..

ولنعطي كل القضايا المطروحة حقها من النقاش والنقد والملاحظات...

ولنحوّل الخلايا إلى خلايا عمل حقيقية، تسهم في نهضة التنظيم وتطوره.

